A

ويبـــو

CDIP/1/4

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٨/٧/٧

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الأولى

جنيف، من ٣ إلى ٧ مارس/آذار ٢٠٠٨

التقرير

الذي اعتمده الاجتماع

١- اعتمدت الجمعية العامة للويبو، في دورتهـا المنعقـدة فـي أكتـوبر/تـشرين الأول ٢٠٠٧، التوصيات التي تقدمت بها اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية (PCDA). وكان أحد القرارات يتعلق بإنشاء لجنة معنية بالتنمية والملكية الفكرية للاضطلاع بما يلي:

- وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة؛

- ورصد التقرير المتعلق بتنفيذ جميع التوصيات المعتمدة وتقييمها ومناقشتها. ولتحقيـق هذا الغرض، يجب أن تعمل اللجنة بالتنسيق مع هيئات الويبو المعنية؛

- وبحث القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية، كما اتفقت عليهـا اللجنـة وكـذلك القضايا التي تحددها الجمعية العامة.

٢- وتقرر أن تتكون اللجنة من الدول الأعضاء في الويبو وتكـون مفتوحـة لجميـع المنظمـات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعتمدة للمشاركة في أعمالها. وستنظر في نظام داخلي يستند إلـى النظام الداخلي العام للويبو في اجتماعها الأول وتعتمده. وستعقد اللجنة اجتماعين اثنين سنويا يدوم كل واحد منهما خمسة أيام، على أن يدعى ذلك الاجتماع الأول إلى الانعقاد في النصف الأول مـن سـنة ٢٠٠٨. وعلى غرار ما تم في دورات اللجنة المؤقتة في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، سـتتولى الويبـو تمويـل

اشتراك ممثلين من البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا، والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، لحضور اجتماعات اللجنة. وعلاوة على ذلك، ولأغراض الاجتماع الأول للجنة، سيعدّ الرئيس الراهن للجنة المؤقتة وثائق عمل أولية، بما فيها مشروع برنامج عمل بالتشاور مع الدول الأعضاء والأمانة. وينبغي أن يتناول مشروع برنامج العمل جملة أمور منها المتطلبات من حيث الموارد المالية والبشرية لتضمينها في صياغة ميزانية الويبو. وترفع اللجنة تقاريرها وأي توصيات لها إلى الجمعية العامة على أساس سنوي. وعقدت اللجنة دورتها الأولى من ٣ إلى ٧ مارس/آذار ٢٠٠٨.

٣- وكانت الدول التالية أسماؤها ممثلة: الجزائر وأنغولا والأرجنتين وأستراليا والنمسا وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس وبنن وبوتان وبوتسوانا والبرازيل وبلغاريا وبوركينا فاصو وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار وكرواتيا وكوبا والجمهورية التشيكية والدانمرك والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وإستونيا وفنلندا وفرنسا وجورجيا وألمانيا وغانا واليونان وغينيا وهايتي والكرسي الرسولي والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق وإيرلندا وإسرائيل وإيطاليا وجامايكا واليابان وكازاخستان وكينيا والكويت وقيرغيزستان ولاتفيا ولبنان وليسوتو والجماهيرية العربية الليبية وليتوانيا ولكسمبرغ ومدغشقر وماليزيا وموريشيوس والمكسيك ومولدوفا والحبل الأسود والمغرب وناميبيا وهولندا ونيكاراغوا ونيجيريا والنرويج وعُمان وباراغواي والفلبين وبولندا والبرتغال وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وصربيا وسنغافورة وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسودان والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وتايلند وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأوروغواي وفنزويلا واليمن وزمبابوي (٩٩). وكانت فلسطين ممثلة بصفة مراقب (١).

٤- واشتركت المنظمات الحكومية الدولية التالية الذكر في الدورة بصفة مراقب: الاتحاد الأفريقي والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات واللجنة الأوروبية والمكتب الأوروبي للبراءات ومركز الجنوب والأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية (٧).

٥- وشارك ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية الذكر في الدورة بصفة مراقب: مؤسسة التجارة وحقوق الإنسان والاقتصاد العادل (3D) ولجنة الممثلين وفناني الأداء والجمعية الرومندية للملكية الفكرية ورابطة شركات البرامج الحاسوبية ومركز قانون البيئة الدولي ومركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية والجمعية الدولية للمستهلكين ومؤسسة الحدود الإلكترونية ومؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات والجمعية الأوروبية لطلبة الحقوق والجمعية الأيبيرية الأمريكية اللاتينية لفناني الأداء والجمعية اليسارية للملكية الفكرية والجمعية الدولية المعنية بتعزيز التدريس والبحث في مجال الملكية الفكرية والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة وغرفة التجارة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات والمعهد الدولي للملكية الفكرية والجمعية الدولية الأدبية والفنية والجمعية الدولية للناشرين والجمعية الدولية للعلامات التجارية والاتحاد الدولي للفيديو والمؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية وجمعية أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلية ورابطة مكتبات حق المؤلف وجمعية الأطباء بلا حدود وشبكة العالم الثالث (٣٠).

٦- وترد قائمة بأسماء المشتركين في الدورة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

البند الأول من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

٧- افتتح الدورة السيد شريف سعد الله، المدير التنفيذي في الويبو، الذي رحب بالمشاركين باسم المدير العام، الدكتور كامل إدريس، وشرع في طلب الترشيحات لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس.

البند ٢ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

٨- انتخب الاجتماع إجماعاً السفير تريفور كلارك، الممثل الدائم لبربادوس، رئيساً للدورة. وبعد مزيد من المشاورات (كما هو مبين في الفقرة ١١٢)، انتخب الاجتماع كلاً من السيد موراتبيك أزيمبكييف، نائب الممثل الدائم لقيرغيزستان، والسيد خابيير ألفونسو مورينو راموس، مدير دائرة التنسيق القانوني والعلاقات الدولية في المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، نائبين للرئيس.

٩- وشكر الرئيس كلارك الاجتماع على إسناده إليه مهام رئاسة هذه اللجنة المهمة وقال معلقا على ذلك إنه لقي تعاوناً كاملاً من قبل كافة أعضاء اللجنة خلال السنة السابقة وأعرب عن تطلعه إلى استمرار تلك الروح التي وصلت بهم إلى تلك المرحلة. وأعرب الرئيس عن ارتياحه بالتقدم الذي أحرزه أعضاء اللجنة وقال إن لدى الدول الأعضاء توقعات كبيرة منهم. وصرح بإن أعضاء اللجنة الآن في مرحلة وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة وأضاف قوله إن هدفهم في ذلك الأسبوع كان اعتماد النظام الداخلي والبدء في النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة. وأردف الرئيس قائلاً إنه ليس من المتوقع أن ينتهي أعضاء اللجنة ذلك العمل في الأسبوع ولكنه يأمل أن يحرزوا تقدماً نحو إنهاء العمل في شهر يوليه/تموز.

البند ٣ من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

١٠- اقترح الرئيس مشروع جدول الأعمال (الوثيقة CDIP/1/1 Prov.) وقال إن اللجنة ستركز خلال معظم الأسبوع على قضايا التي يجب النظر فيها تحت البند ٥ من جدول الأعمال، واقترح اعتماد ملخص الرئيس في نهاية الدورة بدلاً من مشروع التقرير. وقال الرئيس إنه سيقدم مشروع ملخص الرئيس إلى الوفود يوم الجمعة ٧ مارس/آذار في حالة قبول ذلك، كما كان الحال في الماضي، ليعتمد بعد ذلك. وسيتضمن مشروع التقرير الذي ستعده الأمانة جميع المداخلات التي قامت بها الوفود أثناء الدورة وكذلك ملخص الرئيس. وسيتم تبليغ مشروع التقرير إلى كافة البعثات الدائمة للدول الأعضاء ويوضع في متناول الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في شكل إلكتروني ويتاح في موقع الويبو الإلكتروني. لذا، ينبغي تبليغ التعليقات على مشروع التقرير، كالعادة، كتابة في ظرف ثلاثة أسابيع بعد إصدار مشروع التقرير. وسيتم النظر بعدئذ في مشروع التقرير المنقح لاعتماده في بداية الدورة المقبلة للجنة، في شهر يوليه/تموز ٢٠٠٨. ولما لم يعلق عليه أي وفد من الوفود، فإنه تقرر اعتماده.

البند ٤ من جدول الأعمال: اعتماد النظام الداخلي للجنة المؤقتة (انظر الوثيقة CDIP/1/2)

١١- لفت الرئيس انتباه أعضاء اللجنة إلى الوثيقة بعنوان "المسائل الإجرائية والتنظيمية" وأضاف قائلاً إنه أتيحت لهم فرصة التعرض لبعض من تلك المسائل مع المستشار القانوني خلال الدورات غير الرسمية التي عقدت في وقت سابق من السنة.

١٢- والتمس وفد إسبانيا إيضاحاً في ما يتعلق بإمكانية قبول أية منظمة غير حكومية دون موافقة اللجنة.

١٣- وقالت الأمانة، رداً على ذلك، إن المراقبين الدائمين مدعوون تلقائياً للمشاركة في أي اجتماع من اجتماعات اللجنة، ولكن قد يطلب من اللجنة منح صفة مراقب مؤقت للمنظمات الأخرى التي تطلب المشاركة في الاجتماعات ومن ثم لا يمكن منح صفة مراقب مؤقت لأي منظمة غير حكومية دون قبول اللجنة.

١٤- وأشار وفد غينيا إلى الصياغة في المادة ١ من النظام الداخلي للجنة والتمس إيضاحاً حول ما إذا كان مغزاها يشمل أيضاً جميع المواد المنصوص عليها في النظام الداخلي للويبو. وإذا كان الأمر كذلك، يقترح الوفد توضيح الصياغة للدلالة على أنها تشير إلى "جميع المواد" وليس إلى القواعد المنسوبة إلى اللجنة فقط.

١٥- وقالت الأمانة رداً على ذلك إن النظام الداخلي المحدد في المادة ١ قد يشير إلى النظام الداخلي العام والنظام الداخلي العام الذي يتضمنه ذلك الكتاب وكذلك النظام الداخلي العام الذي تمت إضافته كما هو مبين في المادتين الإضافيتين. ويمكن اعتبار اللجنة المؤقتة إحدى الهيئات المحددة في إطار هذا النظام الداخلي العام.

١٦- واقترح وفد كندا وضع الإشارة إلى النظام الداخلي العام للويبو، في المادة ١ من المرفق، بين علامتي تنصيص لضمان الاتساق، كما هو الحال في الفقرة ٤، الصفحة ٣، من الوثيقة CDIP/1/2.

١٧- وقال الرئيس إنه لما لم يكن هناك أي طلب آخر لأخذ الكلمة، اعتمدت اللجنة النظام الداخلي العام كما هو مقترح في الفقرة ٤ وإن اللجنة وافقت على أسلوب تمثيل المراقبين بصفة خاصة ممن يشار إليهم في الفقرة ٦ وإن اللجنة تفهم بهذا المعنى ترتيبات العمل المبينة في الفقرات ٧ و٨ و٩.

البند ٥ من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ المقترحات المعتمدة

١٨- وذكّر الرئيس المشاركين بقرار الجمعية العامة للويبو المقتبس كما يلي: "لأغراض الاجتماع الأول للجنة، سيعدّ الرئيس الراهن للجنة المؤقتة وثائق عمل أولية، بما فيها مشروع برنامج عمل بالتشاور مع الدول الأعضاء والأمانة. وينبغي أن يتناول مشروع برنامج العمل جملة أمور منها المتطلبات من حيث الموارد المالية والبشرية لتضمينها في صياغة ميزانية الويبو". ووفقاً لذلك، كان الرئيس قد عقد ثلاثة اجتماعات مع المنسقين الإقليميين، إلى جانب بضعة من الأعضاء وأربعة أو خمسة اجتماعات مع الأمانة، لإعداد وثائق عمل أولية للجنة المؤقتة. وكانت هذه الوثائق متاحة خارج قاعة الاجتماع صبيحة هذا اليوم. وقال الرئيس إن إحدى الوثائق كانت توفر معلومات عن بعض من الأنشطة المنفذة أو المخطط تنفيذها في ما يتعلق بالمقترحات التسعة عشر المعتمدة. وأضاف الرئيس قائلاً إن الوثيقة الأخرى كانت تتضمن قائمة للأنشطة التي يقترح أن تقوم بها الويبو لتنفيذ المقترحات الستة والعشرين المعتمدة المتبقية. وكانت المعلومات المقدمة تتعلق بطبيعة النشاط وأهدافه وتركيزه الجغرافي والشركاء المعنيين به، حسب الحالة. وشدد الرئيس على أنه لا يوجد تقييم مفصل في هذه المرحلة في ما يتعلق بالمتطلبات الإضافية من حيث الموارد البشرية والمالية لتنفيذ هذه الأنشطة. وسيتم تكملة هذه الجوانب لغاية يوليه/تموز ٢٠٠٨ للدورة الثانية للجنة المؤقتة. وقال الرئيس إن بعض الدول الأعضاء قدمت اقتراحات حول الأنشطة لتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية كانت متاحة أيضاً صباح هذا اليوم. وكانت الوثائق في حيازة الدول الأعضاء إذ تم توزيع بعض الوثائق بضعة أيام قبل ذلك بواسطة المنسقين الإقليميين. وناقش الرئيس بعدئذ منهجية المناقشات. واقترح الرئيس تحويل الاجتماع إلى إطار غير رسمي عند البدء في مناقشة الأنشطة، إذ قد يسهل ذلك تبادل الآراء بطريقة حرة. واقترح الرئيس أيضاً أن تستخدم اللجنة وثيقة العمل الأولية التي أعدها أساساً للمناقشات، حيث

يستحسن دائما النظر في وثيقة واحدة بدلاً من العمل على ثلاث وثائق أو أربع أو خمس أو ست وثائق مختلفة. غير أن هذا الاقتراح لا يمنع من تقديم إسهامات، كتابية كانت أم شفهية، قد تستخدم لتعديل وثيقة العمل الأولية. وقال الرئيس إنه، ما لم توجد عقبة تقتضي إجراء مشاورات مستقلة، يفضل معالجة المسائل في هذا المنتدى حيث كل واحد منفتح للمشاركة أو على الأقل للاستماع إلى كيفية تقدمهم في العمل. واقترح الرئيس أن يتعرض الاجتماع للبنود الستة والعشرين بدلاً من البنود التسعة عشر، لإعطاء الأمانة أكبر قدر ممكن من الوقت للنظر في الآثار التي ينطوي عليها الأمر من حيث الموارد البشرية والمالية.

١٩- والتمس وفد فرنسا إيضاحين حول منهجية العمل. أولاً، طلب الوفد معلومات إضافية في ما يتعلق بعمل اللجنة في إطار غير رسمي. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من التوضيح في ما يتعلق بالمناقشات التي يجب إجراؤها والوثائق التي ينبغي تقديمها إلى اللجنة خلال هذه الأعمال. ثانياً، أعرب الوفد عن رغبته في الحصول مزيد من الشروح حول الاقتراح المتعلق بمناقشة المقترحات الستة والعشرين أولاً ثم بعد ذلك قائمة المقترحات التسعة عشر.

٢٠- وقال الرئيس رداً على ذلك إنه، أولاً، كان القصد من الإطار غير الرسمي إتاحة تبادل حر للآراء حول القضايا. وأضاف الرئيس قائلاً إن المناقشات خلال الإجراءات الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء تكون مقسمة على الإجراءات والقرارات وإن الأهم في هذا العمل بالنسبة إلي اللجنة هو القرارات التي يتوصلون إليها بدلاً من الإجراءات والتفاعلات التي أدت إليها. وقال الرئيس إن تقرير الأمانة عن الاجتماع أكثر تفصيلاً وإن كانت الوفود ترغب في ذلك، سيبقي الاجتماع في الإطار الرسمي. وإذا كان بإمكان الوفود أن ترخي متطلبات تسجيل البيانات والتقرير المتعلقة بالمناقشات بشأن الأنشطة، فإن ذلك سيكون أكثر فعالية للتوصل إلى قرار بشأن الكيفية التي سيتم بها تنفيذ المقترحات. إلا أن الرئيس ذكَّر المشاركين بأن العمل في إطار غير رسمي سيؤدي إلى عدم تسجيل البيانات. أما في ما يتعلق بالمقترحات، فأعرب الرئيس عن اعتقاده بأنه ينبغي إعطاء الأولوية لقائمة المقترحات الستة والعشرين لأن تقييم ما ينطوي عليه تنفيذ هذه المقترحات من الموارد البشرية والمالية يتطلب من الأمانة قدراً أكبر من العمل. وقال الرئيس إن مناقشة قائمة المقترحات الستة عشرة ستكون على غرار مناقشة تقرير مرحلي. وأشار الرئيس إلى أنه كلما ازدادت الوفود سرعة في التوصل إلى اتفاق بشان قائمة المقترحات الستة عشر ازدادت إمكانية الأمانة لمواجهة ما يتطلبه التنفيذ من حيث الموارد البشرية والمالية.

٢١- وشكر وفد فرنسا الرئيس على توفيره هذه المعلومات وأعرب عن رغبته في الحصول على فكرة وفهم أفضل لنوع القرار المطلوب منهم اتخاذه في هذه الدورة والقرارات التي يجب اتخاذها في الدورة الثانية في شهر يوليه/تموز. وأعرب الوفد عن رغبته أيضاً في معرفة طريقة عمله وما إذا كان من المقرر تقديم وثيقة رسمية للجنة. وتساءل الوفد كذلك عما إذا كان بإمكانيته إرسال الوثائق الرسمية إلى حكومته، أي الوثائق التي سيتخذ موقفاً إزاءها ونتائج المناقشات في مختلف الفرق وكيفية تعبيره عن آرائه وفقاً للإجراء المتفق عليه في المنظمة. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة كيفية إحرازه التقدم وما هو الأساس الذي قد يقوم عليه هذا التقدم. وتسأل الوفد عما إذا كان الرئيس ينوي إضفاء طابع رسمي على تفكير الأمانة حول مساهماتها وعن كيفية تنفيذها للمقترحات المقدمة. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان الرئيس ينوي إرشادها في ما يتعلق بالنتائج التي ترغب في تحقيقها.

٢٢- وشكر الرئيس وفد فرنسا واقترح أن تكون الوثيقة التي تتضمن المعلومات المتعلقة بقائمة المقترحات الستة والعشرين والمقترحات التسعة عشر وثيقة العمل الأولية. وأعرب الرئيس عن أمله

في أن هذه المعلومات قد بددت جانباً من مشاغل وفد فرنسا. وفي ما يتعلق بمسألة الدورة الرسمية والدورة غير الرسمية، أبدى الرئيس استعداده لسماع آراء أخرى ودعا وفد فرنسا إلى التذكر بأن كثيراً من عمل اللجنة المؤقتة في السنة السابقة تم في إطار غير رسمي، في اجتماعات فرق صغيرة في الطوابق العليا ولكن القرارات النهائية اتخذت خلال اجتماعات رسمية في القاعة. واقترح الرئيس أن تنتقل اللجنة إلى إطار غير رسمي في القاعة وتحاول إسراع التقدم، في اجتماعات فرق صغيرة، حول بعض القضايا التي واجهت فيها صعوبات.

٢٣- وأشار وفد الأرجنتين، متحدثاً باسم "مجموعة أصدقاء التنمية"، إلى أن المجموعة مهتمة بالعمل على تنفيذ المقترحات الخمسة والأربعين المتفق عليها. وأضاف الوفد أن بإمكان المجموعة أن تتحلى بالمرونة في ما يتعلق بالبداية بتنفيذ المقترحات الستة والعشرين ولكنها، باعتبارها مجموعة، ترغب في تقديم اقتراحات بشأن المقترحات التسعة عشر المحددة للتنفيذ فوراً.

٢٤- وقال الرئيس إنه لا فرق بين المقترحات التسعة عشر والمقترحات الستة والعشرين، نوعاً ما، وما دام ١٩ زائد ٢٦ يساوي ٤٥، فإن ذلك يرضي اللجنة. غير أن هناك فرقاً بينها هو أن المقترحات التسعة عشر محددة للتنفيذ الفوري لأنها لا تتطلب أية موارد بشرية أو مالية إضافية. إلا أن الرئيس لم يقل شيئاً يشير إلى أن المقترحات التسعة عشر منسية. فهناك قضيتان، أولاهما أنه لما كانت الأمانة قد تحتاج إلى وقت للنظر في ما اتفقت عليه الوفود من حيث الأنشطة المتعلقة بالمقترحات الستة والعشرين لمواجهة ما تنطوي عليه من موارد بشرية ومالية، ينبغي العمل على هذه المقترحات أولاً؛ والثانية هي أن المقترحات التسعة عشر هي أقرب ما تكون إلى التقرير المرحلي عن التنفيذ، الذي طلبته الوفود. وقال الرئيس إن التفرقة بين المقترحات التسعة عشر والمقترحات الستة والعشرين اصطناعية، ولكن الواقع هو أن الوفود وافقت على هذه التفرقة. وأردف الرئيس قائلاً إنه تم التشديد تكراراً على أن المقترحات الستة والعشرين لا تحظى بأية أولوية أكبر مما تحظى به المقترحات التسعة عشر وإن تقرير الجمعية العامة أكد في الحقيقة على هذه المنافسة أيضاً.

٢٥- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن موافقته على مقاربة الرئيس وعن تقديره لعمل اللجنة في حدود ولاية الجمعية العامة من أجل إسراع إجراء التنفيذ. وأثار الوفد تساؤلاً عن التعليقات بشأن قائمة المقترحات التسعة عشر، إذ يعتبر أن هذه المقترحات تم تحديدها للتنفيذ الفوري. وقال الوفد إنه قد يكون من المفيد، كما أشار إليه وفد الأرجنتين، أن تسمع الأمانة تعليقات الدول الأعضاء بدلاً من انتظار شهر يوليه/تموز، خصوصاً إذا كانت هذه المقترحات قيد التنفيذ حقيقة. والتمس الوفد أيضاً من الرئيس أن يزوده بمزيد من التفاصيل حول وقت شروع الوفود في النظر في المقترحات وكيفيتها.

٢٦- وقال الرئيس، رداً على هذا السؤال، إنه ينوي مناقشة المقترحات واحداً تلو الآخر ولكنه منفتح لتلقي أي اقتراح آخر يمكن أن يقبله الأعضاء ويكون ذا فعالية. وقد تكون خطة مناقشة المقترحات كل واحد منها على حدة مريحاً أيضاً بالنسبة للأمانة التي يكون بإمكانها حينئذ أن تضمن توافر الموظفين المعنيين للمناقشات. وقال الرئيس، في ما يتعلق بالمسألة الأخرى التي أثارها وفد الأرجنتين في ما يتعلق بالتعليقات على المقترحات التسعة عشر، إنه سيخصَّص وقت لتناولها في مرحلة لاحقة. وقال إنه، مع ذلك، لا ينوي انتظار دورة اللجنة في يوليه/تموز، وإن كان يفضل إحراز تقدم بشأن المقترحات الستة والعشرين أولاً. إلا أنه سيكون هناك متسع من الوقت لإلقاء نظرة عريضة على المقترحات التسعة عشر.

٢٧- وأقر وفد البرازيل بالعمل المكثف الذي قامت به الأمانة للاجتماع، والذي انعكس على الوثائق المعدة في شكل مصفوفة تتضمن تعليقات على جميع التوصيات الخمس والأربعين كان معظمها

تمهيدية في طبيعتها. ولاحظ الوفد، في ما يتعلق بالقضية التي أثارها وفد الأرجنتين بشأن تحليل المقترحات التسعة عشر بدلاً من المقترحات الستة والعشرين، أن ذلك نقطة مهمة جداً بالنسبة للوفد. وقال الوفد إن اللجنة قد تحتاج إلى توخي المرونة للعمل حسب مقاربات مختلفة وتقسيم الأنشطة إلى فرق عمل أو فئات صغيرة لتسهيل العمل، ولكن ليس بدرجة أنها تبدأ في الإخلال بالقرار أو في تغيير طبيعة القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة. وشدد الوفد على أنه، رغم اعتماد قرار الجمعية العامة قائمة لتسعة عشر مقترحات للتنفيذ الفوري، فلا يعني ذلك أن اللجنة لا تناقش التنفيذ أو الجوانب المتعلقة به. وخلص القرار المعني إلى قيام اللجنة بوضع برنامج عمل لتنفيذ المقترحات المعتمدة، أي كافة المقترحات الخمسة والأربعين. وقال الوفد إن برنامج العمل يتناول، بالتالي، جميع المقترحات الخمسة والأربعين. وإضافة إلى ذلك، كان جدول الأعمال الذي اعتمدته اللجنة قبل ذلك بقليل، يتضمن، في البند ٥، "النظر في برنامج عمل لتنفيذ المقترحات المعتمدة. ولم تتمكن اللجنة من مناقشة المقترحات الستة والعشرين فحسب بل أيضاً المقترحات التسعة عشر، لأن برنامج العمل كان يشمل جميع المقترحات الخمسة والعشرين، كما لاحظته الوفود من القرار. وصرح الوفد بأن هناك نقطة أخرى مهمة هي أن المقترحات التسعة عشر كانت ذات صلة بالمقترحات الستة والعشرين. وأضاف الوفد قائلاً إن هناك ارتباطاً بين المجموعتين من المقترحات. وأكد الوفد أن بإمكانه أن يفهم وجود فرق ضئيل بين المجموعتين من حيث التشغيل، رغم اعتقاد الأمانة بأن المقترحات الستة والعشرين قد تتطلب ترتيبات من حيث الميزانية والموارد البشرية، بخلاف المقترحات التسعة عشر، ولكن ليس هناك فرق جوهري بين المجموعتين من المقترحات. وقال الوفد إن من بين المقترحات التسعة عشر عدداً في شكل مبادئ أو أهداف أو مبادئ توجيهية عامة يود الإشارة إليها باعتبارها إطاراً للأنشطة الواردة في قائمة المقترحات التسعة عشر. وهكذا، فإن من الضروري إيراد الإشارات المرجعية. وأعرب الوفد عن شعوره بأن المقترحات التسعة عشر تؤثر في جميع أنشطة الويبو، بما فيها الأنشطة التي يمكن وضعها للمقترحات الستة والعشرين وبالتالي تعد الإشارات المرجعية عنصراً جوهرياً في جميع التدخلات التي ستقوم بها البرازيل بشأن المقترحات الستة والعشرين.

٢٨- وأوضح الرئيس أنه إذا وافقت اللجنة على البدء بتناول التوصيات الست والعشرين، يمكن تناول المقترحات التسعة عشر في وقت لاحق، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وأضاف الرئيس قائلاً إنه لا يمانع إذا رغب أعضاء اللجنة في البداية بتناول التوصيات التسع عشرة. ولا يمانع من أن تقضي اللجنة الأسبوع بكامله في معالجة المقترحات التسعة عشر المتبقية ولكنه لا يرغب في الانتقال إلى الدورة الثانية وهناك ست وعشرون توصية متبقية. ومن ثم، يتعين على الأعضاء أن يتخذوا قراراً بشأن الطريقة الأكثر فعالية لإنجاز العمل. وكان الرئيس قد اقترح أن تعالج اللجنة المقترحات الستة والعشرين أولاً ولكنه لا يرى أية مشكلة أيضاً لو كان الأعضاء يفضلون البدء بمعالجة المقترحات التسعة عشر. وقال الرئيس إن المشكلة قد تتعقد لو حاول الأعضاء معالجة جميع المقترحات الخمسة والأربعين بالمرة الواحدة. ورأى الرئيس أن على الأعضاء أن يعالجوا مقترحاً واحداً معتمداً في المرة وإذا توافرت الإشارات المرجعية لمقترحات أخرى فليس هناك أية مشكلة تحول دون ذلك. بيد أنه ينبغي التركيز على محاولة التوصل إلى اتفاق بشأن مقترح واحد، مثلاً المقترح رقم ٢، ثم الانتقال بعدئذ إلى المقترح التالي، رقم ٤. وإذا رغب الأعضاء، عند مناقشة الأنشطة المرتبطة بالمقترح رقم ٢، في تناول قضايا يتضمنها المقترحان رقم ٢٠ ورقم ٤٠، يكون بوسعهم أن يفعلوا ذلك. وقال الرئيس إن الإشارة المرجعية شيء جميل ولكن يجب على اللجنة أن توافق على أنها تركز على معالجة نشاط واحد في المرة، ومن دون ذلك سيكون من الصعب للغاية أن تعرف مدى التقدم الذي أحرزته وسيكون أصعب عليها أن تختتم تقييم هذه الأنشطة لغاية الاجتماع المزمع عقده في نهاية شهر يوليه/تموز. أما في ما يتعلق باقتراح العمل ضمن فرق صغيرة، فأعرب الرئيس عن رغبته في قبول ذلك ولكنه يود سماع مزيد من الآراء حول كيفية تحقيق ذلك.

٢٩- ونبهت الأمانة الأعضاء إلى الوثيقة CDIP/1/2 المتعلقة بالمسائل الإجرائية والتنظيمية. وقالت الأمانة إنها ألفت انتباهها إلى أن الصيغ باللغات الفرنسية والإسبانية وباللغات الأخرى قد لا تكون مماثلة تماماً للنص الإنكليزي. فالقراءة الصحيحة للمادة ١ من المرفق هي أن النظام الداخلي "يكون النظام الداخلي للجنة هو النظام الداخلي العام للويبو". إلا أن الصيغة المقابلة لها باللغة الفرنسية تقرأ كما يلي: *"النظام الداخلي [...] يستند إلى [...]"*، ويختلف ذلك في المعنى مع الصيغة الإنكليزية. وقال الرئيس إن الكلمات *"يستند إلى"* يجب الاستعاضة عنها بكلمة *"يكون"*. ويجب أيضاً التأكد من تطابق الصيغ باللغات الأخرى مع الصيغة الإنكليزية.

٣٠- وقال وفد الهند إن روح التوفيق هي التي مكنت الأعضاء من مواجهة صعوبة عملية المفاوضة للتوصل إلى التوصيات. ورأى الوفد أن الارتفاع إلى مستوى المناسبة لم يكن أقل تحدياً، إذ كان على الأعضاء في الماضي أن يتأكدوا من النجاح في مرحلة التنفيذ. فيتصدى الأعضاء في هذه المرحلة لقضيتين اثنتين. إحداهما هي تقرير مجموعة التوصيات التي ينبغي تقديمها والأخرى تقرير ما إذا كان ينبغي أن تكون المناقشات رسمية أم غير رسمية. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يستكشف الرئيس مختلف الإمكانيات التي من شأنها أن تسمح للجنة بمشاورة كافة الأعضاء لكي لا تستهلك هذه القرارات طاقة الأعضاء ولكي تؤدي إلى بذل جهود تعاونية بناءة بطريقة مثمرة ومجدية قدر الإمكان. وعبر الوفد عن شعوره بأنه لو كان من الممكن أن تعتمد اللجنة مقاربة تناول كل فئة على حدة لكي يتسنى النظر بشكل متزامن في المقترحات من كلتا القائمتين، سيكون ذلك طريقة لمعالجة القضايا في إطار فئات، بينما يناقش الأعضاء نفس القضية بالنظر في المقترحات من القائمتين كلتيهما. وأضاف الوفد قائلاً إنه سيترك هذه المسألة مع ذلك لمنطق كل من الرئيس واللجنة لكي يتم التوصل إلى الطريقة الأمثل. وأعرب الوفد عن رغبته في سماع رأي اللجنة حول مسألة فلسفية أخرى هي أن الوفد يعتبر التنمية عملية تتجاوز نطاق المقترحات الخمسة والأربعين التي اتفق الأعضاء على تنفيذها. فالمقترحات الخمسة والأربعون تجسد مقوماً رئيسياً من مقومات التنمية ولكنها لا تجسد جميع تطلعات الدول الأعضاء في مجال التنمية. ورأى الوفد أن التحدي الذي يواجه اللجنة هو إدماج البعد الإنمائي والتفاعل والتنسيق وتضافر جهود اللجنة مع جهود غيرها من لجان الويبو.

٣١- وقال وفد جمهورية كوريا إنه ينبغي للجنة أن تتبع منهجية التقدم من بند إلى بند في ما يتعلق بأسلوب العمل والمناقشة. غير أن معظم الوفود لم يفهم هذه الخطة تماماً، على ما يبدو. وبالتالي التمس الوفد من الأمانة أن تقدم شرحاً موجزاً لكل واحدة من خطط التنفيذ، بما في ذلك عنوان المهمة المسندة إلى كل خطة والأثر المنشود للخطة وكيفية تقييمها. واقترح الوفد على الأمانة أن تغير طريقة عرض خطة التنفيذ، للاجتماع المقبل في شهر يوليه/تموز، بوضعها تحت ثلاثة عناوين هي: الوصف والأثر المنشود والتقييم. وفي ما يتعلق أيضاً بالاقتراحات المستقلة التي تقدمت بها مجموعتان إقليميتان وجمهورية كوريا، طلب الوفد من الرئيس أن يتيح له فرصة تقديم اقتراحه من جديد إذ تم تقديمه مؤخراً وربما لم يجد معظم الوفود متسعاً من الوقت للاطلاع عليه.

٣٢- وقال وفد شيلي، متحدثاً باسم البلد، إنه يرغب في مناقشة التوصيات التسع عشرة في مرحلة ما. وأعرب الوفد عن موافقته على أن تكرس اللجنة جزءاً من هذه الدورة، ربما يوماً واحداً، لمعالجة المقترحات التسعة عشر. أولاً، قال الوفد إنه لا يرغب في ترك مسألة المقترحات التسعة عشر لدورة يوليه/تموز بل يفضل النظر في المقترحات أثناء هذه الدورة. وذكر الوفد بأن الجمعية العامة قررت عدم إعطاء أولوية للمجموعتين من التوصيات. ثانياً، صرح الوفد بأنه لا يعتقد أن المقترحات التسعة عشر ينبغي تركها للأمانة فقط. وقال الوفد إنه، رغم كون الوثائق المتعلقة بهذه التوصيات مفيدة جداً، فإن عديداً من الوفود ترغب في تقديم اقتراحات بشأن تنفيذ المقترحات. وأضاف الوفد قائلاً إن على

الأمانة أن تقترح أنشطة بموجب هذه المقترحات التسعة عشر، لأن بعضاً منها فقط تعد إعلانات عن المبادئ وبعضها الآخر جزء من المنطوق. فاقترح الوفد الأمانة ، مثلاً، أن تعد لدورة يوليو/تموز توصيات بشأن المقترح رقم ٢٠، كما فعلت في الوثيقة مع المقترحات الستة والعشرين، وكان ذلك جيداً جداً. غير أن الوفد أعلن رغبته أيضاً في مناقشة المقترحات التسعة عشر يوماً واحداً على الأقل أثناء هذه الدورة ثم العودة بعد ذلك في الدورة التالية والتماس تحديث الوثائق في ضوء التعليقات التي قد يُدلَى بها خلال هذه الدورة.

٣٣- وأعرب وفد المكسيك عن اعتقاده بأن بإمكان اللجنة أن تستعمل المقاربة المركبة التي أشار إليها وفد الهند وأن تتناول المقترحات الخمسة والأربعين، كل فئة على حدة. وقال الوفد إن من شأن هذه المقاربة أن تضمن توازن نتيجة المفاوضات وتساوي جميع المقترحات الخمسة والأربعين في الوزن. وبعبارة أخرى، ليست هناك مقترحات أهم من غيرها. وأكد الوفد أن الفرق الوحيد بين المقترحات هو أن الأنشطة المتعلقة بالمقترحات التسعة عشر بدأ تنفيذها، حسب ما ورد في التقرير الذي أعدته الأمانة. وفي ما يتعلق بالمقترحات الستة والعشرين، قال الوفد إنه لا بد أن تلقي الأمانة نظرة عليها لأنها تنطوي على آثار تتطلب مزيداً من العمل. ومن ثم، صرح الوفد بأن أحد الحلول هو البدء بالعمل على المقترحات الستة والعشرين، والطريقة الوحيدة للقيام بذلك دون التمييز بين المقترحات هي أخذ كل فئة منها على حدة. وقال الوفد إنه إذا نظر الأعضاء في التوصيات، كل فئة منها على حدة، فسيكون بإمكانهم الانتقال بسرعة إلى المقترحات التي توجد أنشطة متعلقة بتنفيذها وفقاً للولاية التي تلقتها اللجنة من الجمعية العامة في السنة السابقة. وأعلن الوفد أنه تم إنجاز بعض العمل في هذا الصدد وأن المسألة هي إخبار الأعضاء فقط عما أنجزته الأمانة وكذلك تحديد المقترحات التي يتطلب تنفيذها مزيداً من الموارد. وأردف الوفد قائلاً إنه سيكون بوسع الأعضاء حينئذ النظر في هذه المقترحات، واحداً تلو الآخر. وشدد الوفد على ضرورة معرفة ما إذا كان البدء بالمقترحات التسعة عشر هو المقاربة العملية أم البدء بالمقترحات الستة والعشرين. ورأى الوفد أنه ينبغي على اللجنة أن تتناول المقترح الأول وتحلله وتقرر ما ينبغي فعله في ما يتعلق به. ثم تنتقل بعدئذ إلى المقترح الثاني ثم إلى الثالث وهلم جراً. وقال الوفد إن تناول المقترحات فئة فئة يمكنها من التعرض لها بسرعة. واقترح الوفد أن يبدأ العمل الإجمالي للجنة بالمقترحات الستة والعشرين.

٣٤- وقال وفد رومانيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، إنه يعتقد بأن أية بداية تنطوي على تحديات معينة، من جهة، وعلى توقعات جديدة من جهة أخرى. وأعرب الوفد عن أمله في أن الأعضاء سيجدون الوسائل الكفيلة لمواجهة التحديات لكي يتمكنوا من تلبية التوقعات قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، أكد الوفد أن من المهم لنجاح اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن يشاطر جميع الأعضاء فهم أهمية دور اللجنة وولايتها. وقال الوفد إن هذين المبدأين يمثلان أساس عمل اللجنة والمبادئ التي توجهه، وبالتالي يتطلبان عناية دائمة. ورأى الوفد كذلك أن الهدف الأساسي المنشود عند بداية عمل اللجنة كان تعزيز البعد الإنمائي للويبو عن طريق معالجة الرابط بين الملكية الفكرية والتنمية بصفة أكثر تعقيداً، مع تقديم دعم قوي للحفاظ على دور المنظمة ومهمتها المحددين، باعتبارها وكالة متخصصة في مجال الملكية الفكرية. ومن جهة أخرى، قال الوفد إنه يتوقف على كل دولة عضو أن تقرر الأنشطة التي قد تخدم مصالحها بشكل أفضل. وأضاف الوفد، ملتفتاً إلى العملية التي مر بها الأعضاء مؤخراً، إنه يود الإعراب عن شكره للرئيس على جهوده من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة خلال المشاورات غير الرسمية التي أجراها وفقاً لقرار الجمعية العامة الأخيرة. وأعرب الوفد عن فرحه بأن الأعضاء قد تمكنوا من إجراء مناقشة شاملة حول مشروع النظام الداخلي بهذه المناسبة. وفي ما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة، رأى الوفد أن الاتفاق على الأنشطة المتعلقة بتنفيذ التوصيات الست والعشرين ينبغي أن يكون المهمة الجوهرية الأولى للجنة. وقال الوفد إن المجموعة قد

قدمت إلى الرئيس اقتراحاتها المتعلقة بالأنشطة التي يمكن القيام بها في ظل مختلف التوصيات وإنه يتطلع إلى مناقشة وثائق العمل التي اقترحها الرئيس. وصرح الوفد، بموجب اختصاصاته الوطنية، بأنه يوافق على اقتراح الرئيس بالبدء بالتوصيات الست والعشرين ولكنه مستعد لإبداء مرونة في ما يتعلق ببدء النقاش بالمقترحات التسعة عشر، إذا رغبت بقية الدول الأعضاء في ذلك.

٣٥- وقال وفد غينيا إن هناك عديداً من الأنشطة المرتقبة للبرنامج ومن ثم قد يكون من المستحسن أن تنظم اللجنة مناقشات خلال الأسبوع. ورأى الوفد أن بإمكان اللجنة أن تنظر، في المرحلة الأولى، في المقترحات التسعة عشر ثم تنتقل بعد ذلك إلى مجموعة المقترحات الستة والعشرين. ورأى الوفد أيضاً أن ذلك مجرد قضية إجرائية. وقال الوفد إنه لو تلقت الوفود الوثائق بوقت طويل قبل انعقاد الاجتماع لكانت الأمور أسهل. ولما يكن الأمر كذلك، أعرب الوفد عن رغبته في إعادة اقتراحه المتعلقة بضرورة قيام اللجنة باستعراض المقترحات التسعة عشر ثم تنتقل بعدئذ إلى المقترحات الستة والعشرين.

٣٦- ورأى وفد تونس أن اقتراح الرئيس المتعلق بتناول التوصيات الست والعشرين باعتبارها أولوية، اقتراح حكيم وصحيح وأنه لا يمنع الأعضاء بطبيعة الحال من النظر في المقترحات التسعة عشر الباقية في وقت لاحق. وأعرب الوفد عن شكره للوفود التي أدلت بتعليقات على التوصيات التسع عشرة وقال إن الإدلاء بهذه التعليقات لا يمنع اللجنة من النظر في المقترحات الستة والعشرين. وعبر الوفد عن مساندته للاقتراح الذي تقدم به وفد الهند، بدعم من وفد المكسيك، بتناول كل فئة على حدة.

٣٧- وقال الرئيس إن وفد تونس اختتم بيانه بملاحظة تشكل القرار الذي يجب اتخاذه. ومن ثم، سيتواصل العمل على أساس تناول كل فئة على حدة. وقال إنه يفضل أن يركز الأعضاء على التوصيات الست والعشرين ولكن ما دامت اللجنة تتناول كل فئة على حدة فإن ذلك سيسمح التفاعل بين مجموعة التوصيات التسع عشرة ومجموعة التوصيات الست والعشرين دون الحاجة إلى التمييز بين المجموعتين من المقترحات. وأضاف الرئيس قائلاً إن الهدف من هذه العملية هو ضمان إلمام اللجنة بشكل جيد بالمقترحات التي تتعلق بمجموعة التوصيات الست والعشرين، لكي تتمكن الأمانة من إسراع عملها في مجال الموارد المالية والبشرية التي تعد حاسمة. وبين الرئيس أن العمل سيبدأ بفئة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وأردف الرئيس قائلاً إن من الممكن الإشارة في التعليقات إلى مجموعة المقترحات التسعة عشر أو إلى مجموعة المقترحات الستة والعشرين ولكن ينبغي على الأعضاء أن يعالجوا مجموعة المقترحات الستة والعشرين أو يركزوا عليها، إذا تعين اتخاذ قرارات عاجلة. واستطرد الرئيس قائلاً إنه يجب أيضاً اتخاذ قرارات في ما يتعلق بالتوصيات التسع عشرة ولكنه على وعي بوجوب إعطاء الأمانة أكبر قدر ممكن من الوقت لمعالجة الآثار من حيث الموارد المالية والبشرية، حتى تتمكن اللجنة من رفع تقرير عن هذه المسائل إلى الجمعية العامة. وفي الختام، تقرر تناول كل فئة على حدة والتركيز على مجموعة التوصيات الست والعشرين وإيراد الإشارات المرجعية لمجموعة التوصيات التسع عشرة. وأعرب الرئيس عن شكره لوفد الهند، خاصة، على اقتراحه وما عقبه من دعم. وقال الرئيس إن عدداً من السفراء الحاضرين يرغبون في الإدلاء ببياناتهم. ومن ثم سيفتح الكلمة، بموافقة الوفود، للبيانات الافتتاحية التي ستبدأ كالمعتاد ببيانات المنسقين الإقليميين تليها بيانات فرادى الدول الأعضاء ثم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٣٨- وقال وفد الجزائر، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية، إن المجموعة تود التأكيد مجدداً على الأهمية التي تعلقها على جدول الأعمال بشأن التنمية وعزمها على المساهمة بشكل بناء وإيجابي في مداولات هذه الدورة التي تتميز بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأعرب الوفد عن

أمله في أن تتأثر المناقشات بروح التعاون من أجل التوصل إلى توافق الآراء، ليس في ما يتعلق بالقضايا قيد المناقشة فحسب بل أيضاً لإقامة شراكة بناءة للتعبير عن التوصيات المعتمدة على أرض الواقع. وأعرب الوفد عن فرح المجموعة الأفريقية بالنتيجة الإيجابية التي تم تحقيقها في جدول الأعمال بشأن التنمية، وعن اعتقادها بأن مرحلة تنفيذ التوصيات لا تقل أهمية عن عملية المفاوضة بالذات، إن لم تكن أهم منها. وقال الوفد إن النجاح كان ثمرة روح التعاون والمسؤولية السائدة طوال عملية المفاوضة والتي تأمل المجموعة في تعزيزها لضمان تنفيذ سريع لجميع التوصيات. وأكد الوفد أن هذا التنفيذ ينبغي استخدامه لتحسين الكفاءات المؤسسية وتعزيز الهياكل التحتية العلمية والتقنية في البلدان النامية. واستطرد الوفد قائلاً إن إعداد خطة عمل متينة وفعالة للتنمية من شأنه أن يسمح بالنهوض بنظام دولي للملكية الفكرية يكون متوازناً ويأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية. وقال الوفد إن هذا النظام قد يأخذ في الحسبان جميع مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية، خصوصاً البلدان الأقل نمواً. وسيعزز هذا النظام نقل التكنولوجيات ويحفز الإبداع ويمكن استخدامه دافعاً لعملية النمو في البلدان المعنية. وأشار الوفد إلى الآثار المتعددة التي تنطوي عليها الملكية الفكرية وقال إن ذلك هو السبب الذي سيدفع المجموعة الأفريقية، في إطار تنفيذ توصيات جدول الأعمال بشأن التنمية، إلى المطالبة أولاً وقبل كل شيء بأن تستفيد الدول الأعضاء فيها من المساعدة على إعداد استراتيجيات للملكية الفكرية تكون متمشية مع الخطط الإنمائية الوطنية. وأكد أن هذه الاستراتيجيات ينبغي أن تشمل كافة الجوانب المتعلقة بالتنمية، أي تعزيز مؤسسات الملكية الفكرية وتحديثها وإيجاد أوجه التآزر بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة وكذلك بين المؤسسات الوطنية للملكية الفكرية والجامعات ومراكز البحث. والتفت في المقام الثاني إلى المساعدة في مجال التشريع وأعرب عن ارتياحه للمساعدة التي تقدمها الويبو في شكل التعاون مع منظمة التجارة العالمية وطلب أن يسمح للبلدان الأفريقية بالاستفادة إلى أقصى حد من خبرة الويبو لمساعدتها على مراجعة قوانين الملكية الفكرية وإدراج إمكانيات الانتفاع بأوجه المرونة أو الاستثناءات المنصوص عليها في اتفاق تريبس. وأكد الوفد أن البلدان الأفريقية ينبغي أن تستفيد من المرونة نفسها التي ساعدت البلدان المتقدمة عندما كانت في مرحلة التنمية. وأخيراً، قال الوفد إن المجموعة الأفريقية تقترح اتخاذ الإجراءات التالية في مجال الإبداع ونقل التكنولوجيا: "١" دعم مراكز البحث والتطوير من أجل حماية نتائج البحوث وتسويقها؛ "٢" والمساهمة في تكوين الكفاءات المعلوماتية في البلدان الأفريقية لتمكين مراكز البحث والشركات الصغيرة والمتوسطة من النفاذ إلى قواعد البيانات المتعلقة بالبراءات والمعلومات التكنولوجية؛ "٣" وتشجيع الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث وتسهيلها في ما يتعلق بالانتفاع بالمعلومات التي تحتوي عليها قواعد البيانات، وخص بالذكر مجال الزراعة والبيوتكنولوجيا والتنوع البيولوجي وكذلك الطب التقليدي. وقال الوفد إن المجموعة الأفريقية ستطلب زيادة الموارد من أجل تنفيذ جميع هذه الاقتراحات. وأعلن أن المجموعة تدعو بالتالي إلى زيادة الموارد البشرية لتسهيل تنفيذ التوصية نظراً إلى الاحتياجات في المنطقة الأفريقية خاصة. وعلاوة على ذلك، أكد الوفد أن الدور الذي تلعبه الأمانة حالياً في التخطيط وتصميم الأنشطة المتعلقة بتنفيذ جدول الأعمال بشأن التنمية، يستحق تقدير المجموعة برمتها. وفي ما يتعلق بهذا الدور الأولي، شدد باسم المجموعة على ضرورة تعزيز بنية الأمانة وتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة للقيام بعملها.

٣٩- وقال وفد سنغافورة، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية، إن أهمية جدول الأعمال بشأن التنمية تجلت في المفاوضات المكثفة التي أجرتها الدول الأعضاء خلال السنوات الأربع السابقة وفي التوصيات الخمس والأربعين المجموعة في ٦ فئات التي توافقت الآراء حولها في نهاية المطاف. وهكذا، أتاح إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فرصة هامة لإدماج أبعاد التنمية الموجودة والجديدة في كافة مجالات عمل الويبو وأنشطتها. وقال الوفد إن مهمة اللجنة شاملة بما فيها وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة وكذلك رصد هذه التوصيات وتقييمها ومناقشتها والتقرير عنها

ومناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية التي حددتها الجمعية العامة. ورحب الوفد بالاقتراحات المقدمة. وأعربت المجموعة، بصفتها مجموعة للبلدان الآسيوية، عن اهتمامها بنجاح اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وعبرت المجموعة عن سروره بالمساهمة في الإجراء الذي أدى إلى إنشاء اللجنة من خلال الاجتماعين غير الرسميين اللذين عقدا في الهند وسنغافورة خلال سنة ٢٠٠٧. وقالت المجموعة إنه إذا عملت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على النحو المقصود فسيكون بإمكان الدول الأعضاء أن تخطو خطوات مهمة في جدول الأعمال بشأن التنمية. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، صرحت الوفد بأنه يود تجديد التزامه بالعمل مع الرئيس وبقية الدول الأعضاء على إرساء الأساس المناسب وإعداد خارطة طريق اللجنة في دورتها الافتتاحية.

٤٠- وأعرب وفد الولايات المتحدة، باسم المجموعة باء، عن شكره للأمانة على عملها الجادّ لإعداد الوثائق المقدمة لهذا الاجتماع. ومضى الوفد قائلاً إنه يعترف بأن التنمية واحد من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن. وقال الوفد إن استمرار الجهود من أجل وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية من شأنه أن يعود على الجميع بفوائد مهمة وملموسة. ورحب الوفد بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لرصد تنفيذ مجموعة المقترحات الخمسة والأربعين التي اعتمدتها الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٧ وتقييمه ومناقشته والتقرير عنه. ومضى الوفد قائلاً إن المجموعة باء تتطلع إلى مشاركة تعاونية وبناءة في عملية تنفيذ جدول الأعمال بشأن التنمية وإنها ستعاون بفعالية من أجل المساعدة على تحقيق هدف اللجنة المتمثل في وضع برنامج عمل مفصل لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين المعتمدة.

٤١- وأعرب وفد الصين عن سروره بملاحظة أن الأعضاء تمكنوا، بعد دورتي الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، من إحراز تقدم جوهري حول مسألة جدول الأعمال بشأن التنمية. وقال إنه لم يتم إنشاء هيئة دائمة في الويبو لمعالجة قضايا التنمية فحسب بل دخلت أيضاً مناقشة جدول الأعمال بشأن التنمية في مرحلة التنفيذ. وأعرب الوفد عن رغبته في انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن أمله في أن يعزز إنشاء اللجنة تنفيذ المقترحات المتفق عليها بشكل فعال. وقال الوفد إنه شهد، في جميع الاجتماعات الماضية حول جدول الأعمال بشأن التنمية، روح الانفتاح والتعاون التي تحلت بها الدول الأعضاء خلال المناقشات وأحاط علماً بوجهات النظر الصائبة التي عبرت عنها كافة الأطراف حول العلاقة بين التنمية ونظام حقوق الملكية الفكرية، مما سمح لهذه الدورات بالتعمق في المسائل. وأضاف الوفد قائلاً إنه لا حاجة إلى القول بأن التنمية هي أكبر مشكلة تواجه العديد من البلدان النامية. واستطرد الوفد قائلاً إن التنمية قضية عامة أيضاً تثير اهتماماً عاماً لدى المجتمع الدولي وقضية يجب على وكالات الأمم المتحدة أن تسعى جاهدة إلى إيجاد حلول لها. ورأى الوفد أن تعزيز التنمية واحترام الابتكار وتشجيع القوى الإبداعية في كافة أجزاء المجتمع هي وحدها الكفيلة لتحقيق نمو متسق في العالم. وأكد الوفد أن نظام حقوق الملكية الفكرية، باعتباره إحدى الوسائل المهمة لتعزيز التنمية، من خلال تشجيع الاختراعات والإبداعات التقنية، أطلق عنان الابتكار لدى الناس وأتاح قوى حافزة لا تتناهى لتنمية البلدان والمجتمعات. وصرح الوفد بأنه لا يمكن إنكار الدور الذي يؤديه نظام حقوق الملكية الفكرية في النهوض بالتقدم الاجتماعي والتنمية البشرية. فقد ازدادت أهمية أثر المعرفة الذي تحركه الثورات العلمية والتكنولوجية الجديدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. واستطرد الوفد قائلاً إن كلاً من نمو الثروة الوطنية وتحسن العيش البشري يعتمد أكثر فأكثر على تراكم المعرفة والإبداع فيها. وفي الوقت ذاته، فإن المسائل الحاسمة التي يجب على كل من الويبو واللجنة أن يأخذها على محمل جد تتمثل في مراعاة اختلاف مستويات التنمية بين الدول الأعضاء والبحث عن مقاربات متوازنة تأخذ في عين الاعتبار مصلحة جميع الأطراف وضمان تحقيق شامل للهدف الإنمائي وتوفير الهامش السياسي الملائم المتعلق بالاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه، خلال تطور القواعد الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، لا ينبغي أن يتجاهل أحد ظروف التنمية ومستوياتها المختلفة في البلدان. وقال الوفد إن درجة حماية حقوق الملكية الفكرية يجب أن تتمشى مع مستوى التنمية الاقتصادية للبلد. وأعرب الوفد أيضاً عن اعتقاده بأن حماية مصالح أصحاب المصالح ينبغي أن تكون متوازنة مع صون المصلحة العامة وأنه يجب أن يكون تشجيع الإبداعات التقنية وحمايتها متمشيين مع تعزيز عمليات نقل التكنولوجيات. ومضى الوفد قائلاً إن الصين، بوصفها بلداً نامياً، تعلق أهمية كبيرة على قضية التنمية واكتسبت خلال السنوات الأخيرة خبرة مفيدة في مجال حقوق الملكية الفكرية في خدمة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ورأى الوفد أنه، نتيجة لاختلاف الظروف والحقائق الوطنية، ينبغي على اللجنة أن تبذل جهداً لضمان هوامش سياسة للبلدان النامية في مجال حقوق الملكية الفكرية. وأعلن الوفد أن الويبو، بوصفها وكالة متخصصة مكلفة بمسائل حقوق الملكية الفكرية، ملزمة بإتاحة خطط فعالة لاستكشاف نماذج إنمائية ملائمة لما يخالج البلدان الأعضاء من اهتمامات، للتأكد من أن البلدان النامية تستفيد حقيقة من نظام حقوق الملكية الفكرية وتساهم في بناء عالم منسجم. وأعرب الوفد عن سروره بملاحظة ما بذلته الدول الأعضاء من جهود واتخذته من مواقف تعاونية إندماجية خلال الدورات السابقة حول جدول الأعمال بشأن التنمية. وعبر الوفد عن أمله في استمرار الأعضاء من جميع الأطراف في التحلي بروح التعاون والاندماج خلال هذه الدورة وبذل جهود مشتركة بالتماس مقاييس مشتركة والتوصل إلى توافق الآراء حول الفئة ألف التي كانت مقبولة لدى الجميع، وذلك مما سيكون زخماً إيجابياً لتنفيذ المقترحات المتفق عليها وتحقيق فوائد حقيقية لصالح الأعضاء. وأعرب الوفد عن التزامه، كدأبه، باتخاذ موقف بناء والمشاركة بنشاط في المناقشات حول جدول الأعمال بشأن التنمية.

٤٢- وتحدث وفد الأرجنتين باسم وفود الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وإيران والبرازيل وبوليفيا وبيرو وتنزانيا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسيراليون وفنزويلا وكوبا وكينيا ومصر، وقال إن النجاح في إنشاء اللجنة جاء نتيجة لما تحلت به كافة الوفود من روح بناءة ومسؤولية وأعرب عن أمله في أن تطغى الروح نفسها على عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في المستقبل. وأشار الوفد إلى فرحه بموافقة الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٧، بتوافق الآراء، على التوصيات التي تعني جميع المجالات الستة لجدول الأعمال بشأن التنمية. وشاطر الوفد رأي المجموعة الأفريقية بأن مرحلة تنفيذ التوصيات لا تقل أهمية عن عملية المفاوضة التي أدت إلى اعتماد التوصيات. وأشار الوفد إلى أنهم يواجهون تحديات دون شك وأن الخطوة التالية التي ستتخذها اللجنة إلى الأمام ستتمثل في إعداد برنامج عمل مفصل من أجل تنفيذ التوصيات المعتمدة تنفيذاً كاملاً. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى القيام بالعمل الجوهري المتعلق بالتوصيات الخمس والأربعين خلال اجتماع اللجنة وعبر عن رغبته في تعميم جدول الأعمال بشأن التنمية في المنظمة برمتها. وشدد الوفد على التزام "مجموعة أصدقاء التنمية" بالانخراط في حوار بناء قد يؤدي إلى تعزيز التفاهم والتخفيف من شدة الاختلافات في القضايا الرئيسية خلال اجتماع اللجنة. وأضاف الوفد قائلاً إنهم قدموا مساهمة في شكل ورقة غير رسمية مع اقتراح أنشطة لتنفيذ التوصيات وأعرب عن قلقه بأن النطاق الذي تغطيه التوصيات واسع بحيث لا يمكن أن يشمله الاجتماعان الرسميان المقرران للجنة في سنة ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، أعلن الوفد أنهم مقتنعون بأن من الممكن، لإسراع عملية التنفيذ التوصيات الخمس والأربعين، استمرار العمل فيما بين الدورتين في أشكال مختلفة، مثل المشاورات غير الرسمية والحلقات الدراسية ونحوها. وأشار الوفد إلى استعداده لمناقشة الاقتراحات المتعلقة بهذه القضية. وقال الوفد أيضاً إن من الجوهري توجيه إرشادات إلى مختلف لجان الويبو للإقرار بمبادئ جدول الأعمال بشأن التنمية في مجال تحديد المعايير وغيرها من الفئات ذات الصلة بعمل كل واحدة من اللجان. وأعرب الوفد عن توقعه بإتاحة الموارد المالية والبشرية الضرورية لنجاح تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وأن البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ خطوة مهمة لتعزيز الأموال المخصصة لجدول الأعمال بشأن التنمية. وأشار

الوفد إلى إدماج البعد الإنمائي في الويبو يشكل أولوية قصوى في نظر "مجموعة أصدقاء التنمية" وأن الويبو ستعزز بذلك مساهماتها في الأهداف الإنمائية الدولية، بصفتها وكالة متخصصة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله بأن تنفيذ التوصيات سيساعد على تحقيق الغرض سالف الذكر.

٤٣- وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ورحب بقرار الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٧ المتعلق بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتعزيز إدماج البعد الإنمائي في عمل الويبو. وأعرب الوفد عن التزامه بالمسار ورغبته في المساهمة بطريقة بناءة في نجاح المناقشات.

٤٤- وتحدث وفد سلوفينيا باسم الجماعة الأوروبية والدول السبع والعشرين الأعضاء فيها، وأعرب عن ارتياحه لإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وذكر أنه لولا عمل الرئيس المتفاني وقيادته الفعالة لما أمكن قيام اللجنة. وقال الوفد إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تود أيضاً الاعتراف بما قامت به أمانة الويبو من عمل مثابر بتسهيل نجاح الإجراء المؤدي إلى إنشاء اللجنة وبعملها الجادّ لإعداد الوثائق في جميع مراحل الإجراء. وأعلن الوفد أن التنمية، في ما يتعلق بالملكية الفكرية، واحد من أهم التحديات في الوقت الراهن ورحب بالتزام الويبو الجدي بتعزيز النهوض بالتنمية. وأشار الوفد إلى أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إحدى المعالم الرئيسية للتعبير عن الالتزام المذكور أعلاه وأنها ستمكن الدول الأعضاء من تحديد إجراءات مناسبة وملموسة. وأشار إلى أنهم ينوون المضي قدماً في عمل اللجنة بعقلية منفتحة وروح بناءة. وذكر الوفد بأنه تم إنجاز عمل مهم من خلال دورات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأنهم تمكنوا في نهاية المطاف من التركيز على تنفيذ المقترحات المعتمدة. وعبر الوفد عن اقتناعه بأن روح التعاون التي مكنت نجاح نتيجة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واعتماد جدول الأعمال بشأن التنمية، سيستمر في توجيه عملهم في اللجنة وفي الويبو على العموم. وذكر الوفد أن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ستصغي إلى وجهات نظر كافة المجموعات وفرادى الوفود على أمل توحيد العمل من أجل تحديد أساس مشترك يمكن من التوصل إلى توافق الآراء بناء عليه.

٤٥- وأعرب وفد تايلند عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم مجموعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأوضح النقاط التالية: أولاً، أشار الوفد إلى أنهم بدؤوا مرحلة تنفيذ المقترحات المعتمدة التي تشكل إنجازاً هاماً وخطوة حاسمة بالنسبة إليهم، إذ أنها تتوج أربع سنوات من العمل الدؤوب الذي قام به كل واحد من الوفود الحاضرة في القاعة. وفي هذا السياق، حث الوفد كافة الوفود على انتهاز الفرصة لكي يقربها الإجراء إلى نظام أكثر مساواة وعدالة للملكية الفكرية. ثانياً، أعلن الوفد أنه سيكون دائماً من الضروري في مناقشة الملكية الفكرية والتنمية أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هناك وجهين من نفس العملة. فهناك القضية المهمة المتعلقة بتوفير حماية ملائمة للملكية الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى الأهداف الإنمائية وأهداف السياسة العامة. وأعرب الوفد عن اعتقاده المتين بأنه لا ينبغي النظر إلى الملكية الفكرية على أنها مجرد أداة لحماية الآراء الإبداعية بل ينبغي أن تكون أداة للتنمية ولتكوين فرص متكافئة لجميع البلدان. ثالثاً، أشار الوفد إلى أن مصير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية سيتوقف على الجهود التي تبذله الوفود في جنيف بقدر ما يتوقف على ما سيقومون به من عمل عند عودتهم إلى عواصمهم وأنه بالتالي تقع على عاتق جميع الوفود مسؤولية نجاح الإجراء. وشدد الوفد على اعتقاده بأن عملية التقييم تشكل جزءاً أساسياً من استراتيجيتهم الوطنية المدمجة للملكية الفكرية والتنمية وأضاف قائلاً إنه لما كانت هذه التقييمات تعود بفوائد كبيرة على البلدان النامية، يدعى الشركاء من البلدان المتقدمة إلى مد يد المساعدة طوال الإجراء. رابعاً، أثنى الوفد على الأمانة لما

قامت به من عمل جادّ في توحيد الوثائق ووضع الخطوط العريضة للأنشطة المتعلقة بتنفيذ المقترحات التسعة عشر وكذلك الأنشطة المقترحة في ما يتعلق بالمقترحات الستة والعشرين المتبقية. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة كانت أساساً جيداً لهم لوضع برنامج عمل مفصل وتعميم الأنشطة في مختلف هيئات الويبو. وأعرب الوفد عن دعمه لجميع المقترحات المتفق عليها وذكر منها بعض المقترحات المحددة محل اهتمام رئيسي من قبلهم، كالمقترحات المتعلقة بالنفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا ونشرهما في البلدان النامية. وعبر الوفد عن اهتمامه بإسراع الإجراء المتعلق بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وكذلك قضية جوانب المرونة في اتفاق تريبس وأحاط علماً مع الارتياح والتقدير بأن الأمانة استجابت بسرعة وفعالية لبعض احتياجات تايلند من خلال برامجها للمساعدة التقنية. وذكر الوفد أن الجهود المتعلقة بتكوين الكفاءات جوهرية لتحسين وعي الجمهور وتعزيز الهياكل التحتية الوطنية للملكية الفكرية في البلد. ومع ذلك، صرح الوفد بأن جدول الأعمال بشأن التنمية، يتجاوز جميع المشاريع المحددة وينبغي أن ينطوي على جهد منسق لجمع شمل كافة أصحاب المصالح المعنيين بمرحلة التنفيذ. وسلط الوفد الضوء على أن الملكية الفكرية قد أصبحت قضية مشتركة تتم مناقشتها في عدة منتديات دولية مختلفة، من بينها الويبو ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية، واعترفت هذه المنظمات بضرورة اضطلاع الويبو بالدور القيادي بشأن هذه القضية. وشدد الوفد على أن الويبو بمفردها لا تستطيع إنجاز المهمة وأن من الجوهري إذاً العناية عن كثب بالمقترحات التي تتطلب تعاوناً مكثفاً بين الويبو وغيرها من الوكالات المعنية من أجل ضمان اتساق السياسات. وعبر الوفد عن رأيه بأن القضايا التي تناقشها اللجنة المعنية بالتنمية والفكرية تتطلب شراكة عالمية وأنه لا بد أن تعمل البلدان النامية والبلدان المتقدمة جنباً إلى جنب لتعزيز الثقة والفهم المتبادلين والتعاون فيما بينها من أجل تحقيق أهدافها المشتركة في ما يتعلق بالانتفاع بنظام الملكية الفكرية بأحسن وجه لكي يعود بفائدة حقيقية على شعوبها. وأعرب الوفد عن تقديره لنجاح الدول الأعضاء في تحقيق توافق الآراء حول جدول الأعمال بشأن التنمية وعن أمله بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ستتمكن من الحفاظ على نفس الروح والزخم للمضي إلى الأمام.

٤٦- وأعلن وفد مصر أن اللجنة الجديدة تجسد نجاح الوفود في الوصول إلى نظام عادل للملكية الفكرية إذ أنها ستمكنهم من حماية حقوق الملكية الفكرية وحماية مصالح شعوبهم. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الوفود، رغم المناقشات المطولة التي أجرتها حول جدول الأعمال بشأن التنمية منذ المقترحات الأولية في سنة ٢٠٠٤، لا تزال في بداية عملها. وشدد الوفد على أن النتائج الملموسة التي تم تحقيقها سابقاً مكنتهم من الانتقال إلى مرحلة تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وهي تشكل تحدياً كبيراً يتطلب اتخاذ موقف بناء لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأشار الوفد إلى أن ذلك سيكون المعيار الرئيسي للنجاح في إنجاز المهمة التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة. وأعرب عن سروره بتقديم اقتراحات إلى مجموعة "أصدقاء التنمية" بشأن دليل الأنشطة الذي يمكن أن تعتمده الويبو لتنفيذ جدول الأعمال بشأن التنمية. وعقد الأمل على أن تكون هذه الاقتراحات والاقتراحات التي تقدم بها بقية الأعضاء أساساً جيداً لمناقشاتهم أثناء الدورة الأولى للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأكد الوفد اقتناعه بأن تنفيذ الأنشطة التي اقترحها الأعضاء لا يعني بالضرورة أن عناصر جدول الأعمال بشأن التنمية أقل أهمية. وشدد الوفد على أن جدول الأعمال من وجهة نظره جدول متواصل ومصدر إلهام مستمر يساعد على تنفيذ خطط العمل وغيرها من الأنشطة التي يمكن تحديدها في إطار النظام المتعدد الأطراف لحماية الملكية الفكرية. وانضم الوفد إلى البيانات التي أدلى بها كل من المجموعة الأفريقية ومجموعة "أصدقاء التنمية" وأكد عزمه على الاستمرار في التعاون مع رئيس اللجنة والدول الأعضاء بطريقة بناءة لكي تنجح اللجنة في جهودها. وأخيراً، شكر الوفد الأمانة ليس على تنظيم عمل اللجنة فحسب ولكن أيضاً على مساهمتها بنشاط في وضع جدول الأعمال.

٤٧- وانضم وفد جنوب أفريقيا إلى البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وكذلك البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة "أصدقاء التنمية". وأشار إلى أن جدول الأعمال بشأن التنمية عملية مشتركة وأن من المتوقع منه أن يساهم بشكل ملموس في إصلاح النظام العالمي للملكية الفكرية، مع التطلع إلى أن يتجلى التوازن في نظام الملكية الفكرية مع مرور الزمن. وقال الوفد إن مداخلته مبنية على فهم أن أمانة الويبو قد أقدمت فعلاً على بعض الأنشطة والبرامج المحددة منذ بداية إجراء جدول الأعمال بشأن التنمية، معظمها يتجسد في التوصيات التسع والعشرين المختارة لتنفيذها فوراً. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى ضرورة إعادة توجيه الأنشطة وتركيزها لتكوين أوجه تآزر من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأثر في التنمية. وأعلن الوفد أن إصلاح المساعدة التقنية يقتضي عملياً وجود إطار عام متفق عليه لتوجيه تصميم الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية وتوفيرها وتقييمها وأن هذا الإطار الواضح الذي ستضعه الدول الأعضاء في الويبو سيتيح خطة مهمة سيستخدمها كل من البلدان التي تتلقى المساعدة والمانحين والباحثين الأكاديميين مقياساً لنقد أنشطة الويبو وتقييمها بشكل بناء. وشدد الوفد على أن تعزيز الشفافية سيؤدي لا محالة إلى المساءلة من حيث الفعالية وتكييف الموارد واستعمالها. وأعرب الوفد عن رأيه بأن من شأن هذا الإطار مساعدة البلدان المستفيدة على تحسين تنظيم التماساتها المقدمة إلى الويبو وأنه سيزيد، على الأجل الطويل، ملكية البلدان المستفيدة في مراحل التصميم والتوفير والتقييم للبرامج. وأشار الوفد إلى ارتياحه بوجود إطار جديد قائم على التنمية للمبادرة بوضع وتنفيذ وتقييم المعاهدات وغيرها من الأنشطة المتعلقة بتحديد المعايير. وفي هذا الصدد، أضاف الوفد قائلاً إن تحديد المعايير يعني أن الإجراءات القانونية التي تسبق المفاوضة ستتيح، أكثر من ذي قبل، فرصة لإجراء نقاش أكثر نشاطاً لتوضيح أهداف المعاهدات المقترحة ونطاقها ومحتواها. ورغم أنه سيمضي وقت طويل قبل أن يمكن البداية في صياغة المعاهدات ، فإن ذلك سيحد من آثار الانقطاع في الإجراءات المتعلقة بوضع المعاهدات بعد عدة سنوات من المناقشة. وشدد الوفد على أن مجموعة المبادئ الواردة في جدول الأعمال بشأن التنمية يرجح أن تلعب دوراً مهماً في زيادة شفافية عملية وضع المعاهدات في الويبو والمساءلة العامة وتؤدي إلى تعزيز الويبو وتحسين شرعيتها وتعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء في الويبو وغيرها من أصحاب المصالح. وذكر أيضاً أن مما شجعه الاتفاق على النظر في الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيات وأنه بهذا الصدد ستساند الويبو الدول الأعضاء في استكشاف السياسات والمبادرات المرتبطة بالملكية الفكرية والضرورية للنهوض بنقل التكنولوجيات والتدابير التي يمكن أن تتخذها البلدان المتقدمة لتعزيز نقل التكنولوجيات من هذه الأقاليم. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن بإمكان شركاء البلدان النامية أن يتوقعوا هذه التدابير من جهودهم الرامية إلى نقل التكنولوجيات إلى هذه البلدان. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان المتقدمة أن تنظر في حوافز للشركات التي تنقل إلى البلدان النامية تكنولوجيات من نفس النوع المتاح في البلدان المتقدمة لصالح الشركات التي تنقل تكنولوجيات إلى المناطق الأقل تقدماً على المستوى الوطني وحوافز لتشجيع الشركات على تدريب المتخرجين في مجالي الهندسة العلمية والإدارة من البلدان النامية لكي يتسنى الانتفاع بمعرفتهم في تطوير التكنولوجيا. واختتم الوفد بيانه قائلاً إن مما يشجعه كذلك، في ما يتعلق بجدول الأعمال الجديد، إمكانية إنشاء إطار لتقييم أثر أنشطة الويبو وإنه ينتظر من الويبو، ضمن هذا الإطار، أن تعد آلية سنوية لاستعراض وتقييم التوجيه الإنمائي لكافة الأنشطة في إطار برنامجها، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وفي هذا السياق، أضاف الوفد قوله إن آلية الاستعراض والتقييم ستتضمن مقاييس ومؤشرات، حسب الحالة، ومن شأن ذلك أن يساهم في تعزيز أنشطة الويبو المتعلقة بإنجاز عمليات تقييم موضوعي لأثر أنشطة المنظمة في التنمية.

٤٨- وأيد وفد بولندا البيان الذي أدلى به كل من وفد سلوفينيا باسم الجماعة الأوروبية ووفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وأشار الوفد إلى أن إنشاء اللجنة وانعقاد دورتها الأولى يشكلان خطوة مهمة نحو تنفيذ جدول الأعمال بشأن التنمية المعتمد أثناء الجمعيات العامة في

سنة ٢٠٠٧. وقال الوفد إن بولندا معتزة بمشاركتها النشطة في السنة السابقة، بوصفها منسقاً للمجموعة الأصلية عندما تم التوصل إلى الإجماع النهائي وأعلن نيته في مواصلة مشاركتها بنشاط في عمل اللجنة. وأعلن الوفد اقتناعه بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ستتقدم بإسهام يقدر عمل اللجنة ويوسع دورها القائم كالوكالة المتخصصة للملكية الفكرية. وفي هذا السياق، شكر الوفد جميع الأشخاص الذين قادوهم إلى إنشاء اللجنة وأعرب عن تقديره لمثابرة أصحاب الفكرة الأصلية لجدول الأعمال بشأن التنمية وكذلك مجموعة "أصدقاء التنمية" التي كانت قوتها المحركة. وذكر الوفد بأن من الحيوي في المرحلة الراهنة جعل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية منتدى قوياً للتعاون بين كافة الدول الأعضاء لكي تتمكن من اقتسام ملكية جدول أعمال الويبو بشأن التنمية على قدم المساواة. وأخيراً، صرح الوفد بأن لديه توقعات مهمة في ما يتعلق بالدورتين في سنة ٢٠٠٨ ولكنه في نفس الوقت على وعي بأن التحدي الذي يواجه الوفود هو التحلي بروح التعاون في بداية الهيئة الجديدة.

٤٩- وذكر وفد سويسرا المهمة الصعبة التي تقف أمام الأعضاء لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين بشأن الملكية الفكرية والتنمية وشكر الرئيس والأمانة على العمل الذي تم إنجازه. وأوضح الوفد أن بين يديه وثيقتين تتضمنان عدداً كبيراً من الاقتراحات المتعلقة بتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين وأنه لا يريد الدخول في التفاصيل في اليوم الأول من عمل اللجنة بل سيقتصر على بعض التعليقات العامة. وقال الوفد إنه ينبغي على الويبو، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة للملكية الفكرية، أن تستمر في تقديم مساهمة قيمة في حماية الملكية الفكرية. وصرح الوفد بأن الملكية الفكرية ليست غاية بحد ذاتها بل إنها وسيلة مفيدة لضمان الرفاهية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والشعوب وينبغي الانتفاع بها كأداة لتعزيز التنمية. بيد أن موارد الويبو ليست غير محدودة وأن هناك عنصراً أساسياً لم يرد في الوثائق التي قدمها كل من الأمانة والرئيس، ألا وهو الميزانية اللازمة للأنشطة المقترحة. وشدد الوفد على أن الخطة المقبلة تقتضي تحديد المهام التي يضطلع بها مختلف الأطراف الفاعلة وكذلك الأطر الزمنية لتنفيذها وأن من المفيد للقيام بهذا العمل تكملة الوثائق المتوافرة بمرفق يوضح كافة الأنشطة التي قامت بها الويبو في مجال التنمية بالنسبة لكل واحدة من الفئات المحددة. وذكر الوفد أن هذه الوثيقة ستمكن الوفود من الانتفاع بوجه أحسن بالآليات الموجودة في الويبو وأنها كانت مثمرة في الماضي قبل الدخول في مشاريع جديدة. وجذب الوفد الانتباه إلى ضرورة توخي الحذر، في ما يتعلق بالمشاريع المقترحة، لكي لا يبالغوا في الطموحات فيريدون تنفيذ جميع البرامج في نفس الوقت وأضاف الوفد قائلاً إن من الضروري أن يكون تنفيذ أنشطة برنامج العمل المقبل متوالياً لكي تكون لهم نتائج محددة في عملهم. وأعلن الوفد أن الأعضاء أنجزوا قدراً كبيراً من العمل في إطار جدول الأعمال بشأن التنمية ولكن أمامهم كمية كبيرة من العمل للدورتين الأولى والثانية للجنة في سنة ٢٠٠٨. وأكد الوفد رغبته في الالتزام بالتحلي في عمله بنفس روح التوافق التي كانت تميز الإجراء لحد الآن، لأنه متأكد من أن روح التعاون ستساعد الأعضاء على إنجاز مهامهم. واختتم الوفد بيانه مجدداً دعمه للرئيس والتزامه بالمشاركة بنشاط وبطريقة بناءة في عمل اللجنة.

٥٠- ورحب وفد اليابان بكون المناقشات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية قد آتت أُكلها باعتماد المقترحات الخمس والأربعين بالإجماع في دورة سنة ٢٠٠٧ للجمعيات العامة وإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، بعد سنوات من العمل الدؤوب لكل من الرئيس والدول الأعضاء والمكتب الدولي. وذكر الوفد أمله الصادق بأن يتم تنفيذ المقترحات المعتمدة بشكل ملائم في الوقت المناسب وأن يترك هذا الإنجاز أثراً إيجابياً وبناءاً في المنظمة برمتها. وقال الوفد إن اليابان تود في الاستمرار في أداء دور نشط في مختلف المناقشات ضمن الهيئة الجديدة وأنه يرغب في الإدلاء بملاحظات عامة حول قضايا التنمية. وفي ما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية، أشار الوفد إلى أن الملكية الفكرية أصل من الأصول التي ستتيح فرصاً إيجابية للاقتصاديات النامية لتحقيق نمو اقتصادي

مستدام. وأوضح الوفد أن بلداناً أخرى قد حققت تنميتها الاقتصادية من خلال استعمال الملكية الفكرية وأن اليابان تعتبرها مهمة بالنسبة لكل بلد، لا سيما البلدان النامية، لتكوين دورتها الخاصة للملكية الفكرية الكفيلة لصنع الإبداع وحماية هذا الإبداع باعتباره حقاً من حقوق الملكية الفكرية واستعمال حقوق الملكية الفكرية لتحقيق الأرباح ثم الاستثمار في الإبداع التالي. وأعرب الوفد عن أمله بأن تكون اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية منتدى جيداً لمناقشة هذه الأمور العملية المفيدة للتنمية الاقتصادية، حيث تشاطر الدول الأعضاء خبراتها وآراءها المختلفة. وأعلن الوفد أن اليابان لم تجمع خبرات ومناقشات مختلفة على المستوى الوطني لتعزيز دورة الملكية الفكرية من أجل التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، أكد الوفد أن بإمكان اليابان أن تساهم مساهمة بناءة في المناقشات. وأضاف الوفد قائلاً إن من الجوهري لتكوين دورة خاصة للملكية الفكرية وتحقيق حالة مستقرة من النمو وتكوين علامة وطنية، تكوين وتطوير موارد بشرية ذات جودة. وفي هذا الاتجاه، شدد الوفد على أن اليابان عكفت منذ عهد طويل على برامج لتكوين الكفاءات والمساعدة التقنية وتقدم للويبو مساهمة سنوية تبلغ حوالي ٢,٥ مليون فرنك سويسري، وهي أكبر مساهمة من دولة عضو في الويبو. وأشار الوفد إلى أن حوالي ٣ ٠٠٠ شخص تلقوا تدريباً ودعماً من الخبراء، في إطار صندوق ودائع اليابان. وأعلن الوفد أن اليابان تنوي زيادة مساهماتها بمبلغ ١,١ مليون فرنك سويسري، على أن يوافق عليها المجلس الوطني وأعرب الوفد عن أمله بأن المساهمة الإضافية ستستخدم بطريقة فعالة، إلى جانب إلى المساهمة التقليدية، عبر الويبو وفي الأنشطة التي ستقوم بها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفي ما يتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها بناء على المقترحات المعتمدة، أكد الوفد أن من المهم بالنسبة للجنة اعتماد رأي بشأن الموارد البشرية والمالية الموجودة بغية التأكد من استخدامها الفعال. وأخيراً، شكر الوفد الرئيس على جهوده المتعلقة بتقديم البرنامج المقترح للتنفيذ على أساس المقترحات المعتمدة، وشكر الأمانة على عملها الدؤوب لإعداد الدورة الأولى.

٥١- وأيد وفد إيران (جمهورية ــ الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة "أصدقاء التنمية" والبيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم المجموعة الآسيوية. وأشار الوفد إلى أن إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بقرار من الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٧ خطوة مهمة لمعالجة الحقوق والمصالح الأساسية للبلدان النامية وأن اللجنة توفر أيضاً أساساً لاضطلاع الويبو بولايتها المتمثلة في النهوض بالنشاط الفكري الإبداعي وتسهيل نقل التكنولوجيا ذات الصلة بالملكية الصناعية إلى البلدان النامية، من أجل إسراع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعبر الوفد عن رأيه بأن تنفيذ التوصيات المتفق عليها سيسمح بانتقال الأنظمة الوطنية والدولية للملكية الفكرية نحو ترتيب متوازن في مجال الملكية الفكرية يكون قادراً على التكيف مع المتطلبات الإنمائية للبلدان الأعضاء. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تكفل استراتيجيات لإسراع تنفيذ المقترحات الخمسة والأربعين المتفق عليها حتى يمكن الوصول إلى صياغة خطة عمل لهذه اللجنة. وأخيراً، قال الوفد إن بإمكان اللجنة أيضاً النظر في أهداف منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً والاستفادة منها، بما فيها إعلان الألفية.

٥٢- وأشار وفد اليمن إلى أنه كان دائماً يشارك بنشاط في المناقشات التي أدت إلى إنشاء اللجنة أثناء الجمعيات. وأعرب الوفد عن أمله بأن تتمكن اللجنة من المشاركة في تنمية البلدان النامية وتوجيه تنفيذ المقترحات الخمسة والأربعين المقدمة إلى اللجنة.

٥٣- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للإجابات المتبصرة الواردة في مرفقات التقرير التمهيدي عن التنفيذ في ما يتعلق بالمقترحات التسعة عشر وفي مرفقات وثيقة العمل الأولية لتنفيذ المقترحات الستة والعشرين المتفق عليها. وعبر الوفد عن رأيه بأن الوثائق تقدم تفاصيل غنية

عن برامج الويبو وأنشطتها الموسعة الموجودة في مجال التنمية وحماية حقوق الملكية الفكرية وأنها ستكون للجنة مصدر معلومات لا تقدر قيمته. وذكر الوفد بأن الولايات المتحدة انخرطت بنشاط وبشكل بناء خلال السنوات الثلاث الماضية في كافة الجوانب المتعلقة بإجراء جدول الأعمال بشأن التنمية الذي أدى إلى إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وذكر الوفد أنه ينوي الاحتفاظ بنشاطه ومشاركته الكاملة في عمل اللجنة. وأكد الوفد أن من المهم أن يؤخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ الأساسية التي يمكن استخدامها أداة مفيدة لتوجيه عمل اللجنة. أولاً، أشار الوفد إلى أن على اللجنة أن تعتني بتنفيذ المقترحات المعتمدة بطريقة تتمشى تماماً مع ولاية الجمعية العامة للويبو وفي إطار الولاية المحددة للجنة التي قررتها الجمعيات العامة في سنة ٢٠٠٧. ثانياً، قال الوفد إنه ينبغي أيضاً للجنة أن تعتني بتنفيذ كافة المقترحات المعتمدة بصفة تتمشى تماماً مع إجراءات الويبو المنتظمة المتعلقة باستعراض الميزانية، مع العناية بشكل خاص بالمقترحات التي قد تتطلب موارد مالية وبشرية إضافية. وفي ما يتعلق بذلك، أضاف الوفد قائلاً إنه يتطلع إلى تسلم البيات التي وعدت الأمانة تقديمها حول متطلبات الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ المقترحات المطروحة أمامهم، وذلك في أقرب وقت ممكن، إذ يعتقد أنه لا يمكن أن يكمل برنامج العمل دون توافر هذه البيانات. ثالثاً، انضم الوفد إلى الاقتراح الذي قدمه الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية المتعلقة بأهمية تحديد الأولويات، بالنسبة للجنة، على أساس التقرير التمهيدي ووثائق العمل الأولية التي أعدت للاجتماع الأول للجنة.

٥٤- وأشار وفد إندونيسيا أنه يجدر النظر في الباب المتعلق بالمعلومات عن الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ المقترحات في الوثائق، إذ تم تقديمه بشكل كامل وشامل ومشجع. وصرح الوفد بأن التنمية هي بيت القصيد بالنسبة لعديد من البلدان، ليس للبلدان النامية فقط، بل لجميع البلدان وأنه ينبغي النظر فيه بعناية أكبر في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وعبر الوفد عن رأيه بأن المعاملة العادلة والاعتبار من شأنهما تكوين فوائد ليس للمناطق المذكورة فحسب بل للجميع. أما في ما يتعلق بالجوانب التقنية للتنفيذ، أعرب الوفد عن أمله بأن يستمر المكتب الدولي في عمله الممتاز ويركز بصفة أكبر على الاحتياجات المحددة للبلدان المستفيدة. ولاحظ الوفد كذلك أن عدداً من البلدان قد يواجه صعوبات في تحديدٍ احتياجاتها في مجالات الملكية الفكرية والتنمية ولكن ما يتمتع به موظفو الويبو من مهارات مقنعة، يمكنهم من مواجهة هذا الاهتمام بطريقة منتجة. ورحب الوفد باتفاق اللجنة في هذا الاجتماع على تركيز برنامج عملها على تنفيذ المقترحات الستة والعشرين المتبقية، مع تحديد طبيعة كل واحد من الأنشطة وأهدافه وتركيزه الجغرافي والشركاء المعنيين به. وأخيراً، أكد الوفد من جديد أن إندونيسيا ستدعم مداولات اللجنة الجديدة إذ أنه راغب في انعقاد دورات تؤدي إلى نتائج أكثر بين الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصالح المعنيين.

٥٥- وشدد وفد المكسيك على أن الدورة الأولى للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مهمة للغاية لأن هدف الأعضاء هو وضع برنامج عمل من أجل تنفيذ المقترحات المعتمدة في سنة ٢٠٠٧. وقال الوفد إنه مقتنع بأن العملية ستمكن الأعضاء من تعزيز أهمية المساهمة التي تقدمها الويبو في ميدان الملكية الفكرية. وأردف الوفد قائلاً إن هناك مبادئ أساسية ينبغي أن يأخذها الأعضاء في الاعتبار ويتقيدوا بها ولكن يجب أن تكون الدعامة الرئيسية التي يرتكز عليها عملهم أنهم مجتمعون في هذه القاعة للتوصل إلى الصيغة المناسبة للنهوض بتنمية البلدان النامية في ميدان الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن من المهم اعتبار ذلك واقعاً تاريخياً. وأكد الوفد من جديد أنه مستعد للعمل من أجل النهوض بالبلدان النامية وتمكينها قدر الإمكان من التعاون في إطار اللجنة، بفضل الحلول التوفيقية لتحقيق أفضل النتائج.

٥٦- وقال وفد أستراليا إنه يتطلع إلى العمل بطريقة بناءة وتعاونية مع كل من الرئيس وأعضاء اللجنة وأمانة الويبو لتكوين برنامج عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتحقيق نتائج ملموسة لصالح البلدان النامية. وقال الوفد إن أستراليا تقدم دائماً دعمها القوي لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وتستمر في توسيع مواردها الخاصة في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وعلى الأخص بواسطة برامج المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لتعزيز مساهمتها في جهود الويبو. وأشار الوفد إلى أن أستراليا تحاول تنسيق الأنشطة مع الويبو وغيرها من المانحين لضمانٍ دعم متبادل من مواردها لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وقال الوفد أيضاً إن أستراليا حققت مؤخراً نجاحات في إجراء أنشطة مشتركة بين الويبو والشركاء الإقليميين والاستفادة إلى أقصى حد من مهاراتها وخبراتها ومواردها المختلفة. وذكر الوفد أنه يتطلع إلى إحراز تقدم بناء وتعاوني في النتائج التي طلبتها منهم الجمعيات العامة، بما في ذلك وضع برنامج عمل لكافة التوصيات المتفق عليها ووضع إطار شفاف وفعال للإشراف على إدارة برنامج العمل يتضمن آليات لرصد البرنامج والميزانيات والموارد المرتبطة به والتقرير عن ذلك واستعراضه.

٥٧- وقال وفد باكستان إن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية تمخض عن كثير من التوقعات التي، إذا تم تحقيقها بشكل فعال، لا تساعد البلدان النامية على الانتفاع بالملكية الفكرية بفعالية في تحقيق نموها وتقدمها فحسب بل تساعد أيضاً على تعزيز النظام الدولي للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مشاركة بناءة في المناقشات الجوهرية.

٥٨- وأعرب وفد المملكة المتحدة عن مساندته للبيان الذي أدلى به وفد سلوفينيا باسم الجماعة الأوروبية والبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء. وقال الوفد إنه شارك بطريقة بناءة في المناقشات الماضية حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وأنه لا يزال ملتزماً بالإجراء المقبل. وذكر الوفد أن من الجوهري، لكي يكون عمل الويبو في مجال الملكية الفكرية والتنمية فعالاً، أن يتضمن برنامج العمل الذي وضعته اللجنة أكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة. وأضاف الوفد قائلاً إن توفير تفاصيل مفيدة سيمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة عند الموافقة على برنامج العمل. وأشار الوفد إلى أن برنامج العمل ينبغي أن يتضمن، من بين أمور أخرى، علاوةٍ على آراء حول التنفيذ، روابط بين برنامج العمل وأهداف المقترحات المعتمدة والنتائج المرتقبة وتنبئاً بالمتطلبات من حيث الموارد البشرية والمالية ووسائل تقييم نتائج برنامج العمل، قياساً على النتائج المرتقبة والموارد المتنبأ بها ووسائل استعراض برنامج العمل في ضوء هذا التقييم وإطاراً زمنياً للأداء والتقييم والاستعراض. وصرح الوفد بأنه يتطلع إلى الشروع في مناقشات بناءة مع بقية الدول الأعضاء من أجل توضيح الآراء حول تنفيذ المقترحات المتفق عليها والاتفاق على السبل الكفيلة لاستيفاء المتطلبات السالفة الذكر. وأشار الوفد إلى أنه واثق بأن من الممكن، بعد وضع برنامج العمل بهذه الطريقة، إحراز تقدم نحو توصية برنامج عمل إلى الجمعيات العامة لموافقة جميع الدول الأعضاء عليه.

٥٩- وقال وفد الاتحاد الروسي إن إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كان ممكناً بفضل الجهود المشتركة التي بذلها أعضاء اللجنة المؤقتة. وأشار الوفد إلى استعداده لإجراء مناقشات بناءة بشأن جميع المقترحات الخمسة والأربعين التي تحتوي عليها الوثيقة لضمان تحقيق توافق الآراء حول كافة القضايا التي يهتم بها أعضاء اللجنة.

٦٠- وأيد وفد بنغلاديش البيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم المجموعة الآسيوية وأشار إلى أن اعتماد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية بداية عظيمة ولكن نجاح اللجنة سيتمثل في تنفيذ مقترحاتها

بفعالية. وقال الوفد إن مفتاح نجاحهم هو اتخاذ قرار بشأن كيفية الشروع في إجراء التنفيذ وأعرب عن أمله في المشاركة بشكل بناء خلال الاجتماع والإدلاء بتعليقات محددة على المقترحات في وقت مناسب. وأشار الوفد إلى أن لديه تعليقين عامين في هذه المرحلة. أولاً، اختيار مقاربة شمولية لتنفيذ جميع المقترحات لكي تكون الملكية الفكرية أداة فعالة للنهوض بالإبداع وتسهيل نقل التكنولوجيا وتكوين الكفاءات ومؤسسات الملكية الفكرية وإيجاد فرص متكافئة للبلدان النامية لاستعمال الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وثانياً، تعليق أهمية على المقترحات المتعلقة تحديداً بالبلدان الأقل نمواً، إذ أنها تعود بالفائدة على مجموعة من البلدان التي تواجه أكبر التحديات في تكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية واستعمال الملكية الفكرية لتكوين التنمية. وفي هذا السياق، شدد الوفد على المنتدى رفيع المستوى بشأن الملكية الفكرية للبلدان الأقل نمواً بعنوان "تكوين الكفاءات والقاعدة المعرفية من أجل تكوين الثروات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية" المنظم في جنيف في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ وشكر الويبو على قيامها بتنظيم هذا المنتدى. وذكر أن المنتدى وافق على جدول أعمال في عشر نقاط وضعه ممثلون من هيئة التنسيق العالمية للبلدان الأقل نمواً وأكد الوفد أن جدول الأعمال له مغزى كبير في سياق تنفيذ المقترحات في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية ذات الصلة بالبلدان الأقل نمواً.

٦١- وساند وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة "أصدقاء التنمية" والتمس تسجيل رأيه بأن جدول الأعمال بشأن التنمية يشكل في نظره نقطة جديدة لتوافق وجهات النظر بين مختلف الممثلين للدول الأعضاء وبالنسبة لدور الويبو بوصفها وكالة لمنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بأهداف الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بالملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن بعض المحتوى المتفق عليه في التوصيات الخمس والأربعين التي اعتمدتها الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ يعكس أيضاً نقاطاً تهم عدداً كبيراً من أصحاب المصالح خارج المنظمة وكذلك وجهات نظر بعض الأشخاص في داخل المنظمة. وأشار الوفد إلى أن وجود لجنة جديدة معنية بالتنمية والملكية الفكرية يشكل فرصة تاريخية لاستهلال مرحلة جديدة للويبو والدول الأعضاء فيها ولنظام الملكية الفكرية، وهي مرحلة جديدة تقوم على طائفة أكبر من القضايا المترابطة أكفل لمواجهة التحديات الجديدة المترتبة على تطور التكنولوجيات وعولمة الاقتصاد والنشاط الإبداعي وأكثر انفتاحا، في نفس الوقت، للإسهامات والفحص الداخلي والخارجي. وذكر الوفد أن البرازيل ستستمر في اتخاذ موقف بناء بغية إحراز تقدم نحو تنفيذ جدول الأعمال بشأن التنمية من خلال برنامج أعمال يتم وضعه بعناية ويعكس بدقة الاتفاقات بعيدة المدى المعتمدة أثناء الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٧.

٦٢- وصرح وفد بنن بأن مهمة اللجنة هي تنفيذ الأهداف الإنمائية المسندة إلى الويبو. وانضم الوفد أيضاً إلى البيان الذي أدلى به وفد الجزائر في وقت سابق باسم المجموعة الأفريقية وأعلن اقتناعه بأنه لا ينبغي فهم الملكية الفكرية على أنها حماية الاختراعات الابتكارية والفنية والثقافية بل أداة مهمة تمكن من النفاذ إلى المعرفة وضمان رفاهية السكان. وأعرب الوفد عن سروره بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وعن أمله بأن يساهم تنفيذ المقترحات المعتمدة في سنة ٢٠٠٧ في التقدم نحو وضع جدول أعمال يتمشى مع الاحتياجات المحددة والتطلعات الشرعية لسكان البلدان الأعضاء في الويبو. وأشار الوفد إلى استعداده للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في الويبو على التقدم فئة بعد فئة وبنداً بعد بند لتمكين الويبو من تحقيق كافة أهداف جدول الأعمال بشأن التنمية.

٦٣- وذكر وفد جامايكا أنه يتطلع إلى تنفيذ المقترحات، لا سيما تلك المتعلقة بميدان الطب باعتبارها همزة وصل بين الصحة والتنمية.

٦٤- وانضم وفد غينيا إلى الإعلان الذي قامت به منسق المجموعة الأفريقية وأعرب عن التزامه بألا يدخر أي جهد من أجل المساهمة في نجاح مهمة اللجنة خدمة لمصلحة الدول الأعضاء.

٦٥- وأعلن وفد كوبا أن التعديلات التي أدخلت على النظام الحالي للملكية الفكرية ضرورية يعترف بها اليوم العديد من البلدان النامية الأعضاء.

٦٦- وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة إنه يتحدث باسم مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي هو جزء من أمانة الأمم المتحدة. وشكر الممثل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على إتاحة فرصة لتقديم بضع ملاحظات في دورتها الافتتاحية. وقال الممثل إن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يضطلع بمسؤولية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقال الوفد إن المجتمع الدولي أسند المكتب ولاية لحماية قانون حقوق الإنسان وتعزيزه في العالم بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأضاف الوفد قوله إن المكتب يعمل على تكوين الوعي بحقوق الإنسان واحترامها بتمكين الأفراد من المطالبة بحقوقهم ومساعدة الدول على التمسك بها. وأشار الممثل إلى أن زعماء العالم اعترفوا في مؤتمر القمة العالمية في سنة ٢٠٠٥ بأن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً وتشكل الأسس التي يقوم عليها كل من الأمن والرفاهية الجماعيين. وقال الممثل إن زعماء العالم قد عبروا عن عزمهم على " إدماج تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في السياسات الوطنية ودعم تعميم حقوق الإنسان على منظومة الأمم المتحدة بأسرها وإقامة تعاون أوثق بين مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكافة هيئات الأمم المتحدة المعنية" ورحب الممثل بتقرير اللجنة المؤقتة واعتماد الجمعية العامة للويبو جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشار الممثل إلى أن حماية الملكية الفكرية يمكن أن تكون وسيلة للنهوض بالتنمية والرفاهية من خلال تعزيز الاستثمار في الإبداع وبالتالي المساهمة في النهوض بحقوق الإنسان. وأضاف الممثل قائلاً إن الصكوك الدولية بشأن حقوق الإنسان، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تقر بحق كل واحد في الحصول على حماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني هو مؤلفه، وهو حق ينجم من الكرامة والقدر الطبيعيين لجميع الأشخاص. وأشار الوفد إلى أن الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان تشدد على واجب الدول في تحقيق توازن مناسب بين المصالح الخاصة والعامة في حماية الملكية الفكرية، مع مراعاة حق كل واحد في التمتع بالفوائد التي يعود بها التقدم العلمي وتطبيقاته على حقوق الإنسان الأخرى. وصرح الممثل بأن خبراء مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدة حقوق الإنسان قد عبروا عن اهتمامهم بأثر حماية الملكية الفكرية في ظل بعض الظروف والحق في الحصول على الأغذية والحق في التعليم والحق في الاستفادة من التقدم العملي وحقوق الشعوب الأصلية، كما تمت البرهنة على ذلك بشكل وافٍ في المناقشات المتعلقة بالنفاذ إلى الأدوية الأساسية في إطار اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وأعلن المكتب رغبته في المساهمة في عمل اللجنة مسترشداً باستنتاجات وملاحظات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تناولت أثر سياسات الملكية الفكرية على مختلف حقوق الإنسان. وفي سياق المقترحات التسعة عشر التي يتم تنفيذها، رحب المكتب تحديداً بالتوصية رقم ٣٥ التي تلتمس من الويبو "إجراء دراسات جديدة، بناء على طلب الدول الأعضاء، لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للانتفاع بنظام الملكية الفكرية في هذه الدول". وإذ يأخذ المكتب بعين الاعتبار حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شجع الدول الأعضاء واللجنة على اعتبار الانتفاع بتقييم أثر حقوق الإنسان في التنمية برنامج عمل لتنفيذ التوصية.

٦٧- وأعرب ممثل الاتحاد الأفريقي عن دعم الاتحاد للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر، رئيس المجموعة لأفريقية. وصرح الممثل بأن الأوان قد آن، بعد مناقشات مطولة، لتنفيذ التوصيات التي

يحتوي عليها جدول الأعمال بشأن التنمية. وأعرب الممثل عن اعتقاد الاتحاد بأن التنفيذ أكبر أهمية من المفاوضة، مشيراً بشكل خاص إلى التوصيات الخمس والأربعين. وأشار الممثل إلى أن الاتحاد، في ما يتعلق بالفجوة القائمة بين البلدان النامية والمتقدمة، يحاول النظر في جميع المشاكل بغية حماية أهداف الويبو. وقال الممثل إن المداولات تجري يداً بيد، بروح من التعاون والصبر. وأعرب الممثل عن أمله بألا تتمكن اللجنة من التوصل إلى توافق الآراء حول القضايا التي تمت مناقشتها فحسب بل أيضاً إلى ضمان شراكة تعود بالفائدة على جميع الأطراف من أجل تحقيق تنمية متوازنة للويبو على نطاق العالم. وصرح الممثل بأن الاتحاد الأفريقي يريد استهداف الاحتياجات المحددة لفرادى البلدان ويعتقد بأن الاقتراحات التي تقدم بها الرئيس من شأنها أن تمكن بسرعة من تحديد أنشطة تتمشى مع التوصيات. وأشار الممثل أيضاً إلى أن الأنشطة المقترحة ستمكن اللجنة من وضع أهداف وتحقيقها، إذا أتيحت لها الموارد الملائمة. ولا حظ الممثل أيضاً أن الدول الأعضاء قد استكشفت كافة السبل الكفيلة لتزويد اللجنة بوسائل مناسبة للاضطلاع بولايتها.

٦٨- وقال ممثل رابطة مكتبات حق المؤلف في الولايات المتحدة الأمريكية إن الرابطة تقدر الفرصة المتاحة للمشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بتنفيذ جدول الأعمال بشأن الأعمال والبناء على الجهود البناءة التي بذلتها الدول الأعضاء والأمانة تحت قيادة الرئيس الذكية. وصرح الممثل بأن الرابطة تمثل مصالح خمس جمعيات رئيسية أمريكية للمكتبات في ما يتعلق بقضايا حق المؤلف التي تؤثر في مجتمع المكتبات على الصعيدين الوطني والدولي. وقال الممثل إن الرابطة تشجع الدول الأعضاء على اعتبار أن نمو المعرفة هو مفتاح التنمية وأن المكتبات قد اتُّخذت منذ عهدٍ طويل أساساً للاستمرار في نشر المعرفة على أكبر نطاق ممكن في المجتمعات. واستطرد الممثل قائلاً إن الرابطة تشجع الدول الأعضاء على النظر في أهمية إدراج المكتبات في الجهود المحلية وفي المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات من أجل تعزيز أهداف المتعلقة بالإلمام بالمعلومات ومقاربة متوازنة لحماية الملكية الفكرية. وأعلن الممثل أن مجتمع المكتبات والمحفوظات، من خلال دعمه للملكية العامة القوية والتقييدات والاستثناءات لأغراض التعليم و الخبرة التخصصية والابتكار والنفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا لتشجيع الإبداع، مستعد للمساهمة بشكل كامل في تنفيذ أهداف الويبو والدول الأعضاء فيها.

٦٩- وصرح ممثل مؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات بأن المعلومات الإلكترونية والمكتبات مؤسسة دولية تمكن من النفاذ إلى المعرفة عن طريق المنتفعين بالمكتبات في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر من خلال المفاوضة حول تراخيص عادلة مع الناشرين التجاريين للموارد الإلكترونية بدعم إنشاء تحالفات وطنية قوية للمكتبات الوطنية وتكوين الكفاءات في ما يتعلق بقضايا حق المؤلف واقتسام المعرفة عن النماذج البديلة، مثل النفاذ المفتوح إلى النشر والبرمجيات مفتوحة المصدر للمكتبات. ورحب الممثل باعتماد المقترحات الخمسة والأربعين المتفق عليها في الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٧، مما يعلن في نظره عهداً جديداً للحوار بشأن العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وصرح الممثل بأن مؤسسته ترحب بإنشاء اللجنة لوضع برنامج عمل من أجل تنفيذ التوصيات المعتمدة ورصد التقرير عن التقدم. وأعرب الممثل عن امتنان المؤسسة بالفرصة المتاحة لها لتقديم مساهمة إيجابية بواسطة خبرتها العملية ومعرفتها التخصصية. وأشار الممثل إلى أن المؤسسة توافق على التعليقات التي أدلى بها وفد كل من البرازيل وشيلي وجنوب أفريقيا في ما يتعلق بالمقترحات التسعة عشر الواجب تنفيذها فوراً. وأعرب الممثل عن اعتقاد المؤسسة بأن المقترحات قد تقتضي مزيداً من الفحص خلال هذا الأسبوع. ففي المقترح رقم واحد، على سبيل المثال، ينبغي أن تكون المساعدة التقنية المقدمة لأغراض التنمية وبناء على الطلب. وأشار الممثل إلى أن من المهم أن تعكس الأنشطة المخططة غرض جدول الأعمال بشأن التنمية وروحه. وقال الممثل إنه يضرب على ذلك مثالين هما: ينبغي أن تمثل الحلقات الدراسية الإقليمية والوطنية في ميدان حق المؤلف مصالح

كافة أصحاب المصالح بما في ذلك المكتبات والمصلحة العامة. وينبغي أن يعطي جدول الأعمال وزناً متساوياً لكل من أوجه المرونة، مثل الاستثناءات والتقييدات، وقيمة الملكية العامة. وأكد الممثل أنه يجب أن تأخذ التوصيتان رقم ٨ ورقم ٩ الأولويات والاحتياجات المحددة للبلدان النامية في برنامج الويبو للمساعدة التقنية وإتاحة المشورة حول فهم الانتفاع بأوجه المرونة التي يتضمنها اتفاق تريبس. وقال الممثل إنه إذا رأى بلد من البلدان الأقل نمواً، على سبيل المثال، أن من الأولوية زيادة عدد الأطباء والممرضين لتحقيق أهدافها الإنمائية للألفية، فإنه قد يرغب في إنعاش قطاع التعليم والتدريب. ويمكن أن يكون أحد عناصر السياسة ضمان وجود استثناءات وتقييدات ملائمة ومناسبة في القانون الوطني لحق المؤلف لدعم التعليم والمكتبات اللذين يعتمد عليهما تماماً الطلبة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في تحصيل مواد التعلم. وصرح الممثل بأن مؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات ستكون سعيدة بتوفير خبرة تخصصية من خلال برنامج المساعدة التقنية ووفقاً لمبدأ الشفافية الوارد في التوصية رقم ٤، حول أية أولويات في الثقة قد توجد لدى دولة من الدول الأعضاء. وأشار الممثل إلى أن المؤسسة تتابع جدول الأعمال بشأن التنمية خلال السنوات الثلاث الماضية وأن التقدم التي تم إحرازه لحد الآن قد شجع أعضاءها في ٥٠ بلداً من البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر.

٧٠- وقال ممثل مؤسسة الحدود الإلكترونية إنه يتحدث باسم هذه المؤسسة وأعضائها البالغ عددهم ١٢ ٠٠٠ عضواً. وأكد الممثل أن المناقشات بشأن كيفية تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين يتابعها عن كثب مجتمع متنوع خارج مدينة جنيف لأن وضع قواعد متوازنة تخدم احتياجات جميع سكان العالم مسألة ذات أهمية عالمية. وأشار الممثل إلى أن المؤسسة شاركت في كافة الاجتماعات حول جدول الأعمال بشأن التنمية وأنه يرغب اليوم في التعليق على ٤ مجموعات من التوصيات التي تؤثر في أنشطة الويبو. وأعلن الممثل أولاً دعمه للتوصيات بنهوض الويبو بأسلوب لتحديد المعايير يكفل حماية ملكية عامة قوية ويتعمق في تحليل ما تنطوي عليه الملكية العامة من آثار وفوائد (التوصية رقم ١٦). وأضاف الممثل قائلاً إن وجود ملكية عامة غنية وقوية يكفل مصدراً قيماً للابتكار من أجل المساعي الابتكارية في المستقبل وهو الأساس الجوهري للتعليم والمعرفة العلمية والإبداع. وأعرب الممثل أيضاً عن دعم المؤسسة للتوصيات المتعلقة بتحديد المعايير لصيانة السيادة الوطنية للدول الأعضاء في مجال الاستثناءات والتقييدات، المناسبة لمستوى تنمية البلدان مع مراعاة أوجه المرونة المحتملة في الاتفاقات الدولية بشأن الملكية الفكرية. وقال الممثل إن بإمكان الويبو، في ما يتعلق بالتوصيات باء ٢٠ وباء ١٧ وباء ٢٢، أن تلعب دوراً أساسياً بإصدار دلائل للدول الأعضاء حول كيفية حماية الملكية العامة والاستثناءات والتقييدات الموجودة في مجال حق المؤلف من التعدي عن طريق الحماية القانونية الشديدة لتدابير الحماية التكنولوجية عبر توفير المعلومات عن الآليات الرامية إلى ضمان التعرف على مصنفات الملكية العامة بشكل فوري ومن خلال إجراء دراسة استقصائية لمختلف أنواع المقاربات التي اعتمدتها الدول الأعضاء لتسهيل النفاذ إلى المصنفات الأصيلة المحمية بحق المؤلف والانتفاع بها. وأردف الممثل قائلاً إن بوسع الويبو أن تزود الدول الأعضاء بمعلومات عن الفوائد التي يجنيها التعليم والبحث العلمي من النهوض بسياسات النفاذ المفتوح لعامة الجمهور، مثل تلك التي اعتمدتها المعاهد الصحية الوطنية في الولايات المتحدة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ والتي تقتضي إيداع البحوث العلمية الممولة من القطاع العام في المستودع المركزي العام. وقال الممثل إن بإمكان الويبو من أجل تعزيز النفاذ إلى البحوث الموجودة والبناء عليها، أن تجري دراسة مختلف السياسات العامة المتعلقة بالنفاذ التي يتم النظر فيها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأستراليا وكندا لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد كيفية الانتفاع على أحسن وجه بالاستثمارات العامة في البحث العلمي من أجل النهوض بالإبداع. ثانياً، أعرب الممثل عن دعم المؤسسة للمناقشات بشأن كيفية تسهيل النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا وتشجيع الابتكار والإبداع وتسهيل الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية في تكنولوجيا

المعلومات والاتصال من أجل النمو والتقدم من التوصيتين رقم ١٩ ورقم ٢١. وأكد الممثل أن النفاذ إلى المعرفة يتطلب النفاذ إلى تكنولوجيات إبداعية للمعلومات والاتصال تعزز مشاطرة مفتوحة للمعارف مثل منصات قوية لاستضافة المحتويات ومحركات البحث الإلكترونية والأدوات التعاونية مثل الاستخدام أداة ويكي (Wiki) لتكوين الموسوعة الإلكترونية العالمية ويكيبيديا (Wikipedia) وخدمات توفير المحتويات الرقمية المتنقلة وقال الممثل إن من الجوهري أن توفر القوانين الوطنية والدولية لحق المؤلف بيئة مؤاتية للإبداع التكنولوجي والتنمية البشرية. وأوصى الممثل الويبو بتنظيم منتدى مفتوح يضم ممثلين من قطاعات التكنولوجيا والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال لمجتمع التنمية لتحليل العقبات المرتبطة بالملكية الفكرية التي تعوق الإبداع التكنولوجي ونمو البنى التحتية والانتفاع بتوافقٍ تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع الأهداف الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة وسد فجوة التنمية وفقاً للتوصيتين رقم باء ٢٢ وجيم ٢٤. ثالثاً، رحب الممثل بأن التوصيات المتعلقة بالانتفاع بالدراسات القائمة على الأدلة لتحديد المعايير وتحديد السياسات وتعزيز قدرة الويبو على عمليات التقييم الموضوعي لأثر أنشطتها (التوصيتان رقم ٣٨ ورقم ٣٣). وقال الممثل إنه نظراً إلى الجدل الدائر حول تدابير الحماية التكنولوجية التي تم إنفاذها قانونيا لصالح المذيعين في المناقشات الأخيرة في إطار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف، يعتقد أن كافة الأطراف ستستفيد من التقييم المستقل للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتبة على تنفيذ هذه الالتزامات الجديدة. وأشار الممثل إلى دعم المؤسسةٍ لاعتماد تدابير ملموسة لضمان الشفافية في نشاط الويبو في مجال المساعدة التقنية وتحديد المعايير وفقاً للتوصية رقم ٥. وصرح الممثل بأن المؤسسة واعية بأن برنامج الويبو للمساعدة التقنية يوجد فيه عادة نموذج قانون لحق المؤلف يتضمن عدداً من أوجه القصور. وقال الممثل إن النموذج قانون حق المؤلف لم يعد متاحاً للاطلاع في موقع الويبو الإلكتروني. وأعلن الممثل عن توقعه لإتاحة نموذج الويبو لقانون حق المؤلف، كجزء من الالتزام بالشفافية الذي تجسد في التوصية رقم ٥، إلى جانب وثيقة العمل التي تتضمن التأويلات وأوجه المرونة، في قسم النفاذ العام على الموقع الإلكتروني للمساعدة التكنولوجية الوارد وصفه في مصفوفة الأمانة.

٧١- وصرح ممثل شبكة العالم الثالث بأن اعتماد المقترحاتٍ الخمسة والأربعين التي تشمل طائفة عريضة من المجالات في الويبو يدل على أن هناك عملاً كثيراً ينبغي القيام به لتوجيه الويبو نحو مقاربة مؤاتية للتنمية. ورحب الممثل بإنشاء اللجنة. وقال الممثل إن الشبكة تركز بيانها على فئة المساعدة التقنية وتحديد المعايير. وأشار الممثل إلى أن المقترح رقم ١ يذكر أن المساعدة التقنية ستأخذ في الاعتبار الأولويات والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً. وقال الممثل إنه قد يكون من المفيد معرفة نوع التكنولوجيا أو الأدوات المستخدمة لتحديد احتياجات والأولويات. وأكد الممثل أنه لا يوجد في الوقت الراهن إلا قليل من المعلومات المتعلقة بالأدوات. وأعلن الممثل أن المعروف هو أن الويبو عندما تقدم مساعدة تشريعية تقترح حوالي ٨ قوانين حول مختلف فئات الملكية الفكرية والبراءات والعلامات التجارية والمنافسة غير العادلة والرسوم والنماذج الصناعية وغير ذلك من التشريعات المجموعة في قانون واحد. وأشار الممثل إلى أن المقاربة التي اعتمدتها الويبو جميلة بالنسبة للبلدان التي لها قدرة ولكن، انطلاقاً من خبرة الممثل، تعاني صعوبة كبيرة في تقييم الجوانب التعقيد المتعلقة بالتنمية من تشريعات الملكية الفكرية. وصرح الممثل بأن المقاربة لا تلبي في رأيه احتياجات التنمية وأولوياتها المحددة. وتوجد، إضافة إلى ذلك، حاجة إلى إطار يمكن الاسترشاد به في توفير المساعدة التقنية المتوجهة نحو التنمية. ويجب أيضاً رصد الإطار وتقييمه بشكل منتظم لضمان استمراره في تلبية احتياجات البلدان النامية. وقال الممثل إن القضية الثانية التي يرغب في تسليط الضوء عليها هي الشفافية في توفير المساعدة التقنية. وأضاف الممثل قوله إنه يتقدم باقتراحين. أولهما أن النموذج الذي استخدم أساساً لتوفير المساعدة التقنية لتنمية البلدان النامية والبلدانٍ الأقل نمواً ينبغي أن يكون متاحاً في موقع الويبو الإلكتروني. وقال الممثل إن الشبكة ترى أن عديداً من السوابق التي

استخدمتها الويبو لتوفير المساعدة التشريعية تتضمن أحكاماً تتجاوز اتفاق تريبس وأن من شأنها، من بين أمور أخرى، أن تعرقل النفاذ إلى الأدوية. والقضية الثانية هي أن المعلومات الكاملة مثل جدول الأعمال وأسماء المتحدثين وقائمة المشاركين ونتائج جميع التظاهرات التي كانت الويبو تتولى تنظيمها أو رعايتها، يجب أن تكون متاحاً للجمهور في الموقع الإلكتروني في أقرب وقت ممكن. وينبغي أيضاً ضمان تمثيل منظمات المجتمع المدني ومشاركتها بصفة ملائمة مع مراعاة تضارب المصالح في كافة تظاهرات الويبو. وأوضح الممثل أنه لا يتوافر في الوقت الراهن إلا القليل من المعلومات الإلكترونية المتعلقة بكثير من التظاهرات الوطنية أو الإقليمية أو غيرها من التظاهرات التي تنظمها الويبو. وقال الممثل إنه في مجال تحديد المعايير يساند الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة "أصدقاء التنمية" فيما يتعلق بإدراج التوصيات رقم ١٥ ورقم ١٦ ورقم ١٧ ورقم ٢١ ورقم ٢٢ باعتبارها مرفقاً للنظام الداخلي للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والإشارات الجغرافية واللجنة الدائمة المعنية بالبراءات واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف.

٧٢- وأعلن ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية أن الجميع يتفق على أن مهمة الويبو ليست توسيع حقوق الملكية الفكرية فحسب. فالمشاريع مثل النفاذ إلى المعرفة والآثار والفوائد الناجمة عن وجود ملكية عامة غنية ومتاحة واستراتيجيات تعالج انتهاكات الحقوق أو غير ذلك من التدابير الرامية إلى حماية المصلحة العامة، تشكل كذلك جزءاً من جول الأعمال. كما أن التقييم المتبصر للأساليب الجديدة لدعم الإبداع، بما فيها الأساليب التي تعتمد على الانفتاح والإبداع والتعاون المتتاليين، قد يشكل جزءاً منه أيضاً. وقال الممثل إنه، في ما يتعلق بالتوصية النفاذ إلى المعرفة، يرحب اقتراح مجموعة "أصدقاء التنمية" المتعلقة بتنظيم مناقشات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية. وكان المقترح الأصلي في سنة ٢٠٠٤ إلى وضع معاهدة بشأن النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا. وأعرب الممثل عن اعتقاده بأن تنظيم منتدى مفتوح قد يكون خطوة أولى محبذة. ومن بين التدابير الإضافية التي ينبغي اتخاذها إجراء مناقشات في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار الممثل إلى أن اللجنة الدائمة ستنظر في الأسبوع التالي في موضوع التقييدات والاستثناءات في ميدان حق المؤلف ومن ثم فإن اللجنة ستستفيد من مناقشة حول معاهدة محتملة بشأن النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا. وأردف الممثل قائلاً إنه قد يكون من المفيد مثلاً بالنسبة للويبو النظر في معايير عالمية لتسهيل النفاذ إلى المصنفات غير المحمية بحق المؤلف أو تسهيل إعداد خدمات عبر الحدود لصالح العميان أو لأغراض التعليم عن بعد. وصرح الممثل بأن المؤسسة ترحب باعتماد التوصيات الست والثلاثين التي تدعو الويبو إلى تبادل الخبرات حول المشاريع التعاونية المفتوحة، مثل مشروع الجينوم البشري، وحول نماذج الملكية الفكرية. وأعرب الممثل عن أمله بأن تقوم الويبو بإقامة منتدى بشأن مراقبة الممارسات المضادة للتنافس في ميداني البراءات وحق المؤلف والنظر في المشاكل المتعلقة بتنفيذ المادة ٤٠ من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). ويتعلق جزء كبير من المناقشات بقضية عمليات التقييم. وأوصى الممثل الأمانة بإجراء دراسة استقصائية في الدول الأعضاء عن الأنظمة التي يتم استعمالها لإجراء عمليات التقييم والتحليل الاقتصادي في مجال معايير الملكية الفكرية وممارستها. واقترح الممثل على الويبو أن تضع نظاماً من شأنه أن يجيب على تساؤلات الدول الأعضاء في ما يتعلق بالبحث.

٧٣- وأعلن ممثل الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات أن الاتحاد منظمة تمثل ١٤٥٠ منتجاً في ٧٨ بلداً في جميع مراحل التنمية. وقال الممثل إنه يدلي بهذا البيان باسم تحالف يتكون من ١٣ منظمة من المنظمات غير الحكومية تمثل المبتكرين من كافة حلقات سلسلة المساعي الابتكارية، بمن فيهم الملحنون وفنانو الأداء والناشرون ومنتجو التسجيلات الصوتية والمصنفات السمعية البصرية. وأشار

الممثل على اللجنة بالرجوع إلى بيان الموقف المشترك الذي أدلى به التحالف من أجل الابتكار والتنمية في الصباح.وأضاف الممثل قائلاً إن البيان يسلط الضوء على المساهمة الملموسة للصناعات الابتكارية ليس في الثقافة وجودة المعيشة فقط بل أيضاً في الاقتصاد المحلي. وشدد الممثل على أهمية تعميم الحوافز للمبتكرين على الابتكار. وأشار الممثل إلى أن إطار الملكية الفكرية يوفر الحوافز ويشجع النمو الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وأعرب الممثل عن دعمه لإيجاد ظروف تسهل الابتكار وتساعد المبتكرين على المساهمة قدر الإمكان في النمو الاقتصادي والاجتماعي. وأوضح الممثل أن بيانهم المشترك يتضمن تعليقات مفصلة على مقترحات محددة وأن التحالف من أجل الابتكار والتنمية يتطلع إلى المساهمة في المناقشات بشأن المقترحات في الاجتماع.

٧٤- وقال ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام إن جمعيته عضو بارز في التحالف من أجل الابتكار والتنمية وأحد الأطراف الموقعة للبيان الذي أدلى التحالف. وأكد الممثل أن الاتحاد يمثل منتجي الأفلام ومنتجي التسجيلات الصوتية عبر العالم، وجلهم من الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويناضل من أجل مكافحة عدم الاستقرار الاقتصادي وينتج أفلاماً في المجالات التي تقل فيها الموارد المخصصة لهذا الإنتاج وحيث يقوض الاستنساخ والتوزيع غير المشروعين أسس الابتكار وقدرتها الاقتصادية على البقاء بشكل خطير. وأعلن الممثل أن الرأي المستنير لمنتجي الأفلام الذين يعانون من هذه الصعوبات هو أن حق المؤلف والحقوق المجاورة مهمة بالتالي لتنمية الشركات الصغيرة اجتماعياً واقتصادياً في مواجهة هذه التحديات القوية. واستطرد الممثل قائلاً إن منتجي الأفلام الذين يعرفهم الاتحاد ويساعدهم يومياً في البلدان النامية لا يرضون بالاستفادة من المصنفات الإبداعية من البلدان الأخرى وتبقى خاملة لا تحرك ساكناً. وأعرب الممثل عن اعتقاده بأن هذه البلدان في مرحلة معتدلة من التنمية الاقتصادية ينبغي تمكينها من تقديم مساهمتها بشكل كامل في التنوع الثقافي، بما في ذلك التعبير عن ثقافتها الخاصة من خلال الوسيط القوي الذي هو الفيلم. وعبر الممثل عن اعتقاده بأن حق المؤلف والحقوق المجاورة تساعدهم بدرجة كبيرة على إنجاز هذه الأهداف عن طريق حماية الابتكار تمكينه. وأعرب الممثل عن أمله بأن برنامج عمل الويبو المقبل لتنفيذ المقترحات الخمسة والأربعين وما بعدها، سيحافظ في صميمه على التركيز العملي متوجه نحو النتائج في ما يتعلق بمصالح الفنانين المبتكرين. وأعلن الممثل أن اتحاده سيعرض في اليوم التالي، بالاشتراك مع البعثة الدائمة لأوروغواي، فيلماً من هذا البلد هو أيضاً نتيجة لتعاون دولي على أعلى المستويات شارك فيه كل من البرازيل وأوروغواي وبيرو فرنسا وإسبانيا. وقال الممثل إن الفيلم يحمل عنوان "*حمام البابا*" وبادر إلى توضيح أن العنوان محض صدفة وأن هذه الكوميديا فيلم جدي للنقد الاجتماعي وأنه يحمل في طياته رسالة أمل. وأضاف الممثل قوله إن الفيلم مثال على أفضل ما يمكن إنجازه لجلب أفلام صغيرة من البلدان النامية إلى المشاهدين على نطاق العالم وعرض المغزى الثقافي للبلد المعني على العالم. ودعا الممثل كافة المندوبين والممثلين من الحكومات وممثلي البعثات الدائمة إلى مشاهدة التعاون في مجال الملكية الفكرية وهو يعمل في أفضل سياق ممكن.

٧٥- واقترح الرئيس عندئذ أن تعالج اللجنة أولاً المقترحات الأولى في الفئة باء من مجموع المقترحات الستة والعشرين ثم تتناول بعد ذلك المقترح الأول في الفئة ألف من مجموع المقترحات التسعة عشر. وأضاف الرئيس قائلا إنه عند معالجة المقترح الأول في الفئة ألف من مجموع المقترحات الستة والعشرين إذا أراد وفد أن يأتي بالإشارات المرجعية لأي واحد من المقترحات الخمسة والعشرين، وأي مقترح آخر من بين المقترحات التسعة عشر بصفة أكثر تحديداً فلا جناح عليه. واقترح الرئيس أيضاً أن تبدأ اللجنة بالطلب من الأمانة أن تقدم أول مقترح معتمد في الفئة ألف من مجموع المقترحات الستة والعشرين. ثم بعد ذلك يطلب من الفريق أو الوفد الذي تقدم باقتراحات أو أوراق غير رسمية، أي (أ) مجموعة بلدان أوروبا الوسطي ودول البلطيق (ب) ومجموعة أصدقاء

التنمية (ج) وجمهورية كوريا، أن تقدم أجوبتها واقتراحاتها وإسهاماتها في ما يتعلق بهذا المقترح الأول. وبعدئذ تناقش اللجنة المقترح وعند نهاية المناقشة يتم تلخيص النتيجة. وأوضح الرئيس أن التوصل إلى اتفاق أثناء المناقشات لا يعني أن القضية مختومة ولكن بإمكان الوفود دائماً أن تعود إلى القضية عند الحاجة.

٧٦- وأعلن وفد الجماعة الأوروبية أنه قلق إزاء عدم إمكانية التوصل إلى استنتاجات قاطعة خلال الاجتماع في ما يتعلق بأي من البنود التي أمامهم. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية لم تجد متسعاً من الوقت لإجراء التحليل والمشاورة الضروريين قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن أي من البنود المعنية. وأضاف الوفد قائلاً إنه ليس هناك على ما يبدو تفاصيل غير كافية في الوثائق التي بين أيديهم. فعلى سبيل المثال، تدعو ولاية الجمعية العامة لهذا الاجتماع إلى إعداد مشروع برنامج عمل يتضمن التفاصيل المتعلقة بالمتطلبات من حيث الموارد المالية والبشرية الضرورية للتنفيذ قيد المناقشة. وقال الوفد إن التفاصيل لم تقدم بعد إلى اللجنة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المقاربة التي قدمها الرئيس مقاربة منتجة للغاية. وقال الوفد إنه يعتقد بأن هذه المقاربة موجهة أكثر نحو إعداد مشروع لبرنامج عمل يتمشى مع الخطوط المحددة في ولاية الجمعية للاجتماع الأولى للجنة وربما يعتبر ذلك مشروعاً لبرنامج عمل ويوزع على الدول الأعضاء في الوقت المناسب قبل الاجتماع التالي لمزيد من المناقشة واتخاذ القرارات في ذلك الاجتماع. وأردف الوفد قائلاً إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ترغب في توضيح ذلك قبل بداية مناقشات اللجنة بشأن القضايا الجوهرية وأن برنامج العمل الذي وضعته اللجنة بموجب الفقرة الفرعية (أ) من ولاية الجمعية العامة، كما ورد في الوثيقة CDIP/1/2، من المزمع تقديمه إلى الجمعية العامة للموافقة عليها قبل تنفيذه بموجب الفقرة الفرعية (ب) من الولاية المذكورة. وأشار الوفد إلى تطلعه إلى إعداد مشروع برنامج العمل تمشياً مع ولاية الجمعية العامة.

٧٧- وأعلن وفد المكسيك رأيه بأن برنامج العمل الذي اقترحه الرئيس يمكن استخدامه أساساً جيداً لبداية عمل اللجنة وأن المقترحات التي تقدم بها الرئيس حول كيفية شروع اللجنة في عملها يشكل عنصراً من عناصر برنامج العمل لتنفيذ المقترحات المعتمدة. وقال الوفد إنه لا يعتقد أن اللجنة تعد مشروعاً لبرنامج العمل ولكنها بصدد وضع الأسس التي ستبني عليها نتائج عملها. وأشار الوفد إلى البند ٥ من جدول الأعمال يتعلق بالنظر في برنامج العمل لتنفيذ المقترحات المعتمدة. وصرح الوفد بأنه لما وافقت اللجنة على كيفية عملها، يمكن أن يكون ذلك واحداً من مكونات برنامج العمل الذي سيؤدي اللجنة إلى اتخاذ القرارات المطلوبة لتنفيذ المقترحات التي اعتمدتها الجمعية العامة. وأوضح الوفد أن البند ٦ من جدول الأعمال يشير إلى العمل المقبل ورغم أنه، من جهة، لا ينتظر من اللجنة أن تحاول استكمال برنامج العمل، فإنه لا يريد من جهة أخرى أن يكون البرنامج العمل مشروع برنامج للعمل. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن ما تبنيه اللجنة سيندمج في أسس برنامج العمل. وأعلن الوفد أن برنامج العمل يتضمن أيضاً أساليب العمل وبالتالي يرى أن الأنسب هو ملاحظة أن اللجنة تمتثل البند ٥ من جدول الأعمال الذي يتعلق أيضاً بأسلوب العمل. ومن دون الإخلال يكون العمل المقبل على البند ٥ من جدول الأعمال نهائياً أو غير نهائي، ستتاح للوفد فرصة للنظر في الخطوات التالية التي يجب أن تتخذها اللجنة مع مرور الأسبوع.

٧٨- وأشار الرئيس إلى أن ما تقوم به اللجنة خلال هذا الأسبوع مرهون بالعمل المقبل وما يجري بين مارس/آذار ويوليه/تموز. وأضاف الرئيس قائلا إن اللجنة سترغب دون شك في القيام ببعض العمل بصفة غير رسمية خلال الفترة بين آذار/مارس ويوليه/تموز وأنه سيشرح ذلك في وقت لاحق. وقال الرئيس إن الأمانة (للجنة) يجب أن تعمل مع بقية الإدارات في المكتب الدولي على جميع هذه

القضايا في ما يتعلق بمسألة الموارد البشرية والمالية، كما سبق أن أشار إليه في بيانه التمهيدي بشأن البند. وأشار الرئيس إلى أن على اللجنة أن تعمل كذلك على كافة القضايا. وأكد الرئيس أن اللجنة ستبدأ في مناقشة الإسهامات الجوهرية واستناداً إلى هذه الإسهامات، ستدخل الأمانة تعديلات على الوثائق. وأوضح الرئيس أن اقتراحه المتعلق بموافقة أولية على البنود قيد المناقشة لا يعني أن المقترح مختوم. وقال الرئيس إن بإمكان الوفود دائماً أن تعود إلى تناول البنود عند الحاجة في مرحلة لاحقة. وأردف الرئيس قائلاً إن الاتفاق على المقترح سيسمح اللجنة أن تتوصل إلى تفاهم مشترك لما يقصد من المقترح المعتمد ويمكن للأمانة أن تنتقل إلى تحديد الموارد المالية والبشرية اللازمة. ورأى الرئيس أن وفد المكسيك محق في ملاحظته بأن بعض البنود التي تناقشها اللجنة لا بد من إعادتها إلى الجمعية العامة للموافقة عليها إذا كانت المتطلبات من حيث الموارد المالية تتجاوز ما هو متاح في الميزانية الموجودة. وصرح الرئيس بأن هناك أنشطة يمكن تناولها في حدود الميزانية الموجودة ولكن هناك أيضاً أنشطة قد تتجاوز الميزانية. وأخبر الرئيس اللجنة بأنه ستجرى مناقشة حول الميزانية في شهر يوليه/تموز من هذه السنة عند ما ستحصل اللجنة على مزيد من التفاصيل عن متطلبات الأمانة من حيث الموارد المالية والبشرية لتنفيذ المقترحات.

٧٩- وأشار وفد الهند إلى توصيات الجمعية العامة الأخيرة. وأعلن الوفد أن هذه التوصيات تدعو الرئيس اللجنة المؤقتة المعنية بجدول الأعمال بشأن التنمية إلى إعداد وثيقة عمل أولية تتضمن مشروعاً لبرنامج العمل. وقال الوفد إن الرئيس قد قدم إلى اللجنة مشروع برنامج العمل. وأضاف الوفد قائلاً إن اللجنة ينتظر منها إعداد برنامج عمل خلال اجتماعها الأول. وأكد الوفد أنه إذا كانت ولاية اللجنة هي الإشراف على تنفيذ المقترحات الخمسة والأربعين المتفق عليها ورصده، فإن ذلك يقتضي أن اللجنة ستناقش مقاييس المقترحات وتتفق عليها وبعد حصولها على المقترحات ونطاقها وهدفها وطرق تنفيذها، ستنظر في الموارد البشرية والمالية اللازمة ومدى توافر هذه الموارد في الميزانية ومدى تحتاج اللجنة إلى تكملة الموارد وكيفية التماسها إذا دعت الحاجة إليه، من خلال موافقة الجمعية العامة لكي تكفلها الميزانية بشكل ملائم. وأشار الوفد إلى أنه إذا كان الحال كذلك، فإن على اللجنة أن تناقش وتعد الصيغة النهائية لمشروع المقترحات التي بين يديها. وأضاف الوفد قائلاً إنه بعد قيام اللجنة بمناقشة المقترحات وإعداد صيغتها النهائية، يمكن أن تنظر الأمانة في ما ينطوي عليه التنفيذ من حيث الموارد المالية والبشرية وتخبر اللجنة ثم بإمكان اللجنة بعد ذلك أن تنظر في الخطوة التالية.

٨٠- ورأى وفد الجزائر أن اللجنة تلقت ولاية واضحة من الجمعية العامة. وأضاف الوفد قائلاً إن الخطوط العريضة واضحة وأنه ليس هناك مقاربة مشابهة لغيرها من مقترح لآخر. فإذا أرادت اللجنة أن تتناول المقترح رقم ١ بشأن المساعدة التقنية والمقترح رقم ١ المتعلق بتحديد المعايير، فإنها ستعالج المقترحين بطريقتين مختلفتين. وأشار الوفد إلى أن أمام اللجنة ٤٥ مقترحاً وقد تحتاج من ٥ إلى ٦ سنوات للعمل عليها، وسيتم تنفيذ ١٩ منها فوراً ثم تقييمها. ثم هناك المقترحات الستة والعشرين التي سيعالج كل منها واحد على حدة.

٨١- وأعلن وفد سلوفينيا أنه فهم مداخلة وفد الجزائر. وأشار الوفد إلى أن بإمكانه أن ينضم إلى التوصية إذا أسقطت منها عبارة "المتفق عليها" من بنود خاصة والإشارة، بدل ذلك، إلى ختم الرئيس لمناقشة بند من البنود بعد مناقشته بصفة رسمية. وأضاف الوفد قائلاً إن هناك على ما يبدو سوء تفاهم أو اختلاف في ما يتعلق بالمقترحات التي تعاد إلى الجمعية العامة بعد نهاية عمل اللجنة على برنامج العمل. وأعرب الوفد عن رغبته في توضيح القضية قبل الدخول في المناقشات الجوهرية.

٨٢- ولخص الرئيس ما جرى من المناقشات لهذا الحد واقترح أن يعمل الأعضاء على أساس المقاربة التي تتمثل في معالجة الفئة ألف من المقترحات الستة والعشرين، توصية بعد توصية وبعد الانتهاء من التوصيات الخمس في الفئة ألف من مجموع المقترحات الستة والعشرين ينتقلون إلى التوصيات في الفئة ألف من مجموع المقترحات التسعة عشر. وفي هذا الصدد، وزع الرئيس أيضاً مخططيْن لتوضيح الإجراء المقترح.

٨٣- وتساءل وفد سلوفينيا عما إذا كانت اللجنة مطالبة بالموافقة على كل واحد من المقترحات أو اعتماده في نهاية المناقشة أو ما إذا كان الرئيس سينظر في مقاربة مخالفة هي اختتام المناقشة والانتقال إلى المقترحات التالية.

٨٤- وأوضح وفد الأرجنتين أنه يريد إضافة عمود لكي تتمكن اللجنة من التمييز بين الأنشطة المقترحة لتنفيذ وغيرها من الأنشطة.

٨٥- وأوضح وفد البرازيل أن العمود الذي يتضمن معلومات عن الأنشطة يشابه قليلاً ما ورد في وثيقة منالو عندما ناقش الاجتماع المقترحات ١٠٠+ لجدول الأعمال بشأن التنمية. وقال الوفد إن هناك معلومات كثيرة عن الأنشطة الجارية في الويبو ليست بالضرورة اقتراحاً للأنشطة بمفهوم برنامج عمل اللجنة في سياق المقترحات الخمسة والأربعين المعتمدة. وذكر الوفد، مثالاً على ذلك، الإشارات الكثيرة إلى الأنشطة الإقليمية الجارية في سياق كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا إلى غير ذلك من المعلومات المهمة باعتبارها معلومات أساسية عن الأنشطة الجارية ولكنها ليست بالضبط اقتراحاً لبرنامج العمل. وقال الوفد إن من الصعب تعديل نص يشكل معلومات عن الأنشطة الجارية وليس حتماً اقتراحاً لبرنامج العمل وأشار إلى أنهم لو حصلوا على عمود واضح يضعون فيه ما يشكل اقتراحات صحيحة مستقاة من المعلومات التي قدمتها الأمانة ومستقاة أيضاً من الاقتراحات التي تقدم بها بقية الأعضاء سواء خلال الدورة أم التي تم توزيعها كمساهمات غير رسمية. واقترح الوفد أن تضيفها اللجنة بعدئذ إلى عمود جديد تشكل أساساً لعمل اللجنة. وأوضح الوفد أنه قد يكون بإمكانه أن يرى بشكل أوضح اتجاه اللجنة. وإذا فعلت اللجنة خلاف ذلك ضيعت وقتاً كثيراً في التعليق على الأنشطة الجارية المفصلة في عمود المعلومات.

٨٦- وقال وفد سويسرا إن الاقتراح الذي تقدم به كل من وفد البرازيل ووفد الأرجنتين بإضافة عمود جديد للتمييز بين الأنشطة الموجودة والأعمال المقبلة اقتراح جدير بالاهتمام. وقال الوفد إنه شعوره هو أن الوثيقة التي تلقاها من الرئيس قيمة جداً وتتضمن معلومات عما تقوم به الويبو وعما يمكن أن تقوم به في المستقبل. وأعرب الوفد عن موافقته مع زملائه الكرام من الأرجنتين والبرازيل على أنه، لتحويل الوثيقة إلى برنامج عمل، لا بد من إدخال بعض التعديلات على الوثيقة وربما إضافة أعمدة جديدة تحدد بوضوح الأعمال المقبلة وليس المشاريع الجديدة. ويقصد الوفد المشاريع التي يمكن تنفيذها في المستقبل التي يحتاج الاجتماع إلى مزيد من الأعمدة حول أمور مثل الميزانية والموارد البشرية والمهام الرئيسية والمسؤوليات في ما يتعلق بمعرفة القائم بهذه الأعمال. وأعرب الوفد عن شعوره بأن اللجنة تحتاج إلى اتخاذ وقت في هذا الأسبوع لإجراء مناقشات، إما في اللجنة أو ضمن فرق أصغر، حول كيفية تنظيم الوثيقة من أجل تحويلها إلى برنامج عمل.

٨٧- وذكرت الأمانة بقرار الجمعية العامة المتعلق بالمقترحات التسعة والعشرين. وذكرت الأمانة الدول الأعضاء أيضاً بما جرى أثناء المناقشات غير الرسمية حول الولاية المسندة إلى الأمانة في ما يتعلق بالمقترحات التسعة عشر. وقالت الأمانة إن الولاية هي إعداد تقرير عن التنفيذ وتقرير تمهيدي يعكسان كيفية تنفيذ الويبو للمقترحات التسعة عشر. وأضافت الأمانة قولها إنه ليست هناك إشارة إلى

ضرورة قيام الأمانة بإعداد برنامج عمل ولا برنامج مقرر في الميزانية. وصرحت الأمانة بأن المفهوم هو أن الويبو ستقدم تقريراً تمهيدياً عن تنفيذ المقترحات التسعة عشر. وأكدت أنه لم ترد قط فكرة إعداد برنامج عمل في ما يتعلق بتنفيذ المقترحات التسعة عشر. بيد أنه إذا تقرر وضع عمود جديد يمكن أن تبين فيه الأمانة بعض الأنشطة التي ستنفذها الويبو في المستقبل وتميزها عما تقوم به الويبو حالياً، فبإمكان الويبو أن تفعل ذلك ولكن ذلك يأخذ بعض الوقت. إلا أن الأمانة أرادت أن تسجل رسمياً أن ذلك ليس هو المقصود من ولايتها.

٨٨- وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيتابع ما ذكره وفد سلوفينيا. وفي ما يتعلق بقائمة المقترحات الستة والعشرين، أراد الوفد أن يقترح، بدلاً من العبارة "المتفق عليها على نطاق واسع"، القول بأنه "تم الاتفاق على نطاق واسع على إرسال الأنشطة المقترحة إلى الأمانة، معدلة كما ينبغي بعد المناقشات". والباقي على نفس المنوال.

٨٩- وقال وفد المكسيك إنه يجب استعمال العبارة "المقترحات المتفق عليها" للإشارة إلى المقترحات.

٩٠- وقال الرئيس إنه ينبغي الاستعاضة عن كلمة "المقترحات" بعبارة "التوصيات المعتمدة".

٩١- وشكر وفد سلوفينيا وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه البناء وقال إن بإمكانه أن يوافق على ما اقترحته الولايات المتحدة.

٩٢- وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في الإدلاء بتعليق إضافي على قضية المقترحات الستة والعشرين مقابل المقترحات التسعة عشر. وقال الوفد إنه يعتقد بأن هناك اتفاقاً حول إمكانية تخصيص موارد بشرية ومالية إضافية قد يتطلبها تنفيذ المقترحات، في حين أنه ليس الحال كذلك من ناحية المبدأ بالنسبة للمقترحات التسعة عشر. وقال الوفد إنه ليس هناك فرق آخر بين المجموعتين. ويتعلق كثير من المعلومات التي قدمتها الأمانة في الجدول بالأنشطة الجارية. وأكد الوفد أن بعض الأنشطة كانت جارية قبل موافقة اللجنة على التوصيات الخمسة والأربعين الواردة في جدول الأعمال بشأن التنمية. وهكذا أعرب الوفد عن اعتقاده بأن المسألة ليست في هذه المرحلة الاتفاق بشأن تنفيذ هذه الأنشطة إذ يجري تنفيذ بعضها منذ وقت. وقال الوفد إنه لا يعتقد أنهم مطالبون بالتعليق على الأنشطة التي يجري تنفيذها في ضوء مقترحات جدول الأعمال بشأن التنمية وتقديم اقتراحات للتغيير كما يلزم. ورأى الوفد أن العملية هي النظر في كيفية يتجسد تغيير التوجيه العام لهذه الأنشطة في جدول الأعمال بشأن التنمية وليس بالضرورة مجرد النظر فيها والإعلان بأنها تلبي ما يتوقع منها والتصديق بأنها تتمشى مع جدول الأعمال بشأن التنمية وأنها هي هذا الجدول وبإمكان جميع الأعضاء أن يعودوا إلى ديارهم. وقال الوفد إنه لا يرى أن ذلك ما كان ينويه الأعضاء أصلاً. ورأى الوفد أن المناقشة جارية وأن اللجنة تقوم دائماً بتحليل الأنشطة في هذه الهيئة وأن الأعضاء يعلقون دائماً على الأنشطة ويتبادلون الآراء حول أفضل طريقة لتكييفها روحاً ونصاً مع ما اتفقت عليه اللجنة أثناء الجمعية العامة الأخيرة، سواء كانت المقترحات التسعة عشر، التي ربما لا تتطلب تمويلاً إضافياً أو موارد بشرية إضافية، أم المقترحات الستة والعشرين التي قد تتطلب على ما يبدو موارد إضافية وتمويلاً إضافياً. وأضاف الوفد قوله إنه بعد نهاية العملية سيتاح للأمانة أساس لتقييم الموارد المالية والبشرية والعودة إلى اللجنة في الاجتماع المقبل. وقال الوفد إن اللجنة تحتاج إلى نوع من عملية فحص جوهري للتفكير في هذه الموارد ووضعها في العمود الجديد المقترح في الاجتماع وبيان التحليل المتعلق بالأنشطة الجارية والأنشطة المحددة للمستقبل. ورأى الوفد أن نتيجة العملية ستكون العمود الجديد وأوضح أن الوفد لا يرى مانعاً من إضافة أعمدة جديدة مثل تلك التي اقترحها وفد سويسرا.

٩٣- ولاحظ وفد تونس أن اللجنة قضت يوماً ونصف يوم تقريباً تنظر في قضية المقاربة التي ينبغي أن تعتمدها. وقال إن ذلك جميل وجيد ولكن فيه شيئا من الإفراط. وأعرب الوفد عن دعمه لما قاله وفد المكسيك. واستجاب الوفد للتعليقات التي أدلى بها كل من وفد سلوفينيا ووفد الولايات المتحدة الأمريكية وتساءل لماذا يجب على اللجنة أن تقضي أياماً طويلة على توصيات اعتمدتها الجمعية العامة لينتهي بها الأمر إلى إحالة الوثيقة إلى الأمانة أو إلى مجرد اختتام المناقشة كما لو لم يحدث أي شيء. وقال الوفد إن اللجنة اجتمعت للعمل والتقدم وإن ما يتعين عليهم هو أن يحددوا لأنفسهم أهدافاً واضحة يمكن تحقيقها. فعلى سبيل المثال، اقترح الوفد محاولة التوصل إلى اتفاق حول التوصيات. ورأى أن أدنى ما ينبغي للجنة أن تحققه هو التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات إذ لا يعتقد أن من الواجب استباق النتائج بأي شكل من الأشكال بإرسال توصية إلى الأمانة دون سابق مناقشة بين أعضاء اللجنة وأضاف الوفد قائلاً إنه إذا كان ذلك ما قررت اللجنة أن تفعله، فإن بإمكانها أيضاً أن تختم المناقشة من حين لآخر وتحيلها إلى الأمانة لتعرف رأيها. وقال الوفد إنه لا فائدة في أن تناقش اللجنة القضايا وتحاول التوصل إلى اتفاق بشأنها.

٩٤- وأعرب الرئيس عن أمله بألا يؤدي الاجتماع إلى الشعور بأن المداولات في ما تبقى من الأسبوع غير ضرورية. وشدد على أن الأمانة مكلفة بدور بدأت تلعبه حسب ما حددته ولايتها ولكن الولاية تفترض إنجاز العمل من خلال التعاون بين الأمانة والدول الأعضاء. وقال الرئيس إنه قد يكون إخلالا بالمسؤولية أن يعطي الرئيس انطباعاً أو يفسح مجالا لانطبع بأن إسهامات الدول الأعضاء لن تؤخذ في الاعتبار أو أنها لن يسمح بها على الإطلاق.

٩٥- وذكّر وفد أستراليا بأن من مهام اللجنة أيضاً الإشراف على تنفيذ برنامج العمل وبالتالي يجب تزويدها بمعلومات كافية لكي تتمكن من ذلك. وقال الوفد إن الاجتماع إذا يحتاج إلى مشاورة الأمانة والتوصل إلى اتفاق حول ما تتوقعه اللجنة.

٩٦- وقال وفد إيطاليا إن من العدالة إرسال المقترحات أو التوصيات الست والعشرين إلى الأمانة لتقيم المتطلبات من حيث الموارد البشرية والمالية قبل دورة يوليه/تموز.

٩٧- وشكر الرئيس جميع الوفود على شروعها في تفصيل المنهجية التي ستُتبع. وقال الرئيس إنه سيتم تناول التوصيات كل واحدة على حدة، بدءاً بالتوصيات الواردة في قائمة التوصيات الست والعشرين. وبعد مناقشة كافة هذه المقترحات في الفئة ألف، ستصرف اللجنة عنايتها إلى الفئة ألف في مجموعة التوصيات التسع عشرة المحددة للتنفيذ الفوري قبل العودة إلى قائمة التوصيات الست والعشرين التي يجب مناقشتها في الفئات المتبقية.

٩٨- وفي ما يتعلق بنظام المناقشات، قال الرئيس إنه أخبر بأن الويبو درجت على عدم إشراك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في المناقشات غير الرسمية. غير أن الأعضاء قد عبروا عن رأيهم بأن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تعتبر مهمة وحاسمة في العملية وأنهم لا يرغبون في استبعاد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأضاف الرئيس قوله إنه تقرر إذاً أن يبقى الاجتماع في إطار رسمي لكي تتمكن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من حضور الاجتماعات. إلا أن التقارير الخاصة بالدورة الرسمية ستكون موجزة وتعكس فقط نتائج المناقشات بدلاً من التقرير العادي المفصل عن مداخلات الأعضاء. وما لم تلتمس الوفود خلاف ذلك عند القيام بالمداخلات، سيقتصر التقرير على إعلان نتيجة المناقشات. وعليه، طلب الرئيس من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أن تحترم الطابع غير الرسمي للمناقشات وألا تسجل أو تنشر البيانات التي يدلي بها الأعضاء أثناء الدورة وألا تقرر

عن الطريقة التي تدور بها المناقشات أو المواقف التي يتخذها الأعضاء خلال المناقشات. وقال الرئيس إن ذلك جزء من الاتفاق وأعرب عن أمله بأن المقابل صحيح مقبول.

٩٩- وعلق وفد سلوفينيا على الإجراء التي رسم الرئيس خطوطه العريضة والذي يشير على ما يبدو إلى أن اللجنة ستتمكن من اتخاذ قرارات غير رسمية دون أن تعكس مداخلات فرادى الدول الأعضاء وتوضح أن اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمد.

١٠٠- وأعلن وفد البرازيل أن الاقتراح المقبول المتعلق بقائمة التوصيات التسع عشرة هو، حسب فهمه، استعمال عبارة "يعلق على" بدلاً من عبارة "اتفاق على الأنشطة الجارية" أو أي صياغة أخرى تراها الدول الأعضاء مناسبة. وفي قائمة التوصيات التسع عشرة، ستتمكن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من التعليق على الأنشطة قيد التنفيذ في ضوء المقترحات المعتمد مع إدخال تغييرات عند الحاجة أو اقتراح تغييرات عند الحاجة. وستكون الصياغة كما يلي: "تعلق اللجنة على الأنشطة قيد التنفيذ في ضوء المقترحات المعتمدة مع التغييرات عند الحاجة".

١٠١- وعلق وفد المكسيك على التوضيح الذي قام به، والذي يعتبر مفيداً جداً، حول "التوصيات المتفق عليها".

١٠٢- وأشار الرئيس إلى أن المقترح مقبول ومضى يقول إن العنوان سيغيَّر أيضاً. وقال الرئيس إن الكلمة "المقترحات" سيتم استبدالها بعبارة "التوصيات المعتمدة".

١٠٣- وصرح وفد البرازيل بأن الاقتراحات المتعلقة بالتوصيات التسع عشرة لا ينبغي أن تشمل ما قاله الوفد فحسب بل أيضاً إمكانية تقدم اللجنة باقتراحات للعمل المقبل، مما قد لا يقتصر فقط على مجرد تعليق على الأنشطة الجارية ولكن يكون اقتراحاً حول نشاط لا يوجد حالياً في المصفوفة التي وفرتها الأمانة. والتمس الوفد إضافة هذه الفكرة إلى الجملة إذا وافق الأعضاء على ذلك. واقترح الوفد بالتماس من الرئيس العبارة التالية: "مع إدخال تغييرات عند الحاجة" أو "حسب المتفق عليه". وأعلن الوفد أنه قد يكون من الأفضل تجنب الدخول في مناقشة ما إذا كان الاقتراح الجديد المتعلق بالأنشطة سينطوي على آثار من حيث الموارد البشرية والمالية. وقال الوفد إن الفكرة العامة هي فقط ترك مجال أمام اللجنة لتقديم اقتراحاتها الخاصة. بالإضافة إلى الأنشطة الجارية أو التعليق عليها.

١٠٤- وأشار وفد شيلي إلى أن ولاية الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٨ هي أنه يجب إعداد برنامج للتوصيات الخمس والأربعين وعبر عن رأيه بأن هناك سوء تفاهم لأنه فهم أن برنامج العمل يجب أن يقتصر على المقترحات الست والعشرين. ولكنه لا يعني أنه لا ينبغي وضع برنامج عمل للتوصيات التسع عشرة المحددة للتنفيذ فوراً. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي وضع برنامج عمل لجميع التوصيات الخمس والأربعين.

١٠٥- وشرع الرئيس بعدئذ في شرح المنهجية المعتمدة لمناقشة التوصيات المعتمدة. ولافتتاح المناقشات، ستقدم الأمانة كل واحدة من التوصيات المعتمدة مع تسليط الضوء على النقاط الأساسية في قائمة الأنشطة التي تتضمنها وثيقة العمل. وعقب ذلك، سيتيح الدول الأعضاء التي قدمت إلى رئيس اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية اقتراحات مكتوبة فرصة المداخلة لتقديم تفاصيل عما قدمته ثم بعد ذلك تجري مناقشة عامة حول كل توصية معتمدة. وبإمكان الدول الأعضاء أن تقوم بما يلي: (أ) توفير تعليقات مركزة على قائمة الأنشطة؛ (ب) واقتراح تعديلات عند الحاجة؛ (ج) والنظر في الأنشطة الجديدة (د) وتحديد نقاط، عند الحاجة، لطلب معلومات عنها من الأمانة. وستقدم الأمانة عندئذ

أجوبة على أي تساؤلات أو التماسات للتوضيح تتقدم بها الدول الأعضاء. وقال الرئيس إنه سيلخص المناقشات حول كل واحدة من التوصيات. ففي ما يتعلق بقائمة التوصيات التسع عشرة المحددة للتنفيذ فوراً، ستطلب اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من الأمانة أن تقدم تقريراً مرحلياً وفقاً لأية تغييرات وأنشطة جديدة مقترحة أو كلاهما لدورة اللجنة في شهر يوليه/تموز. وعلاوة على ذلك، لا تدرج في التقرير المداخلات التي تقوم بها الدول الأعضاء عند النظر في البند ٥ من جدول الأعمال ("النظر في برنامج العمل لتنفيذ المقترحات المعتمدة") وفي وقت لاحق البند ٦ ("العمل المقبل")، ما لم تلتمس الدول الأعضاء خلاف ذلك عند قيامها بالمداخلات. وأضاف الرئيس قوله إن التقريرين عن البندين المذكورين من جدول الأعمال سيكونان موجزين ويعكسان فقط نتيجة المناقشات.

١٠٦- واقترح الرئيس بعدئذ أن يبدأ الأعضاء في مداولاتهم الجوهرية حول النظر في برنامج العمل للتوصيات المعتمدة. وقال الرئيس إن الاجتماع سيبدأ، حسب ما يتفق عليه الأعضاء، بالتوصية الأولى المعتمدة في الفئة ألف من قائمة التوصيات الست والعشرين المعتمدة.

١٠٧- والتمس الرئيس من الأمانة أن تقدم كل واحدة من التوصيات على حدة وبعد ذلك تناقش الدول الأعضاء التوصيات وتقدم الأمانة إيضاحات مفصلة كلما دعت الحاجة إليه. وقال الرئيس إن نتائج التوصيات الست التي يناقشها الاجتماع (وكلها من الفئة ألف، خمس من قائمة التوصيات الست والعشرين وواحدة من قائمة التوصيات التسع عشرة) كما يلي:

الفئة ألف: التوصية رقم ٢

أدلت الوفود بتعليقاتها على الأنشطة المقترحة لتنفيذ التوصية المعتمدة رقم ٢٦/٢. وتم الاتفاق على أن تعد الأمانة مشروع ورقة كما هو مقترح في الوثيقة CDIP/1/3. وإضافة إلى توفير مزيد من التفاصيل عن القضايا المذكورة في هذه الوثيقة ستتناول الورقة كذلك المسائل الأخرى التي أثارتها الدول الأعضاء، بما فيها المبادئ التوجيهية المسجلة في جدول الأعمال بشأن التنمية؛ ومبرر مؤتمر المانحين المقترح الذي سيشارك فيه المستفيدون المرتقبون ونطاق هذا المؤتمر ونظامه؛ وآليات الرصد الممكنة مع مراعاة أنه ينبغي تجنب أي فعل قد يحول دون تمويل المانحين. وتقرر أيضاً أن تُطلع الأمانة المشاركين، عند تنظيم مؤتمر المانحين، في ما يتعلق بالتوصيات ذات الصلة بجدول الأعمال بشأن التنمية. وستقدم الأمانة الورقة في دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في شهر يوليه/تموز مع المتطلبات من حيث الموارد البشرية والمالية.

الفئة ألف: التوصية رقم ٥

أدلت الوفود بتعليقاتها على الأنشطة المقترحة لتنفيذ التوصية المعتمدة رقم ٢٦/٥ ووافقت على أن تتولى الأمانة تصميم قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية، كما هو مبين في الوثيقة CDIP/1/3. وسيسترشد المشروع بمبدأ الشفافية وستكون المعلومات متاحة في الموقع الإلكتروني. وستستند قاعدة البيانات الجديدة إلى المعلومات التي توفرها الويبو عن أنشطتها الإنمائية الموجودة على الموقع التالي: <http://www.wipo.int/export/sites/www/ip-development/en/pdf/wipo_eds_inf_1_rev.pdf> وتم الاتفاق على إتاحة مزيد من المعلومات عن أنشطة محددة بناء على التماس من الدول الأعضاء، استناداً إلى تصريحات محددة، إلى جانب توفير معلومات عامة في موقع الويبو الإلكتروني. ويجب النظر في كشف أسماء المانحين والمستفيدين والخبراء الاستشاريين وتكاليف المشاريع – مع

التصريحات الملائمة أيضاً. ويجب الإقرار بالمبادئ التوجيهية الواردة في جدول الأعمال بشأن التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم جلب التوصية المعتمدة رقم ٥ إلى عناية كل من المانحين والمستفيدين ممن يتم تشجيعهم على منح الويبو تصريحات لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية. وستقدم الأمانة المتطلبات من حيث الموارد البشرية والمالية للاضطلاع بهذا المشروع وإدارته في دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في شهر يوليه/تموز.

الفئة ألف: التوصية رقم ٨

أدلت الوفود بتعليقاتها[١] على الأنشطة المقترحة لتنفيذ التوصية المعتمدة رقم ٢٦/٨ ووافقت على قيام الأمانة بإعداد مشروع ورقة كما هو مقترح في الوثيقة CDIP/1/3. وبالإضافة إلى توفير مزيد من التفاصيل عن القضايا المذكورة في هذه الوثيقة، ستتناول الورقة كذلك الاهتمامات الأخرى التي أثارتها الدول الأعضاء، بما فيها إمكانية إعداد عقود نموذجية وإتاحة قاعدة بيانات الويبو من خلال بوابة إلكترونية شعبية وتنظيم منتدى مع أصحاب قواعد البيانات وتعزيز قاعدة بيانات PATENTSCOPE® لتتضمن على مزيد من المعلومات عن تطبيقات معاهدة التعاون بشأن البراءات في المرحلة الوطنية وقيام المكاتب الوطنية للملكية الفكرية بتقييم المتطلبات من حيث الموارد البشرية والمالية لمختلف خيارات النفاذ إلى قواعد البيانات العامة والخاصة المتخصصة في البراءات مع العناية بتجنب التعديات على حق المؤلف. ويجب الاعتراف بالمبادئ التوجيهية الواردة في جدول الأعمال بشأن التنمية. وستقدم الأمانة اختصاصات الورقة في دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في شهر يوليو/تموز ويبقي اللجنة على إلمام بالتطورات التالية.

الفئة ألف: التوصية رقم ٩

أدلت الوفود بتعليقاتها على الأنشطة المقترحة لتنفيذ التوصية المعتمدة رقم ٢٦/٩ ووافقت على النص الذي قدمته الأمانة في الوثيقة CDIP/1/3 التي ستكفل أيضاً إمكانية وضع نظام لرصد وتقييم التقدم. وستقدم الأمانة المتطلبات من حيث الموارد البشرية والمالية لتنفيذ التوصية المعتمدة في دورة شهر يوليه/تموز للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

الفئة ألف: التوصية رقم ١٠

أدلت الوفود بتعليقاتها على الأنشطة المقترحة لتنفيذ التوصية المعتمدة رقم ٢٦/١٠ ووافقت على تعدل الأمانة النص الذي تتضمنه الوثيقة CDIP/1/3 مع مراعاة التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء. وستتم العناية بإدراج الأنشطة المتعلقة بتعزيز التوازن بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة وتحسين نوعية فحص البراءات وتسهيل النفاذ إلى الملكية الفكرية. وإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على أن تعد الأمانة مذكرة في شكل قائمة بالخيارات تبين ما يمكن أو لا يمكن أن تقوم به الويبو لتعزيز التوازن. وستشمل الخيارات إعداد قائمة بأنواع الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية التي يمكن للأمانة أن تنفذها بناء على طلب فرادى الدول الأعضاء في ما يتعلق بالتوصية رقم ٢٦/١٠.

[١] ترد في المرفق الأول تعليقات من وفد كولومبيا ووفد بنن اللذين أعربا عن رغبتهما في إدراج تعليقاتهما في التقرير.

وستركز هذه الخيارات على تعزيز المؤسسات الوطنية من دون استبعاد المؤسسات الأخرى المعنية في الحقيقة. وستتناول الخيارات نطاق التوصية المعتمدة مع الإقرار فائدة تنمية الموارد البشرية والمبادئ المتفق عليها في جدول الأعمال بشأن التنمية. وستقدم الأمانة النص المعدل والمتطلبات من حيث الموارد البشرية والمالية لتنفيذ التوصية المعتمدة في دورة يوليه/تموز للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

الفئة ألف: التوصية رقم ١

علاوة على التعليقات[٢] على التقرير المقبول عن الأنشطة المخطط لها أو الجاري تنفيذها، عرض الأعضاء آراء إضافية حول الأنشطة أو الأعمال الرامية إلى إنفاذ التوصية المعتمدة رقم ١٩/١مع الاعتراف خاصة بالحاجة الشديدة إلى الشفافية. وكانت المسألة المتعلقة بكيفية إدراج هذه القضايا في أنشطة الويبو ومبادئها العامة محل اهتمام كبير. وعليه، تم الاتفاق على أن تتقدم الأمانة باقتراحات حول الوثائق المناسبة يمكن إدراج المبادئ المعلنة في التوصية المعتمدة، باعتبارها مرجعاً للموظفين والخبراء الاستشاريين. وبالإضافة إلى ذلك، ستدخل الأمانة تعديلات على الوثيقة CDIP/1/3 لتعكس التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء.

١٠٨- وأخبر وفد البرازيل الأعضاء بوفاة السيد أوتافيو كارلوس مونتيرو ألفونسو دوس سانتوس الذي كان معروفاً لدى كثير من الزملاء في الويبو، لا سيما هؤلاء الذين يعالجون قضايا حق المؤلف. وقال الوفد إن السيد أوتافيو كارلوس مونتيرو ألفونسو دوس سانتوس ترأس المكتب الوطني البرازيلي لحق المؤلف لحوالي عشرين سنة. وأضاف الوفد إنه كان أحد الأنصار المتحمسين لجدول الأعمال بشأن التنمية ولعب دوراً حاسماً في تجسيد العملية على أرض الواقع خلال مرحلة المناقشات التي أدت إلى إطلاق جدول الأعمال بشأن التنمية أثناء الجمعية العامة للويبو في سنة ٢٠٠٤. وأردف الوفد قائلاً إن السيد أوتافيو كارلوس مونتيرو ألفونسو دوس سانتوس كان دائم الاعتقاد بضرورة التوازن بين حقوق الملكية الفكرية باعتبارها وسيلة لحماية مبتكري المصنفات الفنية والأدبية من جهة، واحتياجات المجتمع بمعناه الواسع من جهة أخرى في ما يتعلق بالنفاذ إلى الثقافة والتعليم.

١٠٩- ووجه الرئيس تعازيه باسم الأعضاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى أسرة السيد أوتافيو كارلوس مونتيرو ألفونسو دوس سانتوس وإلى وفد البرازيل.

البند ٦ من جدول الأعمال: العمل المقبل

١١٠- أثار الرئيس، في استهلاله للمناقشات حول العمل المقبل، مسألة عقد دورات غير رسمية بين مارس/آذار ويوليه/تموز وأعلن أن بعض الدول أكدت ضرورة استمرار عمل اللجنة، ولكن بعضها الآخر لم يؤيد فكرة عقد هذه الدورات.

١١١- وبعد المناقشات[٣]، تقرر أنه من الضروري مواصلة النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة. وتسهيلاً لهذه المهمة، تقرر أن تنظم الأمانة مشاورات غير رسمية بين الدورتين الأولى والثانية. وستشمل هذه المشاورات التوصيات المعتمدة مع إيلاء عناية خاصة للتوصيات التي تتطلب موارد مالية وبشرية إضافية لتمكين الأمانة من القيام بعمليات التقييم اللازمة. وأضاف الرئيس قائلاً

---

(٢) ترد في المرفق الأول تعليقات من وفد البرازيل الذي أعرب عن رغبته في إدراجها في التقرير.

(٣) ترد في المرفق الأول تعليقات من وفود سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر التي أعربت عن رغبتها في إدراج تعليقاتها في التقرير.

إنه، مع ذلك، لن يتم اتخاذ القرارات النهائية إلا في الدورة الرسمية في شهر يوليه/تموز. والتمس الرئيس من المنسقين الإقليميين إبقاء بلدانهم الأعضاء وحكوماتهم على علم بجميع ما يجري من مناقشات في الدورات غير الرسمية وما يتخذ فيها من قرارات، على غرار مناقشات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. والتمس الرئيس من الأمانة أن تتيح الوثائق المتعلقة بدورة يوليه/تموز أسبوعين على الأقل قبل انعقاد الاجتماع باللغات الرسمية.

١١٢- وفي ما يتعلق بمسألة إجرائية بشأن انتخاب أعضاء المكتب، قال الرئيس إنه تم التوصل إلى اتفاق يقضي بأن كلاً من قيرغيزستان وإسبانيا سيحتل منصب أحد نائبي الرئيس بعد انسحاب تونس. وتم الاتفاق أيضاً مع المنسقين على عدم ترشح قيرغيزستان لانتخاب السنة المقبلة وعلى أن تحتل تونس منصب أحد نائبي الرئيس. وأضاف الرئيس قائلاً إن الرئيس ونائبيه منتخبون لمدة سنة واحدة ولكن يجوز تجديد انتخابهم لمدة سنتين على التوالي. وقال الرئيس إنه لما كانت قيرغيزستان لن تطلب تجديد انتخابها، فإن ذلك يتيح لتونس فرصة للترشح ولكي تنتخب استناداً إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المنسقين.

البند ٧ من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

١١٣- وقدم الرئيس وثيقة مشروع ملخص الرئيس ولما لم يعلق عليه أي وفد من الوفود، تقرر اعتماده (وترد نسخة منه في الفقرة ١١٥).

البند ٨ من جدول الأعمال: اختتام الدورة

١١٤- واختتم الرئيس الدورة الأولى للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وقال إن الأعضاء سيجتمعون مرة أخرى للدورة الثانية في ٧ يوليه/تموز ٢٠٠٨.

١١٥- ووافق الاجتماع على ملخص الرئيس التالي:

"١- استعرضت الجمعية العامة، في دورتها في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، المناقشات التي دارت خلال دورتي اللجنة المؤقتة المعنية بالاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية في فبراير/شباط ويونيه/حزيران ٢٠٠٧، وأعربت عن ارتياحها لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء بشأن إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وقرّرت الجمعية العامة اعتماد التوصيات الرامية إلى اتخاذ تدابير كما وردت في الاقتراحات الخمسة والأربعين والعمل على التنفيذ الفوري للاقتراحات التسعة عشر التي حددها رئيس اللجنة المؤقتة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والأمانة. وقررت الجمعية العامة أيضا إنشاء لجنة معنية بالتنمية والملكية الفكرية للاضطلاع بما يلي:

(أ) وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة؛

(ب) ورصد تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة وتقييم تنفيذها ومناقشته ورفع تقارير عنه والتنسيق مع الهيئات المعنية في الويبو لذلك الغرض؛

(ج) وبحث القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية كما اتفقت عليها اللجنة وكذلك القضايا التي تحددها الجمعية العامة.

٢- ولأغراض اجتماع اللجنة الأوّل، تم الاتفاق على أن يعدّ رئيس اللجنة المؤقتة وثائق العمل الأولية، بما في ذلك مشروع برنامج العمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء والأمانة.

٣- وعقدت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية اجتماعها الأول في الفترة من ٣ إلى ٧ مارس/آذار ٢٠٠٨. وشاركت في الدورة ١٠٠ دولة عضو وسبع منظمات حكومية دولية وثلاثون منظمة غير حكومية.

٤- وانتخبت اللجنة بالإجماع السيد السفير تريفور كلارك، الممثل الدائم لبربادوس، رئيسا للدورة، والسيد موراتبيك أزيمبكييف، نائب الممثل الدائم لقيرغيزستان، والسيد خابيير ألفونسو مورينو راموس، مدير إدارة التنسيق القانوني والعلاقات الدولية لمكتب إسبانيا للبراءات والعلامات، نائبين للرئيس.

٥- واعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال كما ورد اقتراحه في الوثيقة CDIP/1/1 Prov.

٦- واعتمدت اللجنة النظام الداخلي الوارد في الوثيقة CDIP/1/2، ووافقت على أن تكون المنظمات المشار إليها في الفقرة ٦ من الوثيقة ممثّلة فيها بصفة مراقب وأحاطت علما بالترتيبات الخاصة بأعمال اللجنة.

٧- وناقشت اللجنة وثيقة العمل الأولية التي أعدها رئيس اللجنة المؤقتة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والأمانة. وقررت استخدامها كوثيقة عمل للجنة برقم CDIP/1/3. وبحثت أيضا الوثائق التي تقدمت بها مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق ومجموعة "أصدقاء التنمية" وجمهورية كوريا. واتفقت الوفود على منهجية تقضي بتناول التوصيات المعتمدة واحدة واحدة بدءا بتلك الواردة في قائمة التوصيات الست والعشرين. وحين تفرغ اللجنة من مناقشة كل تلك التوصيات في الفئة ألف، ستنتقل إلى الفئة ألف في قائمة التوصيات التسع عشرة المحدَّدة للتنفيذ الفوري، قبل العودة إلى قائمة التوصيات الست والعشرين لمناقشة توصيات الفئة باء. وهكذا دواليك بالنسبة إلى التوصيات المندرجة ضمن الفئات المتبقية.

٨- وستعمل الأمانة على التقديم لكل توصية معتمدة وإبراز نقاطها الرئيسية في قائمة الأنشطة الواردة في وثيقة العمل. وستتاح الفرصة بعد ذلك للدول الأعضاء، التي سبق أن رفعت اقتراحات كتابية إلى رئيس اللجنة المؤقتة، كي تأخذ الكلمة لتفصيل اقتراحاتها، ثم سيفتح الباب لمناقشة عامة حول كل توصية معتمدة وسيتاح للدول الأعضاء خلال تلك المناقشة العامة الفرصة كي: (أ) تقدّم تعليقات محدّدة على قائمة الأنشطة، (ب) وتقترح تعديلات إذا اقتضى الأمر ذلك، (ج) وتنظر في أنشطة جديدة، (د) وتحدّد للأمانة النقاط التي تحتاج بشأنها إلى مزيد من المعلومات. وستحرص الأمانة فيما بعد على الرد على كل أسئلة الدول الأعضاء واستفساراتها. وسيلخّص رئيس اللجنة المناقشات حول كل توصية. وبالنسبة إلى قائمة التوصيات التسع عشرة المحددة للتنفيذ الفوري، ستلتمس اللجنة من الأمانة تقديم تقرير مرحلي، تمشيا مع أية تغييرات أو أنشطة جديدة مقترحة، لأعمال دورة اللجنة في يوليه/تموز. وبالنسبة إلى قائمة التوصيات الست والعشرين، ستتفق اللجنة بصورة عامة على أن تحال الأنشطة

المقترحة إلى الأمانة، بعد تعديلها في ضوء المناقشات، بغية تقدير المتطلبات من حيث الموارد البشرية والمالية، قبل انعقاد دورة يوليه/تموز.

٩- وعملا بالمنهجية المبيّنة أعلاه، أعربت الوفود عن وجهات نظرها حول وثيقة العمل. وتم الاتفاق على عدم تضمين التقرير المداخلات التي تدلي بها الدول الأعضاء عند النظر في البندين ٥ ("النظر في برنامج العمل لتنفيذ المقترحات المعتمدة ") و٦ ("العمل المقبل") من جدول الأعمال، إلا إذا التمست تضمينها صراحة أثناء الإدلاء بالمداخلة.

١٠- وناقشت اللجنة التوصيات ٢ و٥ و٨ و٩ و١٠ المعتمدة في قائمة الست والعشرين ووافقت على أن تحال الأنشطة المقترحة إلى الأمانة، بعد تعديلها في ضوء المناقشات، بغية تقدير المتطلبات من حيث الموارد البشرية والمالية، قبل انعقاد دورة يوليه/تموز ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة الأنشطة الجاري تنفيذها في إطار التوصية ١ المعتمدة في قائمة التسع عشرة، وعلّقت عليها واقترحت تغييرات بشأنها وبحثت أنشطة جديدة. وتم الاتفاق على أن تدخل الأمانة التعديلات اللازمة وتقدّم تقريرا مرحليا عن التوصيات المعتمدة في قائمة التسع عشرة لأغراض دورتها في يوليه/تموز ٢٠٠٨.

١١- وبعد إجراء مناقشات، تقرّر أنه لا بدّ من مواصلة بحث برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة. وتيسيرا لذلك العمل، تقرر أن ينظم الرئيس مشاورات غير رسمية بين الدورتين الأولى والثانية. وستشمل المشاورات التوصيات المعتمدة مع الاهتمام بصورة خاصة بالتوصيات ذات المتطلبات الإضافية من حيث الموارد المالية والبشرية بغية تمكين الأمانة من إجراء التقديرات اللازمة.

١٢- وأشارت اللجنة إلى أن الأمانة ستتولى إعداد مشروع تقرير الدورة الأولى وتبليغه للبعثات الدائمة للدول الأعضاء. وسيُتاح مشروع التقرير أيضاً في شكل إلكتروني على موقع الويبو على الإنترنت للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وينبغي إرسال التعليقات على مشروع التقرير كتابياً إلى الأمانة في غضون ثلاثة أسابيع بعد صدوره. وسيُطرح مشروع التقرير المعدَّل بعد ذلك على اللجنة لتعتمده في بداية دورتها الثانية."

[يلي ذلك المرفق الأول]

المرفق الأول

المداخلات التي قامت بها الوفود أثناء المناقشات حول البندين ٥ و٦ من جدول الأعمال

البند ٥ من جدول الأعمال

المناقشة حول الفئة ألف: التوصية رقم ٨

مداخلة وفد كولومبيا

أعلن وفد كولومبيا قلقه في ما يتعلق بالتوصية رقم ٨ ذات الصلة بالنفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة. وأحاط الوفد علماً بأن الوثيقة التي قدمها الرئيس تحدد نوعين من الأنشطة التي لا تتجاوب مع محتوى الاقتراح. وقال الوفد إن هدف الاقتراح هو تسهيل نفاذ المكاتب الوطنية إلى قواعد البيانات المتخصصة لإجراء بحوث في مجال البراءات. وأوضح الوفد أن هناك عنصرين مهمين في هذا الاقتراح، ألا وهما تسهيل نفاذ المكاتب الوطنية للبراءات وثانياً إشارات إلى قواعد البيانات المتخصصة. وورد في النشاط الأول المقترح في وثيقة العمل الأولية ذكر قواعد البيانات غير المتخصصة لأنها لا تمكن من إجراء بحوث، مثلاً، عن طريق الاسم الكيماوي حسب مصطلحات الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية بدلاً من قواعد البيانات المقترحة أصلاً في الاقتراح الذي تقدمت به كولومبيا وهي قاعدة بيانات ديروينت (Derwent) للمعلومات البراءات العالمية وقاعدة بيانات (SNT) الدولية و قاعدة بيانات ويست أوربت (Ouest-Orbit) وتومسون ديلفيون (Thompson-Delphion). أما المجموعة الثانية من الأنشطة فتتضمن وكلاء آخرين مثل المؤسسات الجامعية والشركات الصغيرة والمتوسطة، من بين مؤسسات أخرى، التي لا تتمشى مع الاقتراح حيث أعلن أنه لا يستفيد منها بشكل مباشر إلا المكاتب الوطنية لأنها مصممة لتسهيل البحوث في المهارات الأصلية خلال عملية فحص البراءات بهدف الحصول على براءات قوية. والتمس الوفد إدراج بيانه في التقرير.

مداخلة وفد بنن

وشكر وفد بنن الأمانة على وضوح صياغة التوصيات وأعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به باسم المجموعة الأفريقية. وأحاط الوفد علماً بأن التوصية تسلط الضوء على النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة لأغراض البحث في البراءات. ورأى الوفد أن الجزء المتعلق في الجملة بالبحث في البراءات مقيد لتنفيذ هذه التوصية. وفي الواقع تساءل الوفد لما ذا يتعين التشديد على البراءات فقط عند المناقشة حول الملكية الفكرية وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن قاعدة البيانات ليست قاعدة بيانات بالمعنى الصحيح إذا لم تتضمن أية معلومات. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه لا توجد قاعدة بيانات من دون أي محتوى. ولكي تكون التوصية ذات مغزى كامل، ينبغي أن لا تأخذ قاعدة البيانات في الاعتبار البراءات فحسب بل أيضاً العلامات التجارية وحق المؤلف. وأوضح الوفد أن البند قد أخفى تماماً جانب الملكية الفكرية، مثل حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأكد الوفد أن صياغة التوصية محصورة على الملكية الصناعية وتسقط الملكية الأدبية والفنية بجميع معانيها. وأشار الوفد إلى البيان الذي أدلت به مؤسسة المكتبات في ما يتعلق بالجوانب الأخرى من الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن ضرورة أخذ الملكية الأدبية والفنية في الحسبان والتمس من الرئيس أن يدرج بيانه في التقرير.

المناقشة حول الفئة ألف: التوصية رقم ١

مداخلة وفد البرازيل

قال وفد البرازيل، مشيراً إلى المعلومات التي قدمت الأمانة عن جوانب المرونة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، إنه لا يوافق عليها وأعرب عن رغبته في تسجيل ذلك. وأضاف الوفد قائلاً إنه يفهم أوجه المرونة على أنها استثناءات وتقييدات في المعاهدات. فهي تعني اعتماد معايير هي معايير دنيا تنص على أوجه مرونة في الهامش السياسي على المستوى الوطني في البلدان. وأردف الوفد قائلاً إنه لا يفهم اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) مضافاً إليه بعض الأحكام على أنه أوجه مرونة وعليه فإنه لا يفهم لما ذا تم إعلان ذلك بهذه الطريقة. ورأى الوفد أن المسألة جديرة على الأقل بأن تطرح للنقاش.

البند ٦ من جدول الأعمال

مداخلة وفد سويسرا

قال وفد سويسرا إن الأعضاء جميعهم عملوا بشكل مكثف وبناء خلال الأيام الماضية من أجل إنجاز الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة. وقال الوفد إن التقدم بطيء نوعاً ما، مع ذلك، كما صرح بذلك وفد المكسيك، إذ لم يناقش الاجتماع إلا جزءاً قليلاً من التوصيات الخمسة والأربعين وكان بعيداً عن وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل. وعليه، أعرب الوفد عن رغبته في اقتراح بنية برنامج العمل. وقال الوفد إن برنامج العمل ينبغي أن يكون عاماً في طبيعته إذ ليس من مهام اللجنة أن تعد للويبو إدارة مفصلة للمشاريع والنظر في كل واحد من المشاريع التي تنفذها المنظمة في ميدان المساعدة التقنية. وأكد الوفد أن مهمة اللجنة هي الإشراف على برامج الويبو المحددة لتنفيذ التوصيات وهكذا فإنها مطالبة بالانتقال من المشاريع إلى البرامج. وإذا كان الأمر كذلك، فإن اللجنة ستجد أمامها عدداً أقل من النصوص للنظر فيها. وأردف الوفد قائلاً إن النص يحتوي على معلومات كثيرة ولكن استيعاب كافة هذه المعلومات يأخذ وقتاً. وقال الوفد إنه لو أتيحت لهم ميزانية لكل واحد من البرامج والأطر الزمنية والمسؤوليات والتدابير الكفيلة للنجاح المشاريع، لتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة في شهر يوليه/تموز وتقديم توصيات شاملة إلى الجمعية العامة. وفي ما يتعلق بالوثائق، قال الوفد إن الأعضاء تلقوها قبيل الاجتماع وإن ذلك من أسباب صعوبة إحراز تقدم سريع هذا الأسبوع. وصرح الوفد بأنه مضطر، لهذا السبب، إلى الاحتفاظ بحق العودة في الدورة المقبلة أيضاً إلى القضايا التي ناقشتها اللجنة هذا الأسبوع. أما في ما يتعلق بالإجراء فيما بين الدورتين، فقال الوفد إنه أحد الوفود التي أعربت عن احتراسها ولكنه مستعد لمتابعة التوجيه الحكيم من الرئيس وإنه إذا كان الرئيس مقتنعاً بإمكانية إحراز تقدم في هذه المناقشات فإن الوفد سيرافقه في ذلك. غير أن الوفد يقترح أن تركز الاجتماعات غير الرسمية على المسائل الإجرائية وليس على المسائل الجوهرية إذ أن من الصعب اتخاذ قرارات مستنيرة في ما يتعلق بالقضايا المحددة للملكية الفكرية بغياب الممثلين من الحكومات وعلاوة على ذلك، ينبغي إرسال إخطار بالاجتماعات قبل انعقادها بشهر لتمكين المشاركين من الاستعداد. وأعرب الوفد عن شعوره بأن اللجنة لم تحرز تقدماً كبيراً هذا الأسبوع ولكن بما أنها في اجتماعها الأول فإن الوفد متفائل أنها ستتوصل إلى نتائج جوهرية في اجتماع يوليه/تموز. والتمس الوفد إدراج بيانه في التقرير.

مداخلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية

التمس وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يدرج البيان الذي سيدلي به في التقرير. وأعلن الوفد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مسرورة بالمشاركة في مناقشات غير رسمية مفتوحة العضوية، كما اقترح الرئيس، خلال الفترة من مارس/آذار إلى يوليه/تموز في جنيف، من أجل المضي قدماً في عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن هذه المشاورة غير الرسمية المفتوحة العضوية قد تكون مفيدة لغرض تحديد المشاكل المحتملة وتوفير حلول مقترحة في ما يتعلق بالقضايا المالية والقانونية والإدارية وتسهيل المناقشات في الدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقال الوفد إنه يفهم من هذه الاعتبارات أن تحديد أنشطة التنفيذ التي قد تتطلب موارد بشرية ومالية إضافية سيحظى بعناية خاصة. وأعرب الوفد عن رغبته في تقديم دعم كامل لآراء العديد من الوفود الأخرى بأن من المستحيل دون وجود بيانات مالية جارية ودقيقة وكاملة ومطابقة لأنشطة التنفيذ الخاصة اتخاذ قرارات مستنيرة بموجب الولاية الواضحة التي أسندتها الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٧ إلى اللجنة. وقال الوفد إنه يفهم أيضاً أنه لن يتم اتخاذ قرارات رسمية خلال فترة المناقشات غير الرسمية. وأكد الوفد أنه ينظر بجدية في اقتراح الرئيس المتعلق بإجراء مشاورات غير رسمية قبل الدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، مقيماً بعناية ضرورة المضي قدماً في عمل اللجنة مع ضمان الالتزام في نفس الوقت من قبل جميع الدول الأعضاء بمشاركة كاملة، بما في ذلك الممثلون المقيمون في العواصم، بما يتمشى مع المشاورات المفتوحة العضوية وقال الوفد إنه يفهم أن يبقى السجل مفتوحاً لتمكين الإدلاء بتعليقات من خارج مدينة جنيف. واختتم الوفد بيانه قائلاً إن المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية التي اقترحها الرئيس، على أن تخضع للتقييد المذكور أعلاه، طريقة عادلة ومعقولة للمضي قدماً في عمل اللجنة، إذ تمكن الدول الأعضاء من تركيز وقتها المحدود في الدورة المقبلة للجنة على التعمق في مناقشة الأنشطة المقترحة لتنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين التي تنظرها اللجنة.

مداخلة وفد الجزائر

قال وفد الجزائر إنه استمع بعناية إلى ملخص الرئيس واعتقد أنه حاول حقيقة أن يعكس مختلف المواقف التي اتخذتها الوفود وحاول أيضاً أن يوجه عناية الوفود إلى البنود المهمة ويركزها عليها. وقال الوفد إن يرى أن الأعضاء يبدون أحياناً بعض التشاؤم أو أنهم عندما ينظرون إلى ما حققوه خلال هذا الأسبوع من نتائج ضئيلة نوعاً ما فلا يبدون تفاؤلاً كبيراً. إلا أنهم، كما قال وفد كندا، لم يحضروا إلى الاجتماع في ظروف صعبة لاتخاذ قرارات صعبة بل إنهم تمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول منهجية عمل تمكنهم من المضي قدماً. وأكد الوفد أن الأعضاء تمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول نظام الاجتماع وأنه نظام استثنائي. وبعبارة أخرى، عقد الأعضاء اجتماعاً في إطار رسمي رغم موافقتهم على عدم التقرير عما قيل في هذا الاجتماع أو بعبارة أخرى، وافقوا على العمل في نظام غير رسمي ضمن بنية رسمية وذلك يمكن جميع الوفود من التعبير عن آرائها بحرية وبطريقة بناءة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن ذلك مما مكنهم من إحراز تقدم. فلا ينبغي إذاً أن ينتابهم الحزن عندما ينظرون إلى ما حققوه من نتائج. وأحاط الوفد علماً بأن ما اقترحه الرئيس هو أن يواصلوا النسج على نفس المنوال ويتحلوا في عملهم بنفس الروح البناءة التي تحلت بها جميع الوفود والفرق المجتمعة وأن عليهم أن يفعلوا ذلك من أجل ضمان استمرار الإجراء في المضي قدماً. واستطرد الوفد قائلاً إن الأعضاء وافقوا على أن يكون الغرض من المشاورات غير الرسمية المزمع إجراؤها هو تمكين الإجراء من المضي قدماً وأن ذلك موقف إيجابي وعملي. ورأى الوفد أن الأعضاء يركزون على بعض القضايا المتعلقة

بالشكل والجوهر وقال إنه قد يكون من المفضل والمفيد والبناء الحفاظ على نفس النظام والزخم اللذين تم تكوينهما في هذا الاجتماع مع الأخذ بعين الاعتبار نقطة أساسية أشار إليها الرئيس في معرض ملاحظاته التمهيدية. وقال الوفد إن على الأعضاء أن يضمنوا تمكن الأمانة من أداء عمل مفيد ويعني ذلك أنه يتعين عليهم تزويد الأمانة بتوجيه مناسب حول كيفية القيام بتقييم التكاليف. وأردف الوفد قائلاً إن الأعضاء إذا أرادوا النجاح في بلوغ هذا الهدف، فإنه لا يرى طائلاً للاستمرار في التركيز على الشكل. وقال الوفد إن بإمكان الأعضاء أن يكونوا عمليين في أسلوب عملهم. وصرح الوفد بأن الأعضاء سيقومون بإجراء سلسلة من المشاورات غير الرسمية مع فكرة إحراز تقدم ويرى أن ذلك مقاربة عملية. بيد أن الوفد لا يعتقد أن من الضروري أن يبدأ الأعضاء بالقول بأنهم ينظرون في الشكل فقط وليس في الجوهر. وأكد الوفد إن ذلك في الحقيقة جدل في غير مكانه وليس ما ينتظر منهم القيام به وأن ذلك يبتعد بهم عن هدفهم الرئيسي وهو إحراز التقدم والمضي بالإجراء قدماً. وقال الوفد إن الرئيس صرح بأنهم يقومون بإجراء مشاورات غير رسمية ومن الواضح أن النتائج لا يمكن الإقرار بها والموافقة عليها إلا في سياق رسمي. ومضى الوفد يقول إنه ينبغي أن يأخذ الأعضاء بعين الاعتبار أنهم عندما ناقشوا جدول الأعمال بشأن التنمية، جرت نسبة ٨٠٪ من المفاوضات جرت في سياق غير رسمي وأن كل ما قاموا به في السياق الرسمي لا يتعدى إعلان نتائج المفاوضات غير الرسمية. إلا أن ذلك، إلا أن ذلك لم يحل بينهم وبين الموافقة على التوصيات في سياق رسمي ولم يمنعهم من إحراز التقدم. وأعرب الوفد عن رغبته في تذكير جميع الوفود بذلك وأضاف قوله إن عليهم أن يحافظوا على الروح الإيجابية ويستمروا في المضي قدماً، معتمدين في ذلك مقاربة بناءة. وقال الوفد إنه يعكس آراء المجموعة الأفريقية وتلتمس أن تنعكس هذه الآراء في التقرير.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEX II

المرفق الثاني

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/
(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Glaudine J. MTSHALI (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Lucy MAHLANGU (Ms.), Director, International Relations, Department of Arts and Culture (DAC), Pretoria

Glenn MASOKOANE, Director, Multi-Disciplinary, Department of Arts and Culture (DAC), Pretoria

Johan VAN WYK, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Simon QOBO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Susanna CHUNG (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mpho SEBATANA (Miss.), Assistant Director, Economic Relations and Trade, Department of Foreign Affairs, Pretoria

ALBANIE/ALBANIA

Miranda PISTOLI (Miss), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Idriss JAZAÏRY, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Boumédiene MAHI, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Li-Feng SCHROCK, Senior Ministerial Counsellor, Federal Ministry of Justice, Berlin

Udo FENCHEL, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Angélica MARQUES DA COSTA (Mme), troisième secrétaire, Mission permanente, Genève

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Mohammad S. AL-AIYASH, Director General, Internal Trade, Chairman of IP Committee, Ministry of Commerce and Industry, Riyadh

Khalide A. ALAKEEL, General Directorate of Industrial Property, King Abdulaziz City for Science and Technology, Riyadh

Sami Ali AL-SODAIS, Patent Specialist, General Directorate of Industrial Property, King Abdulaziz City for Science and Technology, Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Alberto J. DUMONT, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Ernesto MARTÍNEZ GONDRA, Ministro, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Inés Gabriela FASTAME (Srta.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Ian GOSS, General Manager, Business Development and Strategy, IP Australia, Woden ACT

Edwina LEWIS (Ms.), Assistant Director, International Policy Section, IP Australia, Woden ACT

Tegan BRINK (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Johannes WERNER, Deputy Head, Department of International Relations, Austrian Patent Office, Vienna

BANGLADESH

Muhammed Enayet MOWLA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/BARBADOS

C. Trevor CLARKE, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Corlita BABB-SCHAEFER, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Zakhar NAUMOV, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Mélanie GUERREIRO RAMALHEIRA (Mlle), attaché, Office de la propriété intellectuelle, SPF économie, P.M.E., classes moyennes et énergie, Bruxelles

BÉNIN/BENIN

Samuel AHOKPA, directeur, Bureau béninois du droit d'auteur, Cotonou

BHOUTAN/BHUTAN

Sonam WANGCHUK, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BOTSWANA

Mabedi Tebogo MOTLHABANI (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Jorge AVILA, President, Industrial Property Institute (INPI), Rio de Janeiro

Cliffor GUIMARÁES, Senior Advisor, Copyright Office, Ministry of Culture, Rio de Janeiro

Guilherme PATRIOTA, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Luis Carlos WANDERLEY LIMA, Coordinator for Intellectual Property, National Agency of Health Surveillance (ANVISA), Ministry of Health, Rio de Janeiro

BULGARIE/BULGARIA

Petko DRAGANOV, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Dessislava PARUSHEVA (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Vladimir YOSSIFOV, Advisor, Geneva

BURKINA FASO

Marie-Andrée TRAORE KONDE (Mme), ministre plénipotentiaire, Direction des organisations internationales, Ministère des affaires étrangères et de la coopération régionale, Ouagadougou

Judith Léa ZERBO (Mme), attaché, Mission permanente, Genève

CANADA

Stéfan BERGERON, Policy Analyst, International Affairs, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Department of Industry Canada, Gatineau, Québec

Darren SMITH, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Andrés GUGGIANA, Legal Adviser, Intellectual Property Department, General Directorate of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Santiago

CHINE/CHINA

MENG June (Mrs.), Deputy Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHANG Yaning (Mrs.), Project Administrator, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

LI Yajing (Miss), Administrative Officer, Department of Foreign Affairs, State Administration for Industry and Commerce (SAIC), Beijing

ZHENG Xiangrong (Mrs.), Deputy Section Chief, Copyright Department, National Copyright Administration, Beijing

WANG Xiaoying, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZHANG Ze, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Clemencia FORERO UCROS (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Martha Irma ALARCÓN LÓPEZ (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

COSTA RICA

Laura THOMPSON (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Randall SALAZAR SOLORZANO, Procurador-Coordinador Interinstitucional de Propiedad Intelectual, Registro Nacional, San José

Carlos GARBANZO, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Tiémoko MORIKO, conseiller, Mission permanente, Genève

Patrice KIPRE, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Hrvoje ĆURKO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CUBA

Alina ESCOBAR (Mrs.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

DANEMARK/DENMARK

Troels Kjølby NIELSEN, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉGYPTE/EGYPT

Mervat Tawfik ABD-ALLAH (Mrs.), General Manager, Egyptian Patent Office, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Cairo

Heba MOSTAFA (Miss), Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

Ragui EL-ETREBY, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mohamed GAD, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Luis Armando SALAZAR, Secretario, Ministerio de Economía, San Salvador

Martha Evelyn MENJIVAR CORTEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Mauricio MONTALVO, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Luis VAYAS VALDIVIESO, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Javier Alphonso MORENO RAMOS, Director, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

Jaime JIMÉNEZ LLORENTE, Consejero, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

Miguel Ángel VECINO QUINTANA, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ESTONIE/ESTONIA

Katrin SIBUL (Mrs.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMERIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Neil GRAHAM, Attorney-Advisor, United States Patent and Trademark Office, Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Michael SHAPIRO, Attorney-Advisor, Office of Intellectual Property, Policy and Enforcement, United States Patent and Trademark Office, Department of Commerce, Alexandria, Virginia

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Boris SIMONOV, Director General, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Mikhail FALEEV, Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Dmitry GONCHAR, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Elena KULIKOVA (Ms.), Head of Division, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Vladimir OPLACHKO, Head of Division, Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Ilya GRIBKOV, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Riitta LARJA (Ms.), Coordinator, International and Legal Affairs, National Board of Patents and Registration of Finland, Helsinki

Marco RAJANIEMI, Legal Advisor, Culture and Media Division, Ministry of Education, Helsinki

FRANCE

Gilles REQUENA, chef, Service des affaires européennes et internationales, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Paris

Louise BURDLOFF (Mlle), Direction des NU, Ministère des affaires étrangères, Paris

GÉORGIE/GEORGIA

David GABUNIA, Director General, Georgia National Intellectual Property Center (SAKPATENTI), Tbilisi

Tamaz SHILAKADZE, Chairman, Association of Inventors and Rationalizers of Georgia, Tbilisi

GHANA

Grace Ama ISSAHAQUE (Mrs.), Principal State Attorney, Registrar-General's Department, Ministry of Justice, Accra

GRÈCE/GREECE

Franciscos VERROS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Andreas CAMBITSIS, Minister-Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Styliani KYRIAKOU (Mrs.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

GUINÉE/GUINEA

Tamba TAGBINO, directeur national adjoint, Direction nationale de la recherche scientifique et technologique, Conakry

Aminata KOUROUMA-MIKALA (Mme), premier secrétaire chargée des affaires économiques et commerciales, Mission permanente, Genève

HAÏTI/HAITI

Jean-Claude JUSTAFORT, conseiller, Mission permanente, Genève

INDE/INDIA

Swashpawan SINGH, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Naresh Nandan PRASAD, Joint Secretary, Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

Mohinder S. GROVER, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

I. Gusti Agung Wesaka PUJA, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Jose A. M. TAVARES, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Dede Mia YUSANTI (Mrs.), Head, IP Development Division, Directorate General of Intellectual Property Rights, Tangerang

Yasmi ADRIANSYAH, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Alireza MOAIYERI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Behzad ALIPOUR TEHRANI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Yazdan NADALIZADEH, Second Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Nabiollah AZAMI SARDOUEI, Legal Officer, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Hassan SOLEIMANI, Legal Expert, Legal Section, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

IRAQ

Ahmed AL-NAKASH, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Brian HIGGINS, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Noa FURMAN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Augusto MASSARI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Laura MANCUSO (Miss), Intern, Permanent Mission, Geneva

JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE/LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Ibtisam SAAITE (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Lilyclaire BELLAMY (Miss), Deputy Director and Legal Counsel, Jamaica Intellectual Property Office (JIPO), Kingston

Richard BROWN, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Takashi YAMASHITA, Director, Multilateral Policy Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Atsushi SHIOMI, Deputy Director, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kenichiro NATSUME, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Kiyoshi SAITO, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Danyar MOLDAKHMET, Head, External Assets Management Division, Kazakhtelecom JSC, Almaty

KENYA

Emma M. NJOGU (Ms.), Senior Principal State Counsel, Copyright Office, Office of Attorney General, Nairobi

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Muratbek AZYMBAKIEV, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Naser AL-BAGHLI, Attaché, Permanent Mission, Geneva

LESOTHO

Sentsuoe Ntseliseng MOHAU (Mrs.), Registrar-General, Registrar General's Office, Ministry of Law and Constitutional Affairs, Maseru

LETTONIE/LATVIA

Ieva DREIMANE (Miss), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Najla RIACHI ASSAKER (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Maya DAGHER (Miss), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ahmad ARAFA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Žilvinas DANYS, Deputy Director, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius

Lina VILTRAKIENĖ (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LUXEMBOURG

Christiane DALEIDEN DISTEFANO (Mme), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

MADAGASCAR

Olgatte ABDOU (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Siti Eaisah MOHAMAD (Mrs.), Director, Planning and Corporate Services Unit, Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), Kuala Lumpur

MAROC/MOROCCO

Mohammed BENJABER, conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Jorge AMIGO CASTAÑEDA, Director General, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México, D.F.

Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA, Director General Adjunto de Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México, D.F.

Mario RODRÍGEZ MONTERO, Director General Adjunto, Servicios de Apoyo, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México, D.F.

Ma. Guadalupe ZAPATA GONZALEZ (Sra.), Subdirectora de sociedades de Gestión Colectiva, Instituto Nacional Del Derecho De Autor, México, D.F.

José Ramón LORENZO, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Gustavo TORRES, Asesor, Misión Permanente, Ginebra

MOLDOVA

Dorian CHIROŞCA, Director General, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Kishinev

MONTÉNÉGRO/MONTENEGRO

Snežana DŽUVEROVIĆ (Mrs.), Industrial Property Advisor, Ministry of Economic Development, Podgorica

Miodrag NOVAKOVIĆ, Industrial Property Advisor, Ministry of Economic Development, Podgorica

NAMIBIE/NAMIBIA

Tileinge S. ANDIMA, Registrar, Registry of Companies, Close Corporations, Patents, Trade Marks, Designs, Ministry of Trade and Industry, Windhoek

Linus INDONGO, Trademarks Examiner, Department of Commerce, Ministry of Trade and Industry, Windhoek

NICARAGUA

Alicia MARTÍN (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Norman SOMAMBA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NIGÉRIA/NIGERIA

Maigari BUBA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NORVÈGE/NORWAY

Lisbeth WOLTHER (Mrs.), Director, Legal and Internationals Affairs, Norwegian Patent Office, Oslo

Gry Karen WAAGE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

OMAN

Fatima AL-GHAZALI (Mrs.), Counsellor (Economic Affairs), Permanent Mission, Geneva

PARAGUAY

Rigoberto GAUTO VIELMAN, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Martha MORENO (Srta.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Frank Martinus VAN DER ZWAN, Senior Policy Advisor, Ministry of Economic Affairs, The Hague

Irene KNOBEN (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PHILIPPINES

Enrique A. MANALO, Undersecretary, Office of the Undersecretary for Policy, Department of Foreign Affairs, Pasay City

Adrian S. CRISTOBAL Jr., Director General, Bureau of Trademarks, Intellectual Property Office of the Philippines (IP Philippines), Makati City

Raly TEJADA, Special Assistant, Department of Foreign Affairs, Pasay City

POLOGNE/POLAND

Alicja ADAMCZAK (Mrs.), President, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw

Grażyna LACHOWICZ (Mrs.), Head, International Cooperation Unit, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw

Sergiusz SIDOROWICZ, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

José GUEDES DE SOUSA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Maria Luísa ARAÚJO (Mrs.), Head, International Relations Department, National Institute of Industrial Property (INPI), Lisbon

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Yasser SAADA, Deputy Director, Directorate of Industrial Property, Ministry of Economy and Trade, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

Hee-Tae KIM, Director, International Organization Team, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

Young-Min KIM, Deputy Director, International Organization Team, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

Seong-Joon PARK, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Homero Luis HERNÁNDEZ SÁNCHEZ, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Claudia Hernández BONA (Sra.), Embajadora, Representante Permanente Alterna, Misión Permanente, Ginebra

Yumari TORRES (Srta.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Carlos SEGURA, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Pavel ZEMAN, Head, Copyright Department, Ministry of Culture, Prague

Lucie ZAMYKALOVÁ (Mrs.), Patent Law Issues, International Department, Industrial Property Office, Prague

Lucie TRPÍKOVÁ (Miss), Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

Andrea PETRÁNKOVÁ (Mrs.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Livia PUSCARAGIU (Miss), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Raluca TIGÁU (Ms.), Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Claire BOUCHER (Ms.), Head, International Institutions, The UK Intellectual Property Office, Newport

Dave WOOLF, Policy Advisor, Intellectual Property and Innovation Directorate, The UK Intellectual Property Office, Newport

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Hubertus VAN MEGEN, conseiller, Mission permanente d'observation, Genève

Anne-Marie COLANDRÉA (Mlle), membre, Mission permanente d'observation, Genève

Carlo Maria MARENGHI, membre, Mission permanente d'observation, Genève

SERBIE/SERBIA

Emina KULENOVIĆ GRUJIĆ (Mrs.), Head, International Cooperation Department, Intellectual Property Office, Belgrade

SINGAPOUR/SINGAPORE

Karen TAN (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Jaya RATNAM, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

KOONG Pai Ching (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Boštjan RAČIĆ, Senior Adviser, Legal Department, Slovenian Intellectual Property Office (SIPO), Ministry of Economy, Ljubljana

Andrej PIANO, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Albert TRAMPOSCH, External Expert, Slovenian Intellectual Property Office (SIPO), Ministry of Economy, Ljubljana

SOUDAN/SUDAN

Hadia Salah EDDEIN ELFAKI MOHAMMED HASSAN (Mrs.), Director, Printing Press and Services Centers, The Federal Council for Literary and Artistic Works, Ministry of Culture, Youth and Sports, Khartoum

Mohamed SALIH MOHAMED ALI, Senior Legal Advisor, Intellectual Property Department, Ministry of Justice, Khartoum

Mohamed Hassan KHAIR, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Maria WESTMAN-CLÉMENT (Ms.), Special Advisor, Division for Intellectual Property and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm

Tobias LORENTZON, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Peter BEYER, conseiller juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Sihasak PHUANGKETKEOW, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Vijavat ISARABHAKDI, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Morakot SRISWASDI (Ms.), Counsellor, Division of International Economic Policy, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

Supavadee CHOTIKAJAN (Miss), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Vowpailin CHOVICHIEN (Miss), Third Secretary, Division of International Economic Policy, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Myrna HUGGINS (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Simone YOUNG (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Mokhtar HAMDI, sous-directeur, Département de la propriété industrielle, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Tunis

Youssef BEN BRAHIM, conseiller des services publics et sous-directeur des affaires juridiques, Ministère de la culture et de la sauvegarde du patrimoine, Tunis

Mohamed Abderraouf BDIOUI, conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Füsun ATASAY (Ms.), Division Director, International Affairs Department, Turkish Patent Institute, Ankara

Yeşim BAYKAL, Legal Advisor, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Mykola PALADIY, Chairman, State Department of Intellectual Property (SDIP), Ministry of Education and Science, Kyiv

Natalya UDOVYTSKA (Mrs.), Head, Financial-Administrative Division, State Department of Intellectual Property (SDIP), Ministry of Education and Science, Kyiv

Olena SHCHERBAKOVA (Mrs.), Head, European Integration and International Cooperation Division, State Department of Intellectual Property (SDIP), Ministry of Education and Science, Kyiv

Andrii HRYSHKO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

URUGUAY

Luis Alberto GESTAL BARAVRAN, Encargado de División de Marcas, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial (DNPI), Montevideo, Uruguay

Lucia TRUCILLO (Sra.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

VENEZUELA

Alessandro PINTO DAMIANI, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

YÉMEN/YEMEN

Ibrahim S. AL-ADOOFI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Abdallah Mohammed A. BADDAH, Director, Intellectual Property Protection, Ministry of Culture, Sana'a

Fawaz AL-RASSAS, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE

Petronellar NYAGURA (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Syed Ali Asad GILLANI, First Secretary, Permanent Observer Mission, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION DES NATIONS UNIES (ONU)/UNITED NATIONS (UN)

Shervin MAJLESSI, Human Rights Officer, Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Geneva

Christoph SPENNEMANN, Legal Expert, Technology Transfer and Intellectual Property, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Geneva

Christine HOHL (Ms.), United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Geneva

COMMISSION EUROPÉENNE (CE)/EUROPEAN COMMISSION (EC)

Sergio BALIBREA, Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

Jean-Philippe MULLER, Seconded National Expert, Industrial Property, Brussels

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Hhabibullo FAYAZOV, Vice President, Moscow

OFFICE EUROPÉEN DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT OFFICE (EPO)

Konstantinos KARACHALIOS, External Relations, Munich

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Mme), conseillère, Division de la propriété intellectuelle, Geneva

XIAOPING Wu (Mme), conseillère, Division de la propriété intellectuelle, Geneva

SOUTH CENTRE

Ermias T. BIADGLENG, Program Officer, Geneva

Viviana MUÑOZ TÉLLEZ (Ms.), Program Officer, Geneva

Patrick Juvet LOWE G, Intern, Geneva

Yogesh Anand PAI, Intern, Geneva

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges-Rémi NAMEKONG, conseiller, Délégation permanente, Genève

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

3-D > Trade - Human Rights - Equitable Economy (3D)
Alexandre DUFRESNE (Programme Coordinator, Geneva); Caroline DOMMEN (Mrs.) (Director, Geneva); Zoé GOODMANN (Mrs.) (Assistant Programme Officer, Geneva)

Association européenne des étudiants en droit (ELSA international)/European Law Students's Association (ELSA International)
Esra ERSOY (Miss) (Representative, Brussels); Olga SOKOLNIKOVA (Ms.) (Representative, Russian Federation)

Association internationale pour la promotion de l'enseignement et de la recherche en propriété intellectuelle (ATRIP)/International Association for the Advancement of Teaching and Research in Intellectual Property (ATRIP)
François CURCHOD (représentant permanent auprès de l'OMPI, Genolier)

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/ International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)
Konrad BECKER (Chairman Q166, Basel)

Association latino-américaine des industries pharmaceutiques (ALIFAR)/Latin American Association of Pharmaceutical Industries (ALIFAR)
Mirta LEVIS (Sra.), Directora Ejecutiva, Buenos Aires

Association littéraire et artistique internationale (ALAI)/International Literary and Artistic Association (ALAI)
Victor NABHAN (président, Ferney-Voltaire)

Business Software Alliance (BSA)
Benoît MÜLLER (Director, Software Policy Europe, Brussels)

Centre d'études internationales de la propriété industrielle (CEIPI)/Centre for International Industrial Property Studies (CEIPI)
François CURCHOD (représentant permanent auprès de l'OMPI, Genolier)

Centre international de commerce et de développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)
Ahmed ABDEL LATIF (Programme Manager, IPRs)

Centre pour le droit international de l'environnement (CIEL)/Centre for International Environment Law (CIEL)
Dalindyebo SHABALALA (Director, Project on Intellectual Property and Sustainable Development, Geneva); Jeff WANHA (Director, Finance and Administration, Geneva); Johanna BORCIC (Ms.) (Manager Office, Geneva); Lise JOHNSON (Ms.) (Fellow, Geneva); Nikhil WADIKAR (Fellow, Geneva); André DU PLESIS (Fellow, Geneva)

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)
Ivan HJERTMAN (European Patent Attorney, IP Interface AB, Stockholm); Daphne YONG-D'HERVÉ (Mrs.) (Senior Policy Manager, Intellectual Property and Competition, International Chamber of Commerce (ICC), Paris); Jacqueline COTÉ (Mrs.), Permanent Representative, Geneva)

Comité "acteurs, interprètes" (CSAI)/Actors, Interpreting Artists Committee (CSAI)
Abel MARTIN VILLAREJO (Representative, Madrid)

Consumers International (CI)
Anne-Catherine LORRAIN (Ms.), (IP Policy Officer, London)

Electronic Frontier Foundation (EFF)
Gwen HINZE (Director, International Policy, San Francisco); Eddan KATZ (Director, International Affairs, New Haven)

Electronic Information for Libraries (eIFL)
Teresa HACKETT (Ms.) (Project Manager eIFL-IP, Rome

Fédération ibéro-latino-américaine des artistes interprètes ou exécutants (FILAIE)/ Ibero-Latin-American Federation of Performers (FILAIE)
Luis COBOS (Presidente, Madrid); José Luis SEVILLANO (Director General, Madrid); Miguel PÉREZ SOLÍS (Asesor Jurídico, Madrid); Carlos LÓPEZ SÁNCHEZ (Asesor Jurídico, Madrid); Carlos LÓPEZ SÁNCHEZ (Asesor Jurídico, Madrid); Paloma LÓPEZ PELÁEZ (Sra.) (Asesora Jurídica, Madrid); Aurora MELLADO MASCARAQUE (Sra.) (Asesora Jurídica, Madrid)

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)
Bertrand MOULLIER (Representative, Paris); Serge CATOIRE (Representative, Paris)

Fédération internationale de l'industrie phonographique (IFPI)/International Federation of the Phonographic Industry (IFPI)
Gadi ORON (Senior Legal Adviser, Global Legal Policy, London)

Fédération internationale de la vidéo (IVF)/International Video Federation (IVF)
Charlotte LUND THOMSEN (Ms.) (Director General, Brussels); Laurence DJOLAKIAN (Ms.) (Legal Advisor, Brussels)

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)
Alain AUMONIER (Representative, Geneva); Madeleine ERIKSSON (Ms.) (Policy Analyst, Geneva); Eric NOEHRENBERG (Director, International Trade and Market Policy, Geneva)

International Intellectual Property Institute (IIPI)
Molly TORSEN (Ms.) (Vice President, Washington, D.C.)

International Trademark Association (INTA)
Bruno MACHADO (Geneva Representative)

Knowledge Ecology International (KEI)
James LOVE (Director, Washington, D.C.); Manon RESS (Ms.) (Director, Information Society Projects, Washington, D.C.); Thiru BALASUBRAMANIAM (Geneva Representative); Michelle CHILDS (Head, European Affairs, London); Eliot PENCE (Fellow, Geneva); Sisule MUSUNGU (Fellow, Geneva)

Médecins sans frontières (MSF)
Pascale BOULET (Ms.) (Legal Advisor, Paris)

Third World Network (TWN)
Sangeeta SHASHIKANT (Ms.) (Legal Advisor, Geneva); Riaz Khalid TAYOB (Researcher, Geneva)

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)
Jens BAMMEL (Secretary General, Geneva)

V. ORGANISATIONS NATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/ NATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association romande de propriété intellectuelle (AROPI)
Alliane HEYMANN (Mme) (présidente, Commission “Droits Internationaux de l’AROPI”, Genève)

Chamber of Commerce of the United States of America (CCUSA)
Brad HUTHER (Representative, Washington, D.C.)

Fundaçao Getulio Vargas (FGV)
Pedro PARANAGUÁ (Líder de Projeto, Rio de Janeiro)

Intellectual Property Left (IPLeft)
Heeseob NAM (Chairperson, Munich)

Library Copyright Alliance (LCA)
Janice T. PILCH (Ms.) (Representative, Urbana)

VI. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: C. Trevor CLARKE (Barbade/Barbados)

Vice-Présidents/Vice Chairs: Muktar DJUMALIEV (Kirghizistan/Kyrgyzstan)

Javier Alfonso MORENO RAMOS (Espagne/Spain)

VII. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Sherif SAADALLAH, directeur exécutif, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Executive Director, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Yo TAKAGI, directeur exécutif, Bureau de la planification stratégique et du développement des politiques et de l'Académie mondiale de l'OMPI/Executive Director, Office of Strategic Planning and Policy Development, and the WIPO Worldwide Academy

Edward KWAKWA, conseiller juridique/Legal Counsel

Herman NTCHATCHO, directeur principal, Bureau de l'assistance technique et du renfercement des capacités pour l'Afrique/Senior Director, Technical Assistance and Capacity Building Bureau for Africa

Juan Antonio TOLEDO BARRAZA, directeur du Département de la gestion des ressources humaines/Director, Human Resources Management Department

Guriqbal Singh JAIYA, directeur, Division des petites et moyennes entreprises (PME)/Director, Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs)

Inayet SYED, directeur, Division des services d'appui aux offices de propriété intellectuelle/Director, Division for Intellectual Property Office Support Services

Pushpendra RAI, directeur par intérim, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Acting Director, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Dimiter GANTCHEV, directeur par intérim, Division des industries de la création, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Acting Director, Creative Industries Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Nuno PIRES DE CARVALHO, directeur par intérim, Division de la politique générale et du développement, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Acting Director, Division for Public Policy and Development, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Kiflé SHENKORU, directeur par interim, Division pour les pays les moins avancés/Acting Director, Division for Least Developed Countries

Maria Beatriz AMORIM PASCOA BORHER (Mme/Mrs.), Administratrice chargée de la division, Division de la propriété intellectuelle et des nouvelles technologies, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/ Officer-in-charge, Intellectual Property and New Technologies Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Christine CASTRO HUBLIN (Mme/Mrs.), chef, Section des affaires juridiques et statutaires, Bureau du Conseiller juridique/Head, Legal and Constitutional Affairs Section, Office of Legal Counsel

Andrew CZAJKOWSKI, Administrateur principal à l'information en matière de brevets, Service de l'information en matière de brevets et des statistiques de propriété industrielle/Senior Patent Information Officer, Patent Information and IP Statistics Service

Bajoe WIBOWO, administrateur de programme, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Program Officer, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Esteban BURRONE, administrateur de programme, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Program Officer, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Paul REGIS, administrateur adjoint de programme, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Assistant Program Officer, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Georges GHANDOUR, consultant, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Consultant, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]